

جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

النسابة الإدارية

أم مبادئ النأديب

للسننطنة من ألكام الحكمة الإدارية العليا

الصادرة في السنة

من أكتوبر ١٩٥٥ حتى يونية ١٩٨٠

الجزءان الأول والثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للاستاذ المستشار / محمد بدير الألفي
مدير النيابة الإدارية

تقضية التأديب منهج تغيت به الدولة أن ييسط القانون ضوابطه على العلاقات الوظيفية ، فتكون هذه الضوابط أساس الحساب عما يقع من مخالفات تأديبية في مجالي نشاط الحكومة والقطاع العام ، فحققت الدولة بذلك ثلاثة أهداف : أولا : توفير الضمانات اللازمة للعاملين باناطة التحقيق معهم الى هيئة قضائية متخصصة هي النيابة الادارية ، وثانيها : الارتفاع بمستوى التحقيق في المخالفات التأديبية بتنظيم اجراءاته على نحو يتحاذى والمقرر في التحقيقات الجنائية ، وثالثها : أن تجري المحاكمة التأديبية امام محاكم قضائية تشكل من قضاة بعد استبعاد العنصر الإداري من هذا التشكيل .

ولما كانت النيابة الادارية هي الامينة على الدعوى التأديبية تقيمها وتباشرها امام المحاكم التأديبية المختصة بمجلس الدولة ، واذا بطعن في احكام هذه المحاكم امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة في الأحوال المشار اليها في المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة ، وقد ارسى هذه المحكمة العليا في العشر سنوات الماضية العديد من الاصول والمبادئ القانونية في قضاء التأديب تعين على اضاءة معالم الطريق للمستغفلين في مجال التأديب وفي مقدمتهم اعضاء النيابة الادارية .

من أجل ذلك عهدت الى ادارة الدراسات والبحوث الفنية بتجميع المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في مجال التأديب ، فقامت هذه الإدارة مشكورة بما كلفت به وجمعت هذه المبادئ عن الفترة من اكتوبر سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٤ - وهو آخر ما وصل اليها من مجموعات الكتب الفنى بمجلس الدولة - ثم قامت بتبويب مجموعة المبادئ المذكورة على نحو ييسر للباحث الرجوع اليها عند الاقتضاء .

واذ يسعدنى تقديم المجموعة الحالية للسادة أعضاء النيابة الادارية ،
أرجو ان تكون عوناً لهم فى التعرف على المبادئ القانونية فى قضاء التاديب
فى سهولة ويسر ، والمأمول - وثقتى فيهم كبيرة - أن يضيفوا بمداومة
الاطلاع فى كتب الفقه والمجموعات القضائية اجتهاداً قانونياً عظيم الشأن
فى مجال عملهم .

والله ولى التوفيق

فى ١٩٨١/٣/٢١

المستشار

محمد بدير الألفى

مدير النيابة الادارية

منهاج البحث في المجموعة

مبادئ التأديب الواردة بهذه المجموعة مستقاة من احكام المحكمة الادارية العليا المنشورة بمجموعات الكتب افنى بمجلس الدولة عن الفترة من اكتوبر سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٤ وهى آخر ما وصل منها لكتابة النيابة الادارية .

وقد ورد بنهاية هذه المجموعة فهرس مميز لمحتوياتها ، مرتب ابجديا لسهولة الرجوع الى المبدأ التأديبى المطلوب .

كما روعى بالنسبة للمبادئ التى يمكن ان ينتظمها اكثر من عنوان واحد ان ترد بالفهرس جملة هذه العناوين ، ليتسنى للقارئ العثور على المبدأ المطلوب تحت اى من مظان وجوده .

وبلاحظ القارئ لهذه المجموعة ان كل مبدأ فيها مذيّل برقم الحكم والسنة القضائية وتاريخ صدوره .

والغاية من ايراد هذه البيانات الرقمية سهولة الرجوع الى الاحكام التى استقيت منها هذه المبادئ ، استجلاء لاسباب تقريرها ، وهو ما لاغنى عنه للمستزيد من العلم .

ابلاغ عن مخالفات

القضية رقم ٩١٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٧

« انه وان كان الابلاغ عن المخالفات التي تصل الى علم احد العاملين بالدولة امر مكفول ، بل هو واجب عليه ، توخيا للمصلحة العامة ولو كانت تمس الرؤساء - الا انه يتعين عليه عند القيام بهذا الابلاغ الا يخرج عما تقتضيه واجبات الوظيفة العامة من توفير الرؤساء واحترامهم وان يكون قصده من هذا الابلاغ الكشف عن المخالفات المبلغ عنها توصلا الى ضبطها ، لا يلجأ اليه مدفوعا بشهوة الاضرار بالزملاء او الرؤساء والكيد لهم والطمع في نزاعتهم على غير اساس من الواقع » .

اثبات

اساءة استعمال السلطة

القضية رقم ٢١٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ٧/١١/١٩٦٤

« ان تقدير جهة الادارة لنشاط الموظف وكفايته للعمل هو من صميم عملها ولا رقابة للسلطة القضائية على هذا التقدير الا اذا قام الدليل على الانحراف واساءة استعمال السلطة ولا يكفي في هذا المقام الاستشهاد بماضيه اذ ان اوجه النشاط قد تتغير من وجه الى آخر ، واذن فاثبات الانحراف او اساءة استعمال السلطة انما يكون نطاقه الفترة التي نزلت فيها الادارة بتقديره الى درجة ضعيف ، واذا كان كل ما اورده المدعي واراد ان يبنى عليه اساءة استعمال السلطة لا يمكن ان يؤدي الى ان الادارة قد قصدت الاضرار به او انها تعمدت الانحراف بسلطتها تحت تأثير امور خاصة لا علاقة لها بالعمل وعلى ذلك يكون المدعي قد عجز عن اثبات دعواه من هذه الناحية » .

اثبات العجز المحي

ادعاء موظف وجود عاعة به تمنع تنفيذ العمل الموكول اليه غير جائز ما دام ان القانون قد رسم سبيلا لم يتبع في اثبات مثل هذا العجز .

اثر الجزاء التأديبي في تقدير الكفاية

قضية رقم ١٢٥٥ لسنة ١٤ ق في ١٩٧١/١/٣

ان من شأن تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية أو توقيع جزاء تأديبي عليه ان يهتز وصفه في ميزان كافة عناصر تقدير الكفاية ولهذه العلة تضمن نموذج التقرير تخصيص بند مستقل لبيان ما يكون قد وقع على الموظف من جزاءات وما اذا كان احيل الى مجلس تأديب أو اوقف عن العمل اى حتى مجرد وضعه وضع الاتهام والريبة ومن ثم فلا تشرب على لجنة شئون العاملين ان هي اخذت في الاعتبار في تقدير كفاية المدعى بجميع عناصرها ، ما ثبت من تحقيقات النيابة الادارية مما هو منسوب الى المدعى من تهم ومخالفات انتهت المحاكمة التأديبية الى مجازاته عنها بخصم عدة ايام من راتبه .

اثر الحكم التأديبي

القضية رقم ١٢٣١ لسنة ٦ ق في ١٩٦٢/١١/١٧

اقتناع المحكمة التأديبية بأن الموظف يستحق من الجزاء خفضا واحدا لدرجته وقضاؤها بخفض هذه الدرجة من السابعة الى الثامنة رغم ترقيته الى السادسة خلال المحاكمة ، لا تشرب على هذا القضاء اذ أن الدرجة السابعة وحدها التى استند اليها قرار الاحالة الى المحكمة وأن الترقية الى الدرجة السادسة تعد بتخلف شرط البراءة كأن لم تكن .

اثر الحكم الجنائي

القضية رقم ٩٢٥ لسنة ١٣ ق في ١٩٧٠/١/١٧

اذا انقضت مدة ايقاف تنفيذ العقوبة ولم يصدر خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ويؤول كل اثر لهذا الحكم - صدور قرار اهاء خدمة الموظف بعد انقضاء مدة وقف تنفيذ العقوبة استنادا للحكم الجنائي الصادر بها يعتبر فاقدًا للسبب الذى قام عليه .

اثر الحكم الجنائي

القضية رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٣٠ ق في ١٧/١/١٩٧٠

إذا امر الحكم الجنائي بأن يكون إيقاف تنفيذ العقوبة شاملاً لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الأمر الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور - انتهاء خدمة الموظف بالتطبيق لحكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة إذا حكم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أن هو إلا أثر من آثار الحكم الجنائي الذي يصدر بالادانة .

اثر مباشر للقانون

جزاء تأديبي

القضية رقم ١٧٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٨

أن قيام سبب للظن في حكم المحكمة التأديبية بعد سقوط أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ والقوانين المعدلة له من مجال التطبيق بالنسبة لشركات القطاع العام طبقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي سرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٥ من أغسطس سنة ٦٦ يجعل المحكمة الإدارية العليا وهي بصدد أنزال حكم القانون لتكون مقيدة بالجزاء الحتمى المنصوص عليه في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ الذي سقط من مجال التطبيق بالنسبة الى الشركة التي التحق بها الطعون ضده وهي شركة مساهمة من شركات القطاع العام وإنما تنزل على الطعون ضده أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعمالاً للأثر المباشر لهذا القانون الذي اورد الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ولم ينص على توقيع جزاءات معينة على سبيل التحديد تاركا التقدير للسلطة المختصة بتوقيع الجزاء » .

اثر مباشر للقانون

القضية رقم ٧٠٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦٥

«وقوع المخالفة في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ في شأن نظام موظفي الدولة وصدر الحكم النهائي في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - من شأنه تطبيق الجزاءات الواردة في المادة ٦١ من القانون الأخير دون الجزاءات الواردة في المادة ٨٤ من القانون الأول » .

أثر مباشر للقانون عقوبة

القضية رقم ١٣١١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢

« ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين والذي يطبق بأثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به قد ألغى جميع الاحكام المخالفة لاحكامه فان من مقتضى ذلك ألا توقع عقوبة على الموظف في ظل القانون الجديد لم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كانت منصوص عليها في قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المحاكمة » .

اجازة عارضة

القضية رقم ١٣٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ٦٥/١٠/٢

« ان السبب الطارئ - هو السبب الذي لم يكن للموظف أن يتنبأ بوقوعه سلفاً ، يضطر معه الى الانقطاع عن عمله ويكون من شأن طرؤه هذا السبب أن يتعذر على الموظف الحصول على اذن سابق بالغياب . فلذا كان الموظف قد قام به سبب رأى أنه سوف يلجئه الى التغيب وكان لديه فسحة من الوقت يستطيع معها الحصول على اذن سابق بالغياب فانه لا يمكن اعتبار غيابه دون اذن في هذه الحالة اجازة عارضة بل ان لجهة الادارة أن تعتبر هذا الغياب انقطاعاً عن العمل بدون اذن مما يعد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اخلافاً منه بواجبات وظيفته مبرراً لمساءلته تأديبياً (يراجع حكم هذه المحكمة الصادر بجلسة ٦٣/١١/٢٣ في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٧ قضائية) » .

اجراءات التحقيق مواجهة التهم

القضية رقم ١٠٤٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦

« يبين من الرجوع الى الاحكام المنظمة لتأديب العاملين انها تهدف في مجموعها الى توفير الضمانات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائله بنية الوصول الى الحقيقة ، ومن الضمانات الجوهرية والتي حرص الشارع على مراعاتها في التحقيق الادارى المواجهة وذلك بايقاف العامل على حقيقة التهمة المسندة اليه واحاطته علماً بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلى بأوجه دفاعه ويلزم حتى تؤدي مواجهة العامل بالتهمة غايتها - كضمانة أساسية للعامل - أن تتم على وجه

يستشعر معه العامل أن الإدارة بسبيل مؤاخذته إذا ما ترجحت لديها أدانته حتى يكون على بينة من خطورة موقفه فينشط للدفاع عن نفسه ، وليس يقنى عن هذه المواجهة مجرد القول بأن المخالفة نابتة ثبوتاً مادياً لاشبهة فيه - ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتفاها مرده الى ما يسفر عنه التحقيق الذى يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعة فى شأنها احد عناصره الجوهرية ويكون قرار الجزاء - المبني على تحقيق اغفل فيه شيء من هذه الاجراءات باطلا ليعيب فى اجراءات التحقيق » .

اجراءات التحقيق خبرة

القضية رقم ٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥

« ان المحكمة التأديبية انما تستمد الدليل الذى تقيم عليه قضاءها من الوقائع التى تطمئن اليها دون معقب عليها فى هذا انشأن مادام هذا الاقتناع قائماً على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتجها واذا الخبرة هى طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة أن تلجأ اليه بناء على طلب أصحاب الشأن أو من تلقاء نفسها . اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب نذب خبير ، اذا اقتنعت بعدم جدواه والعبرة فى ذلك باقتناع المحكمة » .

اجراءات تحقيق خبرة

القضية رقم ١٤٥٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣

« ان القواعد المتعلقة بتأديب الموظفين سواء جاءت فى قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أم فى قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ٥٨ أم فى قانون هيئات البوليس رقم ٢٣٤ لسنة ٥٥ لم تتضمن نصوصاً تنظم أعمال الخبرة لدى مجالس التأديب وكل ما توجيهه هذه القواعد بصفة عامة هو أن يجرى التحقيق الإدارى أو التأديبى وتتم المحاكمة فى حدود الأصول العامة للمحاكمات (والتماثل ظاهر بين المحاكمة الجنائية والمحاكمة التأديبية ، فكلاهما تطبق شريعة عقاب سواء فى مجال الدولة بأكملها أم فى مجال الوظيفة العامة وحدها . ولا جدال فى أن لهيئات التأديب الاستعانة بأراء الخبراء وأن انتدابهم أمامها لمهمة خاصة يعتبر اجراء من اجراءات التحقيق . وليس فى القواعد التى تنظم تأديب الموظفين أو محاكمتهم ما يمنع من الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة

في الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب سواء اكانت تلك الجهة تتبع من ناحية التنظيم الإداري الوزارة التي احوالت الموظف الى المحكمة التأديبية أم لا تتبعها) وليس في تلك القواعد ما يرتب جزاء البطلان على شيء من ذلك . ولا يمكن الاستناد الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية في كل مالم يرد بشأنه نص في مجال التأديب . ذلك ان الاجراءات المدنية وضعت لصالح خاص اما اجراءات المحكمة التأديبية وهي اقرب الى المحكمة الجنائية فقد نظمت لصالح عام وروعى فيها سير المرفق العام » .

اجراءات جوهرية

قضية رقم ٣٧٦ لسنة ١٢ ق في ١٢/٢٦/١٩٧٠

ان اعلان المقدم للمحكمة التأديبية واخطاره اجراء جوهرى رسم الشارع طريق التحقق من اتمامه في المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحامات التأديبية حيث نص على ان الاعلان يكون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وعاد وأكد هذا المعنى في المادة ٣٠ منه وذلك كله للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات الجوهرية ولذلك يترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار على هذا النحو وقوع عيب شكلى في الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

اجراءات مخترنية

القضية رقم ٥٦١ لسنة ١٦ ق في ١٦/٦/١٩٧٣

عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في لائحة المخازن عند تسليم المهدة يشكل ذنبا اداريا يسوغ مجازاة العامل عنه - لا يغير من ذلك ثبوت تسليم المهدة وتسليمها .

احالة الى المحكمة التأديبية

القضية رقم ٥٠٦ لسنة ١٣ القضائية في ٥/٣١/١٩٧٠

ولئن كانت النيابة الادارية تنفرد بمباشرة الدعوة التأديبية الا ان احالة الموظف الى المحكمة التأديبية ليس مقصوراً على النيابة الادارية انما تشاركها في هذا الاختصاص الجهة الادارية حيث اذا رات احالة الموظف الى المحكمة التأديبية تعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية - مؤدى ذلك اعتبار الموظف محالاً للمحاكمة التأديبية من التاريخ الذى تفصح فيه الجهة الادارية عن ارادتها الملزمة في اقامة الدعوى التأديبية . اثر ذلك .

احتفاظ بأصل محررات ادارية

القضية رقم ١١٧١ لسنة ٧ ق في ١/٦/١٩٦٤

احتفاظ الموظف بأصل محررات ادارية رسمية الفترة اللازمة لتصويرها فوتوغرافيا ولإرفاقها مع شكواه بشكل ذنبا اداريا ، صحة قرار مجازاته عن هذا الذنب .

اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق

القضية ١١٧١ لسنة ٧ ق في ١/٦/١٩٦٤

السلطة المختصة بإجراء التحقيق الإداري بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - اختصاص النيابة الادارية لا يخل بحق الجهة الادارية في التحقيق مع موظفيها التحقيق الذي يجريه في حدود القانون قسم الشئون القانونية والتحقيقات بهذه الجهة مع أحد موظفيها ويمكنه من الدفاع عن نفسه فيمتنع هو تحقيق سليم لا مخالفة فيه للمادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ٥١ لا محل لإجبار الجهة الادارية على أحالة هذا التحقيق الى النيابة الادارية ما دامت قد عهدت به الى جهة خولها القانون هذا الحق .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضيتان رقما ٢٠٨ و ٢٨٧ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٣

محاكمة تأديبية - اختصاصها المحلى - تحديده يكون بمراعاة مقر وظيفة المتهم ، فإذا كان مقر الوظيفة هو محافظة الاسكندرية أو الصحراء الغربية أو البحيرة كانت المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي المختصة محليا - تعدد الموظفين التابعين لوزارة واحدة ، المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ، ولكن يقع مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الاسكندرية - يجعل الاختصاص بمحاكمتهم جميعا أمام محكمة أحدهم التي تختارها النيابة الادارية - أساس ذلك - تطبيق المادة ٥٥ فقرة أولى مراقعات الخاص بحالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف موطنهم ، وذلك لعدم وجود نص خاص يحكم هذه الحالة - عدم تعارض هذا الحكم مع الحكم المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

انه لتحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية والتمييز بينه وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية التى يوجد مقرها بالمبنى الرئيسى لمجلس الدولة بالجيزة ينبغى الاستهداء بالحكمة التى املت اصدار القرار بانشاء محكمة الاسكندرية والواضح ان القرار المذكور قد استهدف مصلحة الموظفين المحالين على المحاكمة التأديبية الذين توجد مقر وظائفهم بمحافظات الاسكندرية والصحراء الغربية والبحيرة ، بتقريب القضاء التأديبى الى مقر وظائفهم فمصلحة هؤلاء الموظفين دائما فى الوجود على مقربة من مقر وظائفهم وعلى اتصال بها حتى تنهيا لهم وسائل الدفاع فى اكمل صورة . وغنى عن البيان انه لا يجوز حرمان هؤلاء الموظفين من هذه الميزة ، خصوصا اذا كان المشرع قد قصد تحقيقها لهم . وما من شك فى ان تحديد الاختصاص المحلى على اساس مكان وقوع المخالفة يحرهم من تلك الميزة لاحتمال وقوع المخالفة فى مكان آخر فى غير دائرة اختصاص المحكمة ، ومن ثم فالعبرة فى تحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هى بمقر الوظيفة . فاذا كان مقر الوظيفة محافظة الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كان الاختصاص للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . فاذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها . ولكن يقع مقر وظيفة البعض فى دائرة محكمة الاسكندرية . . كما هو الحال فى الدعوى الراهنة فازاء عدم وجود النص تستعار القاعدة التى نصت عليها المادة (٥٥ فقرة ١) من قانون المرافعات فى حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم وهى جواز اختصاصهم جميعا امام محكمة احدهم ، وجعل الخيار فى ذلك للمدعى ، وهو فى الدعوى التأديبية النيابة الادارية على اعتبار ان هذه القاعدة هى الاكثر ملاءمة فى هذا المجال . وليس فى هذا التحديد على هذا الوجه باكمله ، ادنى تعارض مع المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى تنص على ان تكون محاكمة الموظف او الموظفين للتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على اساس اعتبارهم تابعين للجهة او الوزارة التى وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة . . . الخ ، وذلك لاختلاف المجالين . واذا نصت المادة المذكورة على الجهة او الوزارة التى وقعت فيها المخالفة فانما قصدت اتصال تلك المخالفة موضوعا بالجهة او الوزارة ولم تقصد المكان المادى الذى وقعت فيه المخالفة .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٩٥٥ لسنة ١٢ ق في ١٩٧٤/٢/٢

المبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة بالدرجة التي كان يشغلها العامل وقت تقديمه للمحاكمة - مثال .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٤١١ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٣/١١/١٠

اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في القرارات التأديبية - الخاصة بالعاملين المؤقتين .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٤٩٥ لسنة ١٢ ق في ١٩٧١/٤/١٠

المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي - القائمون بالتدريس فيها من غير أعضاء هيئة التدريس - اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم - أساس ذلك .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٤١٦ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٣/٢/١٧

اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية بالنسبة للعاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أيا كان شكل هذه الوحدات - أساس ذلك - القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٢٧ لسنة ٩ ق في ١٩٦٤/٢/٢٢

تعدد المتهمين المقدمين للمحاكمة التأديبية - قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم - اختصاص المحكمة التي تحكم أعلاهم درجة بمحاكمتهم جميعا لا يؤثر في ذلك كون أحدهم من الموظفين المؤقتين .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٩٢٣ لسنة ٨ ق في ١٩٦٢/١١/٣

وجوب تجميع المحاكمين عند تعددهم أمام جهة واحدة .

اختصاص المحكمة التأديبية

قضية ١٢٣١ لسنة ٦ ق في ١٧/١١/١٩٦٢

يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للدرجة الموظف وقت اقامة الدعوى .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق في ١٩/٢/١٩٧٢

تعدد العاملين المتهمين بتهم لا تقبل التجزئة - اختصاص المحكمة التأديبية بمحاكمتهم جميعاً ولو كان أحدهم من موظفي المستوى الثالث الذين تختص السلطات الرئاسية بتأديبهم - بيان ذلك .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٣٦٩ لسنة ١٤ ق في ٦/٥/١٩٧٣

تأديب أعضاء نقابات المهن الطبية من موظفي الحكومة - تختص به المحاكم التأديبية إذا كانت المخالفات النسبوية اليهم تقع في دائرة عملهم الحكومي ومتصلة به - وتختص مجالس النقابة فيما عدا ذلك من المخالفات حتى وإن انعكس أثرها على سلوك الموظف في مجال الوظيفة - أساس ذلك .

اختصاص المحكمة التأديبية

قضية رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق في ١٩/١٢/١٩٧٠

امتداد اختصاص المحاكم التأديبية الذي يصاحب تحول الشركة الخاصة الى شركة من شركات القطاع العام لا يمتد الى الخطايا التي تكون قد وقعت و تمت قبل تاريخ مولد هذا التحول .

اختصاص المحكمة التأديبية

قضية ١٠٤٨ ، ١٠٧١ لسنة ٧ ق في ١٦/٢/١٩٦٣

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - حكم المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بعدم اختصاصها بالفصل في الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية - استناده الى اعتقادها بأن المدرسة التابع لها المتهم تابعة لمنطقة الاسكندرية التعليمية بينما هي تابعة لمنطقة القاهرة الشمالية انطواؤه على خطأ في تحصيل الواقع أدى الى خطأ في تطبيق القانون - إلغاءه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم للفصل فيها .

اختصاص المحكمة التأديبية

اختصاص بتأديب العاملين

قضية ١١٦ لسنة ٦ ق في ٢١/٥/١٩٦٠

المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ - عدم اختصاصها بتأديب موظفي المحاكم من كتبة ومحضرين سواء كانت المخالفة إدارية أو مالية - الاختصاص بتأديبهم ينعقد للسلطة التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص - القانون الخاص هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم القضاء - ولا يغير من ذلك أن القانون الخاص نظم التأديب دون التحقيق -

اختصاص المحكمة التأديبية

غصب سلطة المحكمة التأديبية

القضيتان رقما ٩٦٢ ، ٩٧٤ لسنة ١٥ ق في ٢٧/١/١٩٧٢

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تملك جهة الإدارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة في محاكمة الحال اليها - مثال - تنازل جهة الإدارة عن محاكمة الموظف الحال الى المحكمة التأديبية .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٩١٠ لسنة ١١ ق - في ١٧/٢/٦٨

أن الأحكام الواجبة التطبيق فيما يختص بتأديب العاملين في المؤسسات العامة هي تلك التي تضمنها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون لم يفرق بين العاملين في هذه المؤسسات من حيث دائمة الوظيفة ، أو تأقيتها بل جعل المعيار في اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة لهم هو المرتب لا فتختص هذه المحاكم بتوقيع الجزاءات على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، أما من تبلغ مرتباتهم هذا القدر أو تنقص عنه فتختص بتأديبهم الجهة التي يتبعونها .

اختصاص المحكمة التأديبية

حسن السير والسلوك

القضية رقم ٩٨٩ لسنة ١٤ ق . في ١٢/١٢/١٩٧٣

ما نسب الى الطاعن من اتهام خارج نطاق عمله الحكومي بنعكس على سلوكه العام في مجال وظيفته - اختصاص المحاكم التأديبية بنظره .

اختصاص المحكمة التأديبية

غصب سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ٦١٧ لسنة ١٢ ق في ١٥/٥/١٩٧١

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار في نظرها - الجهة الادارية لا تملك أثناء نظر الدعوى التأديبية ان تتخذ في موضوعها اى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية - تصرف الجهة الادارية في الاتهام المسند الى المخالف بعد احالته للمحكمة التأديبية ينطوي على غصب لسلطة المحكمة ينحدر بالقرار الى مرتبة العدم .

اختصاص المحكمة التأديبية

وقف عن العمل

انقضيه رقم ١٥١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٧/٢/٦٨

« ان المستفاد من نص المادتين ٦٤ و ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ان مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بقوة القانون هو اسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل الا أن لكل من الوقفين سنده القانوني وشروطه ودواعيه وانه وان كان وقوع الوقف بقوة القانون وما يترتب عليه من اسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل قد يفنى عن صدور قرار اذارى بتقرير الوقف الاحتياطي طالما كان الوقف بقوة القانون قائما فانه قد يقوم لدى الادارة من الاعتبارات ما يحلها على تقرير استمرار وقف العامل بعد الافراج عنه فتصدر قرار بالوقف الاحتياطي معلقة نفاذ اثره على انتهاء الوقف بقوة القانون ومن ثم فان قرار

الوقف الاحتياطي الذي صدر إبان قيام الوقف بقوة القانون يحمل على أنه قرار شرطي معلق على انتهاء الحبس الاحتياطي للعامل بحيث ينفذ أثره إذا ما زال الوقف المترتب بقوة القانون .

..... وينبنى على ما سلف بيانه أن قرار الوقف الاحتياطي الشرطي يترتب أثره اعتباراً من انتهاء الوقف بقوة القانون ومن ثم تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر في طلب مدة إذا تجاوزت مدة الوقف ثلاثة أشهر بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من قانون العاملين المدنيين بالدولة » .

اختصاص المحكمة التأديبية

وظائف مؤقتة

القضية رقم ١١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٢/٦٨

أن معيار التمييز بين الوظائف الدائمة والمؤقتة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو طبيعة العمل . وأحكام هذا القانون تسرى كإصل عام على العاملين المعيّنين في الوظائف الدائمة والمؤقتة على السواء ما لم ينص صراحة على تقييد العمومية والشمول أو القصر على نوع من الوظائف دون سواها . ومؤدى ذلك أن الفصل التاسع من القانون المذكور الخاص بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم يسرى على المعيّنين على وظائف مؤقتة . وقد حددت المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين دون تفرقة بين من يشغل منهم وظيفة دائمة أو مؤقتة وقصرت توقيع بعض الجزاءات على المحكمة التأديبية . ومن مقتضى ذلك أن المحكمة التأديبية أصبحت مختصة بالنظر في الدعاوى التأديبية العامة ضد العاملين بلا استثناء وما ينطوي على ذلك من تعديل لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بسحب اختصاص المحكمة التأديبية في توقيع الجزاء على العاملين الذين يشغلون وظائف مؤقتة أسوة بمن شغل منهم وظائف دائمة . ولا ينال من ذلك ما تقتضى به المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية من أن (يستمر العاملون المعيّنون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي إلى أن يتم تسوية حالاتهم أو يوضعون

على درجات) ذلك ان ارجاء تسوية حالة العامل المعين بمكافأة شاملة والشاغل
وظيفة مؤقتة شأن الطعون ضده لا اثر له على مركزه القانونى المعتمد من
احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي من شأنه ان يخضعه لاختصاص
المحكمة التأديبية .

اختصاص النيابة الادارية

سقوط الدعوى التأديبية

القضايا ارقام ١٣٥ و ١٥٥ و ١٦٦ و ١٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ٦٨/٦/١
ان نص المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ والذي يقضى
بعدم جواز اتهام العامل في مخالفة مضى على كشفها اكثر من خمسة عشر
يوما لا يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام . اذ ان
تصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
لا تقيدها بميعاد معين أو بوجود تقديم شكوى اليها من صاحب العمل .

اختصاص النيابة الادارية

جزاء تأديبي

عيب مخالفة القانون

القضايا ارقام ١٣٥ و ١٥٥ و ١٦٦ و ١٦٧ لسنة ١١ ق جلسة ٦٨/٦/١
ان قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصفه الجمعية العمومية العادية
للشركة باعتماد ميزانية الشركة واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة لا اثر له
على الدعوى التأديبية . وانه وقد تولت النيابة الادارية التحقيق في المخالفات
المنسوبة الى الطاعن فما كان يجوز على اية حال للجهة التى يتبعها ان تتصرف
في شأن مسئوليته عن المخالفات المذكورة قبل ان تتخذ النيابة الادارية قرارا
نهائيا فى التحقيق الذى بداته والا تسبقها برأى والا كان في ذلك مصادره -
للنيابة الادارية في رأياها وتمطيلا لاختصاص اصيل اضفاء عليها القانون .

اختصاص النيابة الإدارية بقرار الإحالة للمحاكمة التأديبية

القضية رقم ١٤٣١ لسنة ٨ ق - جلسة ٦٥/١/٩

« ان الإحالة الى المحاكمة انما هي إجراء قانوني يتم بصدر قرار الإحالة من الجهة التي ناط بها القانون ذلك الإجراء . ففي المحاكمة التأديبية انما هي النيابة الإدارية التي تصدر قرار الإحالة منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ في ١١ من أغسطس سنة ٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . والنيابة الإدارية سواء اكانت قد أقامت الدعوى مختاره أم أقامتها ملزمه بناء على طلب الجهة الإدارية أو الجهاز المركزي للحسابات فهي وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء ، وهي وحدها التي تعمل أمانة الدعوى التأديبية امام المحكمة » .

اختصاص بتأديب العاملين

قضية ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٨٣٣ لسنة ٧ ق - في ٦٢/١٠/٢٧

ولاية التأديب لا تملكها سوى الهيئة التي فاطها المشرع بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها .

اختلاف الرأي في المسائل الفنية

القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ٦٥/٥/٨

« لا محل لما ذهب اليه الطاعن من ان ابداء الرأي لا يؤدي الى مساءلة الموظف تأديبياً - ذلك لان القول بالاكْتفاء بتحرير محضر مخالفة واحد في حالة مالك ذلك المنزل الذي خالف القانونين معا ، على الوجه السابق بيانه . ليس خلافاً في مسألة فنية مما لا يؤاخذ عنه الموظف تأديبياً بل هو مخالفة واضحة لنصوص القانون الصريحة . والقاعدة انه لااجتهاد مع صراحة النص . أما اختلاف الرأي الذي لا يحاسب عنه الموظف فيكون في المسائل الفنية التي تحتمل أكثر من رأى وتختلف فيها وجهات النظر اما لغموض النص الذي يحكمها أو لعدم وجود نص أصلاً » .

اختلاف تكيف الواقع الجنائي وتاديبها

الحكم الجنائي وحجته في التاديب

القضية رقم ١١٠٩ لسنة ٨ ق في ١٢/٢٨/١٩٦٣

ان القضاء الاداري لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله ضروريا دون أن تقيّد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع فقد يختلف التكليف من الناحية الادارية عنه من الناحية الجنائية .

اخطار بالتحقيق

القضية رقم ١٢٠٠ لسنة ١٧ القضائية في ٢٠/٥/١٩٧٠

موظف تحقيق - النيابة الادارية - اخطار الجهة التابع لها الموظف بالتحقيق قبل البدء فيه - ان القانون لم يرتب البطلان على اغفال اخطار النيابة الادارية للجهة التابع لها الموظف - قبل بدء التحقيق معه في الحالات التي يجرى فيها بدون طلب من الجهة التابع لها . اساس ذلك .

اخطار عن الحالة الاجتماعية

اعانة غلاء المعيشة

القضية رقم ٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٤/٥/٦٩

اذا كان الموظف لم يخطر عن تغيير حالته الاجتماعية اعتقادا منه أن اعانة الغلاء التي يتقاضاها نقل عن النصاب القانوني وأثبت التحقيق أنه لم يكن بحال مسؤولا عما تم صرفه اليه خطأ من هذه الاعانة فان مجازاته عن تقصيره في الاخطار عن تغيير حالته الاجتماعية ، تكون لاسند لها من القانون .

اخلال كرامة الوظيفة

واجب النأي عن مواطن الشبهات

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٢/٥/٦٥

ان مجرد تواجد المطعون عليه الأول في منزل زوجية المطعون عليها الثانية في وقت متأخر من الليل وفي غيبة زوجها صاحب الدار ، ودون علمه وبالمصورة التي تم بها الضبط ، يشكل في حق كل منهما ، ولاشك مخالفة تأديبية صارخة ، وهو ذنب قائم بذاته مستقل عن الجريمة الجنائية : سواء أكانت من جرائم العرض أم من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير كدخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة (ياها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ،

وتخونوا اماناتكم وانتم تعلمون) (ما خلا رجل بامرأة قط الا كان الشيطان ثالثهما) . فالذنب هنا قوامه الخروج على مقتضى الواجب والاخلال بكرامة الوظيفة . فضلا عما فيه من اهدار لاصول الدين واستهتار بتقاليد مجتمعنا المصرى العربى الشرقى . (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها ذاكم خير لكم لعلكم تذكرون . فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها) . (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك اذكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ، ويحفظن فروجهن) . فكان اسلم وأطهر وأبقى للمطمعون عليهما . مهما كانت الدوافع والمبررات ، أن يتعدوا عن مواطن الريب وان قالوا الحلال بين فان بينهما امورا متشابهات فاحذروها . واتقوا الله .

اخلال بكرامة الوظيفة .

واجب النأى عن مواطن الشبهات

القضية رقم ٢٤٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ٦/٢/٦٥

ان افراد المتهم فى غرفة بأحد الفنادق - بزميلة له على النحو الثابت فى التحقيق - فيه خروج على تعاليم الدين وتقاليد المجتمع التى لا يمكن أن نسمح بمثل هذه الخلوة بين رجل غير محرم وأنثى ولو كانت مخطوبة له - ولقد كان عليه وهو من رجال التعليم أن يتعد عن مواطن الريب درءا للشبهات وأن يلتزم فى سلوكه مالا يفقده الثقة والاعتبار - ولا شك فى أن ما وقع منه - وان كان بعيدا عن نطاق وظيفته - يعد ذنبا اداريا مستوجبا للعقاب لما فيه من خروج على مقتضيات وظيفته واخلال بكرامتها وبما تفرضه عليه من تعفف واستقامة اذ أنه كمدرس مهمته تربية النشء على الأخلاق القوية وواجبة أن يكون قلو حسة ومثلا يحتذى ، .

استقالة

قضية رقم ٢٥٩ لسنة ١٢ ق فى ٣/٤/١٩٧١

انهاء خدمة العامل بما يعتبر استقالة ضمنية اذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية لا يقع بقوة القانون بل لانتهى الخدمة الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة - القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل بدون اذن عن عمله مقرره لصالح الادارة لا العامل - أساسى ذلك .

استقالة

القضية رقم ٥٤ لسنة ١٩ ق - في ١٩٧٤/٢/٢

احالة العامل الى المحاكمة التأديبية اثناء الارجاء - امتناع قبول الاستقالة ، قبولها بعد انتهاء المحاكمة التأديبية مطابق للقانون - أساس ذلك .

استقالة

القضية رقم ٢٤٧ لسنة ١٨ ق - في ١٩٧٤/٦/٢٩

المادة ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ - تفسيرها اذا استبان لجهة الادارة من تصرفات العامل والظروف المحيطة بانقطاعه عن العمل وضوح نيته في هجر الوظيفة كان لها أن تعتبر خدمته منتهية رغما عما يكون ابداه خلال فترة الانقطاع من اعدار غير مقبولة - الادعاءات الكاذبة بالمرض التي تستهدف التحايل على تأجيل انتهاء الخدمة لا يسوغ الاصغاء اليها أو التعويل عليها - أساس ذلك مثال .

استقالة

القضية رقم ١٢٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢

« ان القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ رعاية منه لصالح الموظف أوجب أن تفصل جهة الادارة في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها وفرض جزاء على تراخي الادارة في هذا الصدد بنصه على اعتبار الاستقالة مقبولة بعد انقضاء الثلاثين يوما ومؤدى ذلك أن عدم اجابة جهة الادارة على طلب اعتزال الخدمة المقدم للانتفاع بأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه يعتبر قبولا ضمنيا لهذا الطلب مع التسوية المطلوبة ويترتب على ذلك انتهاء خدمة مقدم الطلب بقوة القانون متى توافرت في حقه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون - وترتبا على ذلك لا يجوز لجهة الادارة بعد انتهاء مدة الثلاثين يوما دون صدور قرار منها بالفصل في طلب ترك الخدمة أن تصدر قراراً برفض الطلب فإن هي فعلت ذلك يكون مثل هذا القرار قد نزل على غير محل بعد اذ انقطعت رابطة التوظيف مع مقدم الطلب بحكم القانون » .

استقالة

قضية رقم ٣٧٢ في ١٩٧٢/٣/٢٥

انقطاع العامل عن عمله بغير إذن وبدون عذر يعتبر قرينة قانونية على الاستقالة — هذه القرينة مقررة لصالح جهة الادارة فلها ان تعتبر العامل مستقبلا ولها ان تتخذ ضده اجراءات تأديبية وفي هذه الحالة لا يجوز اعتباره مستغيبا — قرار جهة الادارة باعتباره مستقبلا بعد اتخاذ الاجراءات التأديبية وقبل البت فيها نهائيا — قرار معدوم بيان ذلك .

استقالة

القضية رقم ٤٣٠ — ٩١٤ لسنة ١٣ في . جلسة ١٩٧٠/٣/١٢

القرينة التي جاء بها المشرع لاعتبار الموظف مستقبلا مقررة لمصلحة جهة الادارة — للجهة الادارية اعمالها واعتباره مستقبلا أو اهمالها وتمضي في مساءلته تأديبيا — الافصاح عن ذلك يتم في صورة قرار اداري وليس في صورة قرار تنفيذي .

استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ في . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢

ان الجريمة التأديبية قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة واعتبارها بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو تأمر به . فالاستقلال حتما قائم حتى ولو كان ثمة ارتباط بين الجريمةين . وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة المتعلقة بتأديب الموظفين ، وما يستفاد من المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ (. . . يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الاخلال بالحق في اقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) . وتقابل المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ (كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الاخلال باقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) . وهذا الحكم يقابل مانصت عليه المادة ١٤ من القانون الفرنسي الصادر في ١٩ من اكتوبر ١٩٤٦ بنظام الموظفين في فرنسا والمادة ٥٢ من نظام موظفي ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية تردد ذات القاعدة » .

استقلال الدعويين الجنائية والتأديبية ملاءمة أرجاء البت في المسؤولية التأديبية

القضية رقم ٣٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٧

« ان اتهام الموظف في جريمة وبالذات في مثل الجريمة التي اتهم فيها المدمى والقبض عليه متلبسا بارتكابها هو اخطر مايمكن ان يعيب الوظيفة العامة ويضر بصالحها وعلى الادارة في هذه الحالة ان تسارع الى التدخل فتتخذ بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا من الاجراءات والقرارات ماتراه واجبا لمواجهة الموقف وتقدير بحسب ظروف الواقعة وملابساتها اذا كان من اللائم ان ننظر نتيجة الفصل في المحاكمة الجنائية او ان الامر يتطلب تدخلا سريعا دون ترقب نتيجة هذه المحاكمة وهي وحدها التي تقدر ملاءمة ذلك ، فليس ثمة الزام عليها بضرورة انتظار المحاكمة ونتيجتها ، وذلك كله مرده الى اصل مقرره هو اختلاف الوضع بين المجالين الاداري والجنائي ومااستتبعه من استقلال الجريمة الادارية عن الجريمة الجنائية ، لاختلاف قوام كل من الجريمتين وتغاير الغاية من الجزاء في كل منهما ، فهو في الاولى مقرر لحماية الوظيفة العامة اما في الثانية فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع . »

استقلال الدعويين الجنائية والتأديبية

صدور حكم بالبراءة في جريمة جنائية نسبت الى الموظف لا يمنع من ان ماوقع منه يشكل ذنبا اداريا يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية فالمحاكمة الادارية تبحث في سلوك الموظف ومدى اخلاله بواجبات «وظيفته» .

استقلال الدعويين الجنائية والتأديبية

القضية رقم ٥٦٣ - ٧ ق في ١٩٦١/١١/١

القضية رقم ١١٣٦ - ٨ ق في ١٩٦٢/١٢/٨

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للافعال المؤتممة . عدم تحديد الأفعال للذنب الاداري حصرا ونوعا وردھا بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها - ترك تحديد الجزاء على الفعل لتقدير السلطة التأديبية بحسب درجة جسامته في حدود النصاب المقرر قانونا وجوب التزام المحكمة التأديبية بهذا النظام

القانونى فى تكييفها للعمل المكون للذنب الادارى وتقديرها للجزاء المناسب ، وصفها هذا الفعل وصفا جنائيا واردا فى قانون العقوبات واختيار أشد الجزاءات التأديبية يجعل الجزاء المقضى به ممبيا .

استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية

القضية رقم ١٠٨١ لسنة ٨ ق فى ١٢/٢٢/١٩٦٢

اختلاف الجريمة الادارية اختلافا كليا فى طبيعتها وتكوينها عن الجريمة الجنائية ، الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معا ، السلطة المختصة بالدعوى الجنائية قد ترى الاكتفاء بالمعقوبة الادارية فتحيل الامر الى الجهة الادارية ، الحكم بالمعقوبة الجنائية لا يمنع الجهة الادارية من محاسبة الموظف على المخالفات الادارية التى ينطوى عليها الفعل الجنائى ، وايضا اذا ما قضى بالبراءة لعدم تكامل اركان الجريمة الجنائية ، فان للجهة الادارية ان تنظر فى امر الموظف من ناحية اذا كان الفعل المنسوب اليه يكون ذنبا اداليا ام لا بحيث لا تتعدى فى هذا النظر ما هو خارج عن اختصاصها المرسوم قانونا .

استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية

القضية رقم ٣٧٨ لسنة ٩ ق فى ١١/٢١/١٩٦٣

القضية رقم ١٤٩١ لسنة ٧ ق فى ١٢/٢٨/١٩٦٣

القضية رقم ٩٤٥ لسنة ٤ ق فى ١/٢٤/١٩٥٩

اختلاف كل من الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية عن الأخرى عدم تقيد السلطة الادارية بما تقضى به المحكمة الجنائية فليس معنى عدم ثبوت الناحية الجنائية انعدام المخالفة الادارية التى تتعلق بسير العمل فى مجال الوظيفة العامة وما يجب أن ينحلى به شاغلها من استقامة السلوك وتقاء السمعة .

استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية

القضية رقم ٢٠١٩ لسنة ٦ ق فى ٤/٢١/١٩٦٢

القضية رقم ١٧٧ لسنة ٣ ق فى ١/٣/١٩٥٨

انقرار الصادر من النيابة العامة يحفظ التهمة الجنائية غير مانع من الأخذ التأديبية متى قام موجبها .

استقلال الدعوى الجنائية والتأديبية

القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٣ ق في ١٢/١٢/١٩٥٨

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — قيام ارتباط بين
الجريمتين لا يخل بهذا الاستقلال .

اطراد العمل على مخالفة التعليمات

جهل بتعليمات العمل

القضية رقم ٩٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦

« ان مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينبغي
مساءلته عنها ، ولا سبيل الى دفع مسؤوليته بدريعة أنه لم يكن على بينة
منها متى كان بوسعه العلم بها ، اذ الاصل أنه يجب على الموظف أن يقوم
بالعمل المنوط به بدقة وامانة وهو الاصل الذي رددته المادتان ٧٣ من قانون
موظفي الدولة و ٥٣ من قانون العاملين ، ومن مقتضيات هذه الدفة وجوب
مراعاة التعليمات التي تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل ، وعلى
الموظف أن يسعى من جانبه الى الاحاطة بهذه التعليمات قبل البدء في العمل .
فان تراخ في ذلك فخرج عليها عن غير قصد فقد حقت مساءلته ، ذلك ان
اطراد العمل على مخالفة التعليمات الادارية في الفترة السابقة على اضطلاع
الموظف بأعباء وظيفته لا يشفع في حذ ذاته في مخالفة هذه التعليمات ،
اذ الخطأ لا يبرر الخطأ » .

اعتداء على رب العمل

طعن بالتزوير

القضية رقم ٧٦٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٦٨

ان الاعتداء على صاحب العمل في حكم المادة ١٠/٧٦ من قانون العمل
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ دلالة اللفوية والقانونية أن يوجه الى
صاحب العمل فعل يؤذيه مباشرة في جسده او اعتباره وهو امر لم يقع قطعاً
من العاملين على ما تنبئ عنه ملابسات الطعن بالتزوير الذي لم يوجه
الا رداً على تقديم الشركة التي يعملون بها مستنداً بدفع دعواهما . ولذلك
فان ثبوت كذب دعواهما في هذا الخصوص لا يعدوا أن يكون تجاوزاً للاصول

القررة في التقاضي مع الشركة التي تربطها بها رابطة العمل وهذا التجاوز الذي تمادى فيه العاملان يتطوى على اخلال بواجب الاحترام نحو القائم على ادارة الشركة ولا يبلغ هذا الاخلال حد الاعتداء على صاحب العمل بما يسوغ فسخ العقد وانهاء الخدمة بالتطبيق للمادة ١٠/٧٦ من قانون العمل .

اعضاء مجلس الأمة

القضية رقم ٤٥٣ لسنة ١٤ ق في ١٩/٥/١٩٧٣

المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٣ سنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب - تحظر اتخاذ اجراءات تأديبية ضد أحد أعضاء المجلس من العاملين في الدولة او القطاع العام بسبب اعمال وظيفته أو عمله الا بعد موافقة المجلس طبقاً للاجراءات التي تقررها لائحته الداخلية - عضوية مدير جمعية تعاونية صناعية لمجلس الأمة لا تفيد في التمتع بالحصانة التي قررها القانون المذكور اختصاص المحكمة التأديبية بالمخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ومنها الجمعيات التعاونية بمقتضى البند أولا من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - بيان ذلك .

~~اعفاء من المسؤولية~~

القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨

« أما ما ذهب اليه الطاعن - من أن رئيسه قد اعتمد الرأى الذى أبداه وبذلك أصبح الرئيس هو المسئول وحده عن هذا الرأى طبقاً للمادة ٩٤ مكرراً من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها المطعون فيه بأنه لا يقبل منه الاستناد الى نص هذه المادة لأن الاعفاء من المسؤولية في حكم هذا النص مناطه أن يكون اتيان الموظف المخالفة قد وقع تنفيذاً لأمر كتابى صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وذلك مالم يتوافر في هذا الخصوص اذ وهذا الرأى الذى رآته المحكمة صحيح في القانون حيث نصت هذه المادة على وغنى عن البيان أنه اذا اشترك المرؤوس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لاحكام القوانين . كانا مسئولين معا عن هذه المخالفة » .

افراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والنائر

القضية رقم ٥٥٠ لسنة ١٢ فى ٤ / ٣ / ١٩٧٢

افراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والنائر — يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة ويخضعون فى التأديب للنظم المقررة فى شأن هؤلاء العاملين — لا يغير من ذلك خضوعهم لاحكام الشرطة — بيان ذلك .

مرض عقلى

القضية رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق فى ١٥ / ١١ / ١٩٦٤

« ان اصابة الموظف بمرض عقلى بعد نشوء التزامه قد تكون مفضية الى تعذر رد ما سلم له ولكنها لا تعتبر من قبيل الاستحالة المانعة من تنفيذ التزامه ، ذلك ان محل هذا — الالتزام اشياء مثلية غير معينة الابعقذارها ونوعها ومثلها لا يتعذر بحكم طائى الامور ، ومن ثم يتعين ردها فى جميع الاحوال . ولا يحول دون ذلك التذرع بان ما اعتراه من ذهول واضطراب قد انشأ لديه اعسارناشئ عن فقد تلك المبالغ لان الاعسار ولو كان بقوة قاهرة ليس سببا فى انقضاء التزامه يدفع مبلغ من النقود اما اعفاؤه من العقاب عن تهمة الاختلاس فامر مستقل عن التزامه برد المبلغ المشار اليه لعدم قيام الاستحالة المانعة من التنفيذ . »

الحكم الجنائى وحجته فى التأديب

القضية رقم ١٧ لسنة ٢ جلسة (٢١ / ٩ / ١٩٦٠)

علم جواز مجادلة المجلس التأديبى فى اثبات واقعة بنائها سبق لحكم جنائى حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها الا أن هذا لا يمنع المجلس التأديبى من محاكمة الموظف تأديبيا عن الاخطاء المسلكية الاخرى عند ثبوتها ولا يؤثر ذلك فى صحة القرار التأديبى وقيامه على سببه البرر له قانونا ما دام القرار قد صرح بان هذه الاخطاء الاخرى تكفى وحدها لمجازاته وما دام ليس ثمة تعارض بين الادانة فى تلك الاخطاء وبين الحكم الجنائى القاضى بالبراءة .

الحكم الجنائي وحجته في التأديب

القضية رقم ١١٠٩ لسنة ٨ ق في (١٩٦٣/١٢/٢٨)

أثر الحكم الجنائي بالبراءة على القضاء الإداري — أن القضاء الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله ضروريا دون أن يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع فقد يختلف التكييف من الناحية الإدارية عنه في الناحية الجنائية .

الخاص يقيد العام

القضية رقم ١٣٧٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢

« أنه من المبادئ المقررة فقها وقضاء أنه إذا ورد نص في قانون خاص بحالة معينة ، وجب اتباع هذا النص دون الأحكام الأخرى الواردة في قانون عام ولو كان لاحقا للقانون الخاص ، وذلك تطبيقا للقاعدة التي تقول (الخاص يقيد العام) إلا إذا تناول اللاحق الحكم الخاص بالحلف أو التعديل بما يعتبر عدولا عن هذا الحكم الخاص » .

الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

سلطة تأديب

القضية رقم ٨٦١ لسنة ٩ ق في ١٩٦٥/٤/١٠

الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي سلطة تأديب عمالها وموظفيها غير موظفي الوظائف الرئيسية ينعقد لمدير الهيئة أساس ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة .

انقطاع عن العمل

القضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ ق في ١٩٦٣/١١/٣٠

امتناع الموظف من تنفيذ واجبات وظيفته بالانقطاع عن العمل دون مسوغ — عدم إمكان إجباره على القيام بهذا العمل اقضاء مثل هذا الموظف المتمرد من الوظيفة العامة .

انقطاع عن العمل

مرض نفسي

القضية رقم ٦٦٤ لسنة ١٦ ق في ١٩٧٤/٦/٢٩

انقطاع عن العمل — جزاء — ثبوت أن العامل كان مصابا بمرض نفسي واضطراب عقلي ومن ثم يكون انقطاعه عن العمل له ما يبرره — بطلان الجزاء الملوقع عليه — أساس ذلك .

انقطاع عن العمل

القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٧ ق في ١١/٢٢/١٩٦٣

انقطاع الموظف عن عمله دون ترخيص سابق او علم مقبول يعد اختلافا
بواجبات وظيفته مبررا لمساءلته تأديبيا .

انقطاع عن العمل

قضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٥ ق في ١٧/٤/١٩٧١

ان انقطاع العامل عن عمله لأمر خارج عن ارادته وتصرف جهة الادارة
كما يحول دون قيامه بالعمل تنتفى معه قرينة ترك العمل للاستقالة .

انتهاء خدمة

القضية رقم ٩٥٢ لسنة ١٤ في ١٩/٢/١٩٧٢

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع - ليس
جزاء تأديبيا خروجه من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم اختلاف
الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
والقانون رقم ٦١ سنة ٧١ - بيان ذلك .

انتهاء خدمة

القضية رقم ٤١١ لسنة ١٦ ق في ٢٢/١٢/١٩٧٣

انتهاء خدمة العامل لا يحول دون استمرار محاكمته - اثر ذلك
يقتصر على نوع العقوبة التي توقع عليه .

انتهاء خدمة

فترة اختبار

القضية رقم ٥٩ لسنة ١٠ - جلسة ٢٣ / ١ / ٦٥

أن لجهة التعيين أن تنهى عمل المظنون ضده في فترة الاختبار إذا تجمعت
لها الدلائل والقرائن على أنه لا يصلح لهذا العمل وإذا ما اقتنعت بها ووجد
لهذا الاقتناع أصله الثابت في الأوراق من التحقيقات التي أجرتها ومن تقرير
المباحث الجنائية العامة وسلطاتها في ذلك سلطة تقديرية لا يحدها إلا التحيف
وسوء الاستعمال الأمر الذي لم يدلل عليه المظنون ضده بشيء ما وإذا كان
الأمر كذلك فليس من الزام عليها في أن تسأله في التحقيق الذي أجرته
ما دامت اطمانت الى اقوال الشهود والمسؤولين الذين سمعوا فيه .

اهمال جسيم

القضية رقم ٥٤٢ لسنة ١٦ القضائية في ١٠ / ٦ / ١٩٧٣

الاهمال الجسيم والتلاعب يشكل خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف وحده في ماله الخاص ومن ثم يكون للجهة الادارية ان ترجع عليه بقيمة الضرر الذي لحقها كاملا - الخطأ المشترك - متى بتوافر ومتى لا يتوافر - مثال .

بدل سفر

القضية رقم ٤٣٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢

- ان الوظيفة العامة تكليف للقائمين بها ، يساهمون عن طريقها في تسيير جهاز الدولة مستهدفين في ادائهم أعمال وظائفهم خدمة الشعب. وقد نصت المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن (الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .) وجاء في المادة ٥٥ منه انه يجب على العامل مراعاة الأحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين كما يحظر عليه مخالفة القوانين واللوائح الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية وهنا تدخل ولاشك لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ٥٨ - فكل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا .

والأخطاء التأديبية قد ترتكب اثناء أداء الوظيفة أو بمناسبة ادائها ، وذلك بمخالفة ماتفرضه من واجبات ايجابية أو نواهي ، يستوى في ذلك أن ترد هذه الواجبات أو التواهي في نصوص صريحة أو أن تفرضها طبيعة العمل الوظيفي ذاته . ولا شك انه مما يتنافى مع الأمانة في أداء العمل ويؤدي الى المسؤولية أن يسئ العامل استعمال وظيفته أو نديه ، كما فعل الطاعن في الطعن الراهن ، فيسخر الانتداب لصالحه الخاص ويستحل لنفسه أن يقبل قروشا من خزانة الدولة باسم بدل السفر عن أيام أو ليال لم يؤد فيها عملا للدولة أو عن ليال لم يقضها في استراحة الحكومة في حين انه ثبت يقينا انها لم تكن مشغولة يوم أن قبض عنها بدلا كاملا ، للدولة فيه الربح ، وأن كان يسيرا . ولقد فات الطاعن أن المشرع قد قدر أنه ليس من المصلحة ترك المكافآت أو بدل السفر الذي يحصل عليه العامل المنتدب دون ضابط

أو رابط ، فوضع لذلك شروطا وقيودا وحدودا قصوى لا يجوز اغفالها
أو التجاوز عنها ، قاصدا من ذلك ، لا فحسب ، الحرص على اموال الخزانة
من البعثرة والضياع ، وانما ايضا تخفيف حدة التكاليف ، التي تثن اليوم
الدولة منها ، على الاعمال الاضافية والانتدابات وما ينجم عنها حتما من
نقص الانتاج في العمل الاصلى ، وهو ما اخذته النيابة الادارية على الطاعن
في مستهل تحقيقاتها معه ، وضعف القيم الخلقية لدى العاملين . ومن آيات
ذلك الضعف ، تلك البشراة البادية في جمع الأجور الاضافية وتحصيل
المكافآت والتهالك على بدل السفر ولو أدى ذلك الى التحايل على أحكام
اللوائح والاغراض في تأويل النصوص .

بطلان القرار

ميعاد سقوط

القضية رقم ١٠٢٧ لسنة ٧ ق ب جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩

« الأصل المسلم به قضاء وفقها هو انه اذا كان نص القانون اوجب
على جهة الادارة أن تلتزم الأوضاع الشكلية أو الاجراءات التي أوصى المشرع
باتباعها الا أنه لا يستلزم القول بأن كل مخالفة للشكل أو للاجراءات يكون
الجزاء عليها هو بطلان القرار المترتب عليها . وانما يتعين التمييز بين
ما اذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية وهي التي تمس مصالح
الأفراد وبين ما اذا كانت المخالفة قد مست الشروط الاجهرية بمعنى تلك
التي لا يترتب على اهدارها مساس بمصالحهم فترتب الأصل المسلم به على
المخالفة الاولى بطلان القرار لأن الأوضاع والاجراءات التي خولفت انما هي
تتعلق بمصالح الأفراد ، واعتبرت وكأنها ضمانات لسلامة قصد الادارة نحوهم
بينما لا يترتب الأصل المسلم به على المخالفة الثانية بطلان القرار لأن الأوضاع
والاجراءات التي خولفت انما هي قد رسمت لصالح الجهة الادارية وحدها
فلها أن تتمسك بها أن شاءت ذلك أو تغض الطرف عنها ما دامت تلك
الأوضاع والاجراءات لا تؤثر على مصالح الأفراد ومن هذا الأصل استقى
المشرع المادة ٢٥ من قانون المرافعات . (يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون

على بطلانه أو اذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم) ، وأعمالا لذلك الأصل وهذا النص يكون الميعاد الذى خوله نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية لرئيس ديوان المحاسبة - خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطاؤه بالقرار أن يطلب تقديم الموظف - من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على عدم مراعاتها البطلان ، ذلك لأن هذا الميعاد انما شرع لصالح الموظف المتهم الذى اوقعت عليه جهته الادارية ما قدوته لذنبه من جزاء ادارى . وغنى عن البيان أن من شأن الاخلال بهذا الميعاد اثر بالغ فى المركز القانونى للموظف وعاء الجزاء - والأمر على خلاف ذلك فى شأن الميعاد الثانى المنصوص عنه بنفس المادة - وعلى النيابة الادارية مباشرة الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية - فهذا الميعاد ليس الا من قبيل المواعيد التنظيمية التى لا يترتب على اغفالها أى بطلان لأن هذا الميعاد لا يمس مصالح الأفراد ما دام تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية قد صدر من رئيس ديوان المحاسبة فى الميعاد المحدد قانونا .

بطلان الاجراءات

القضية رقم ١١٧٣ لسنة ٧ ق فى ١٩٦٢/١/٥

اخطار المتهم بجلسات المحاكمة التأديبية - ضرورة وشرط لازم لصحتها - اغفال هذا الاخطار - يستتبع بطلان جميع الاجراءات التسالية بما فى ذلك الحكم التأديبى .

بطلان الاجراءات

القضية رقم ٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩

..... اغفال اعلان المتهم والسير فى اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهري - يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة - وذلك تأسيسا على أن الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه أو اذا شابه عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم وفقا لما نقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

بطلان الشهادة

عدم تحليف الشهود

القضية رقم ١٢٠٦ لسنة ١١ ق - جلسته ١٢/٢٤/١٩٦٦

انه وان كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، معدلا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ ، والذي كان ساريا حينذاك ، قد نص في المادة ٩٠ مكررا على ان تكون الشهادة بعد حلف اليمين ونص بمثل ذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٧ - الا ان هذا مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس التسايب في الحالة الاولى والنيابة الادارية في الحالة الثانية - ولم يشترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الاداري الذي يجريه رئيس المصلحة او من ينوبه لذلك من موظفيها . وعلى ذلك فان عدم قيام المحقق - وهو مدير المستشفى - بتحليف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .

بطلان القرار

سحب التحقيق

عيب اجرائي

القضية رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٧

على النيابة الادارية ان تستمر في التحقيق الذي تباشره حتى تتخذ قرارا في شأنه . وليس الجهة الادارية ان تطالبها بالكف عن التحقيق او ان تتصرف فيه الا اذا احالت النيابة الادارية الاوراق اليها . وقرار الحفظ الذي تصدره هذه الجهة قبل ان تنتهي النيابة الى قرار في التحقيق يكون مشوبا بعيب اجرائي جوهري من شأنه ان يبطله واحالة النيابة الادارية الاوراق الى النيابة العامة لانطواء الوقائع على جريمة جنائية لا ينال من اختصاصها بالتصرف في التحقيق في ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة .

تاديب العاملين بالجامعات

القضية رقم ٧ لسنة ١٧ ق في ٣/٦/١٩٧٢

ليس على الجامعة التزام في ان تتولى النيابة الادارية التحقيق مع العاملين بها - عدم السماح لحامي العامل بحضور التحقيق الاداري لا يؤدي الى بطلان التحقيق ببيان ذلك .

تأديب العاملين بالجامعات

القضية رقم ٧ لسنة ١٧ ق في ١٩٧٢/٦/٣

الاختصاص بتأديب العاملين بالجامعة المنتدبين للعمل باتحاد الطلاب عن المخالفات التي يرتكبونها في عملهم بالاتحاد . معقود لسلطات التأديب بالجامعة دون الاتحاد - أساس ذلك .

تأريخ العلم بالقرار الإداري

القضية رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق في ١٩٦٢/١٢/٢

علم الموظف بالقرار الإداري يبدأ من تاريخ إخطار الجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف بالقرار أو بالنشرة المصلحية وبشوت وضعها تحت نظره وبالطريقة التي تمكنه من ذلك .

تبديد منقولات الزوجة

القضيتان رقم ٧٧١ لسنة ١٢ ق ورقم ٤٩٢ لسنة ١٥ ق في ١٩٧٢/١/٢٢

جريمة تبديد منقولات الزوجة - تعتبر ذنبا إداريا يسوغ مواخذة العامل تأديبيا - أساس ذلك .

(١) الجرائم المخلة بالشرف - عدم وجود معيار جامع مانع لتحديد جرمية تبديد منقولات الزوجة لا تعتبر جريمة مخلة بالشرف - أساس ذلك .

تتبع بعد ترك الخدمة

القضية رقم ٨١١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٣١

« - إن واقعة ترك الخدمة لأي سبب كان لا يترتب عليها أغلات الموظف من المساءلة التأديبية عما يكون قد ارتكبه في أثناء قيام الرابطة الوظيفية ، وإنما يكون من حق الجهة الإدارية تتبعه ومجازاته عما جناه في حقها » .

تحقيق النيابة الإدارية ضمان لا يحفظه قانون العمل

مواعيد التحقيق

القضية رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١

٣ - ليس في أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أو فيما أحال اليه من أحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الإدارية في مباشرتها لإجراءات التحقيق والاتهام بميعاد معين ، أو يوجب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل ، والمستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتأديب ، فيتقيد بالواميد والأجراءات المنصوص عليها فيها - ولا وجه أصلا القول بوجوب تقيد النيابة الإدارية بالميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة بمقولة أنها تنطوى على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمنا يحول دون اتخاذ صاحب العمل من ارتكابه لمخالفة ما وسيلة الى تهديده الى أجل تقدم ذكره . فان في تولى النيابة الإدارية اجراءات التحقيق والالتمام ما يكفل للعمال من الضمانات ما لا يحققه قانون العمل - كما أن المشرع قد استهدف باخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة الإدارية . تعقب المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها . ويتقاضى منها القائمون على الإدارة «اهمالا أو تواطؤا» .

تحقيق شفوى

القضية رقم ٢٢٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٥

تجيز الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهما على أن يثبت مضمونه بالحضر الذى يحوى الجزاء واثبات هذا المضمون من الاجراءات الجوهرية وقد قصد به أن يتضمن المحضر خلاصة الاستجواب والتحقيق تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما أجاب به على وجه معبر عن منحه دفاعه . فالمعبرة التى ساقها القرار ، من ان المدعى لم يبد لدى مواجهته بما نسب اليه علرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مضمونا محددا يصلح لتحقيق شفوى بحسب المعنى المفهوم من نص المادة ٨٥ المشار اليه .

تحقيق شفوى

القضية رقم ٢٢٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٥

« ٢ - أنه من المسلم أن القرار الإدارى يبطل لعيب فى الشكل اذا نص القانون على بطلان القرار عند اغفال الاجراء الشكلى أو كان الاجراء جوهريا فى ذاته بحيث يترتب على اغفاله بطلان القرار بحسب مقصود الشارع من جعل هذا الاجراء واجبا ولما كان اثبات مضمون التحقيق الشفوى فى المحضر الذى يحوى الجزاء يعد اجراء جوهريا لأن مقصود الشارع من تقريره هو توفير الضمانات اللازمة للأطمتنان الى صحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتمكين القضاء من تسليط رقابته على قيامها وعلى مدى سلامة تقرير الإدارة لها ومن ثم فانه ينبى على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار » .

تحقيق شغوى

القضية رقم ٤٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/٢/٢٦

« ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشغوى بالمحضر الذى يحوى الجزاء ضروره سرد مدار فى الموضوع محل الاستجواب بالمحضر تفصيليا بسرد كل الوقائع المنسوبة للموظف وبيان الاصول التى استخلصت منها ماورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع الموظف وتقصى كل ماورد فيه من وقائع وادلة اثبات ونفى وترجيح الاتهام على اساس دفع ابداء الموظف اذ كل ذلك من شأنه ان يقرب التحقيق الشغوى الى تحقيق كتابى وهو مايعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشغوى وهو تسهيل العمل على مانصت عليه المذكرة الابضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وانما المقصود من ذلك هو اثبات حصول التحقيق والاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب فى شأن ثبوت الذنب الادارى قبل الموظف باعتبار ان هذا الذنب الادارى هو الذى يكون ركن السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقبتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى » .

تخلف المتهم عن حضور جلسات المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٢٧ لسنة ٩ ق فى ١٩٦٤/٢/٢٢

حق الدفاع - حضور المتهم امام المحكمة التأديبية وتأجيل القضية فى مواجهته - تخلفه عن الحضور بالجلسات التالية - لا موجب لاعلانه بموعد هذه الجلسات عدم جواز الاحتجاج بعد استماع دفاعه .

تراخى فى العمل

عدم وجود تعليمات منظمة للعمل

القضية رقم ٢٢٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ٦٩/٥/١٠

« ان تراخى المدعى ، فى الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف الموضوع ، وقد امتد سنوات ثلاث وجاوز بذلك كل عذر معقول ، ينطوى فى الواقع من الامر على استهانة سافره بما يتطلبه الصالح العام وحسن سير المرافق العامة من السرعة الواجبة فى انجاز الاعمال والحرص على البت فيها فى الوقت المناسب ، وبهذه المثابة فان تراخى المدعى على هذا النحو بعد خروجا على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يررر مؤاخذته تأديبيا

.... اما الاحتجاج بأنه لا توجد ثمة تعليمات توجب على المدعى عرض مثل هذه الموضوعات على رئيسه بعد فترة معينة، يترقب على مخالفتها توفر عناصر الذنب الإدارى ، فهو غير سائغ بأباه منطق التدرج الرئاسى الوظيفى، وما يستتبعه من وجوب عرض كل ما ينع لل موظف من مشاكل على رئيسه فى الوقت المناسب وتلقى توجيهاته للاسهام فى حلها على وجه يتحقق معه حسن أداء العمل ... الخ » .

ترخيص

القضية رقم ١٢٠ لسنة ٩ ق فى ١١/١١/١٩٦٢

الترخيص للموظف فى مباشرة مهنته خارج وظيفته وفى غير اوقات العمل الرسمية مقتضاه مزاولة المهنة دون قيد الا ما ينص عليه صراحة القانون .

تسبيب الاحكام التأديبية

القضية رقم ١٠٠١ - لسنة ٨ ق فى ٢٦/١/١٩٦٢

الالزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع المدعى عليه فى وقائعه وجزئياته للرد على كل منها مادامت قد أبرزت اجمالا الحجج التى كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الاسانيد التى قام عليها الدفاع .

تسبيب الادانة

القضية رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ٢٨/١/٦٧

« ان المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن فى وقائعه وجزئياته للرد على كل منها مادامت قد أبرزت اجمالا الحجج التى كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الاسانيد التى قام عليها دفاعه » .

تشديد العقاب

القضية رقم ١٨٥٦ لسنة ٧ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦٥

وجوب ان يكون رجال التعليم فوق مستوى الشبهات والريب دقة موازين الحساب بالنسبة لهم .

تطاول على الرؤساء

القضية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق في ١٩٧٤/٦/٢٩

عدم جواز اتخاذ الشكوى ذريعة للتطاول على الرؤساء بما لا يليق -
أو تحديهم أو التشهير بهم - إذا خرج العامل عن هذه الحدود يكون قد -
أخل بواجبات وظيفته ويستوجب المؤاخذة والعقاب التأديبي - أساس -
ذلك . مثال .

تطوع بأداء العمل

واجب أداء العمل بدعة

القضية رقم ٦٣٣ لسنة ٩ ق - جلسة ٦٨/١٠/٢٧

أن قيام الموظف بالعمل طوعية واختيارا مجاملة لزميله أثناء غيابه
يلقى عليه تبعات هذا العمل ومسئولياته كاملة . ذلك أن المسؤولية الإدارية
أما ترتبط بالاخلاق بالواجب وتتولد عنه فتتحقق بوقوع الإهمال بوصفه
السبب المنشئ لها ولا يتوقف كيائها وجودا أو عدما - متى توفرت أركانها
المادية والقانونية - على أن الموظف الذي وقع منه الإخلال بالواجب يقوم
بالعمل طواعيه واختيارا بدلا من زميل له اذ يجب على الموظف أن يولى العمل
الذي يقوم به ، العناية الكافية لتحقيق الغرض منه ، بصرف النظر عن ظروف
استناده اليه .

~~تعدد العقوبة~~

القضية رقم ١٣٣٠ لسنة ٧ ق في ١٩٦٣/١/١٢

لا يجوز محاكمة الموظف تأديبيا عن تهمة جوزى من أجلها إداريا أساس
ذلك من الأصول المسلمة في القوانين الجزائية ومن البدايات التي تقتضيها
العدالة الطبيعية عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري الواحد مرتين . الجزء
التأديبي الذي وقع أولا أيا كانت طبيعته يجب ماعده مادام قد وقع طبقا
للأوضاع القانونية الصحيحة .

تعدد العقوبة

القضية رقم ٧٥٨ لسنة ٣ ق في ١٩٥٩/٤/٤

تضمن القرار التأديبي تحريم اشتغال المدعى مدرسا بمدارس البنات .
هلاوة على الخصم من راتبه لا يعد ذلك تعدد للجزاء .

تعدد المقوبة

القضية رقم ٦٨٦ لسنة ٣ ق فى ١٤/١٢/١٩٥٧

توقيع جزاء تأديبى على الموظف عن فعل ارتكبه - لا وجه لتوقيع جزاء آخر بعد ذلك عن نفس الفصل .

تعديل وصف التهمة

سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١١/٦٧

« انه وان كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات الواردة فى قرار الاتهام الا انها مع ذلك لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغة النيابة الادارية على الوقائع التى وردت فى القرار المذكور بل ان عليها أن تمحص الوقائع المطروحة عليها بجميع كيوفها واوصافها وان تنزل حكم القانون . »

تعديل وصف التهمة

سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٧

« انه يجوز للمحكمة التأديبية أن تضى على وقائع الدعوى ووصفها القانونى الصحيح مادام هذا الوصف مؤسسا على الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع على أن تخطر المتهم بما تجرية من تعديل فى هذا الشأن اذا كان من شأنه التأثير على دفاعة . »

تعديل وصف التهمة

سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/٢/٦٦

« متى كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة التأديبية فى وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيام ركن العمد دون أن يتضمن اسناد لوقائع أخرى أو اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الاحالة - فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق باعتبارها الطامن مرتكبا مخالفة عدم مراعاة الدقة الكاملة لمخالفة محاباة المولدين - هذا الوصف ينطوى على تعديل لايجب التطبيق السليم للقانون وهو تعديل فى صالح

الطاعن وليس فيه اخلال يحقه في الدفاع اذ ان المحكمة لا تلزم في مثل هذه الحالة تنبيهه أو تنبيه المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف فنتيجة استبعاد احد عناصر التهمة التي اقيمت بها الدعوى التأديبية . »

تعديل وصف التهمة

سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ٦٦/٢/٢٦

« ٣ - أن الأصل أن المحكمة التأديبية لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة الادارية على الوقائع المسندة الى الموظف لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة امام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد . »

تفتيش مسكن العمل

قضية رقم ٦٤٢ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٦/٢١

تفتيش مسكن المدرسات الملحق باحدى مدارس البنات بقصد ضبط أوراق متعلقة باحدهن - المجادلة في صحته اذا تولته النيابة الادارية لا محل لها متى كانت صاحبة الشأن قد رضيت به رضاء صحيحا .

تفسير القوانين التأديبية

القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ٦٥/١/٣٠

« ومن حيث أن المادة ٤٧ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ تضمنت جزاء تأديبيا واذا أن القوانين التأديبية من فصيلة القوانين الجنائية التي تتابى بطبيعتها التوسع في التفسير بل تحتم أن يكون في اضيق الحدود . »

تقدير الايلام الناجم عن اجراءات التحقيق عند توقيع الجزاء

ملاحظة الجزاء

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ٦٥/٥/٢٢

« ان الحكم التأديبي المطعون فيه اذ قضى بمجازاة كل من المطعون عليهم بوقفه عن العمل بدون مرتب مدة شهرين ، قد راعى وهو مقدر لخطورة المنصب الاداري الذي وقع منها ، ما اصاب المذكورين من مهانة المضبط ومذلة

الإحضار ومرارة المأينة في تلك الظروف المظلمة . وما يستتبعه كل ذلك في
أى نفس بشرية من عذاب وندم . فالحكم المطعون فيه كان دقيقاً في ميزانه
سديداً في تقديره دون إفراط في الشفقة ولا تفريط في حق الجهاز الإداري
وسلطته في توقيع الجزاء عند الاقتضاء » .

تقدير الجزاء

القضية رقم ٤١١ لسنة ١٤ ق في ١٠/١١/١٩٧٣
استقلال جهة الإدارة بتقدير التناسب بين الجزاء والمخالفة

تقدير السليل

القضية رقم ١١٥٧ لسنة ٩ ق - جلسة ٦٧/١/٧
« عدم صحة بعض القرائن المسوقة للتدليل على سبب الجزاء لا يؤثر
في سلامته أو قيمته على كامل سببه متى كان في القرائن الأخرى ما يكفي
للتدليل عليه . »

تقدير الدليل

عدم سماع أقوال بعض الشهود

القضية رقم ٧٧٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ٦٩/٢/٢٢
« وان كان المدعى قد استشهد بشاهدين لم تسمع أقوالهما غير أن أقوال
هذين الشاهدين حتى مع التسليم جدلاً بأنها ستجىء في صالح المدعى فلا
يجوز أن تؤدي إلى ترجيح دفاع المدعى أو الأخذ بها بعد أن وقع ستة من
رؤساء المدعى على المذكرة التي قدمها رئيس لجنة تقدير الدرجات والتي
أثبتت فيها الألفاظ التي صدرت عن المدعى . وعلى ذلك فإن عدم سماع
أقوال هذين الشاهدين ليس من شأنه أن يغير وجه الرأى فيما انتهى إليه
التحقيق ، ويكون الجزاء قد صدر مستنداً إلى أصول ثابتة في الأوراق . »

تقرير سنوى

القضية رقم ٣٩٩ لسنة ٧ ق في ٢٠/١٢/٦٤
« ان لجنة شئون الموظفين اذ قدرت كفاية المدعى بدرجة ضعيف في
التقرير السنوى السرى عن سنة ١٩٥٨ انما استمدت قرارها من أصول
صحيحة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من ملف خدمته ، وهما أصول
وعناصر منتجة الأثر في ضبط درجة كفايته ويتصل بعضها بوقائع حدثت
خلال السنة المذكورة وجوزى عنها بالأمر الإدارى رقم ١٩٥٩/٤٢٨ آنف

الذكر ، ولا تثريب على اللجنة في هذه الحالة أن هي أدخلت في اعتبارها عند تقدير درجة الكفاية إذ أنه يجب أن يكون تحت نظر اللجنة عند تقدير درجة كفاية الموظف بياناً شاملاً بحالته حتى تكتمل أمامها صورة واضحة لنواحي نشاطه ومسلكه وتهيأ لها جميع العناصر التي تستطيع بموجبها تقدير درجة كفايته تقديراً مبرراً من القصور، ذلك أنه وإن كان الأصل هو الاعتداد بالأفعال التي يأتياها الموظف خلال السنة التي يوضع عنها التقرير أخذاً بمبدأ سنوية التقرير إلا أن في تعاقب الجزاءات كما هو الحال بالنسبة إلى المدعى واتصال ماضية في السنوات السابقة بحاضره في السنة التي وضع عنها التقرير ثم بمسلكه في السنة التالية لها ما يرين على صفحة المدعى وتخدش بلا شك حسن قيامه بعمله بكفاية ، ومجال هذا سجله يختلف عن مجال التأديب ، إذ الأمر هنا لا يتعلق بمقاييس الموظف وإنما يتصل بتقدير كفايته في ضوء عمله ومسلكه بعد تقصي نواحي عمله ومتابعة مسلكه في الماضي والحاضر استكمالاً للعناصر التي يقوم عليها تقدير كفايته وغنى عن البيان أن هذا هو الذي يتفق مع حسن سير العمل ويحقق وجه المصلحة العامة المنشودة من ضبط درجة كفاية الموظف ، وإذا كان ذلك وكان القراء المطعون فيه قد صدر استناداً إلى البيانات الواردة في ملف الخدمة وما كشفت عنه المعلومات والتحريات التي عرضت على لجنة شئون الموظفين في شأن المدعى ، وقد ثبت للمحكمة أن احتواء ملف الخدمة كاف وحده لحمل القرار المذكور عليه فإن القرار يكون قد صدر والحالة هذه سليماً وقائماً على سببه المبرر له قانوناً . »

تقيد المحكمة التأديبية بقرار الاتهام

القضية رقم ١٩٠ لسنة ٨ ق - في ١٩٦٥/٢/٢٠

« أنه وإن كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات المحددة في قرار الاتهام إلا أن الذي لا شك فيه أنها لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة الإدارية على الوقائع التي وردت في القرار المذكور بل عليها أن تمحص الوقائع المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون . »

تقيد المحكمة التأديبية بقرار الاتهام

القضية رقم ١٩٠ لسنة ٨ ق في ١٩٦٥/٢/٢٠

تقيد المحكمة بالمخالفات المحددة بقرار الاتهام - دون الأوصاف القانونية التي تسبغها النيابة الإدارية على الوقائع - حرية المحكمة في تكييف الوقائع المطروحة أمامها وتمحيصها .

تقيد المحكمة التأديبية بقرار الاتهام

القضية رقم ١٩٠ لسنة ٨ ق - في ١٩٦٥/٢/٢٠

« ان المستفاد من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ان النيابة الادارية هي التي تقيم الدعوى التأديبية وهي التي تتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية ، اذ نص هذا القانون في المادة ٤ منه على أن (تتولى النيابة الادارية ، مباشرة الدعوى التأديبية امام المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة) وفي المادة ٢٢ منه على أن (يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية احد اعضاء النيابة الادارية) وفي المادة ٢٣ على أن (ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتيرية المحكمة المختصة ويتضمن قرار الاحالة بيان المخالفات المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى) ... كما جرى المشرع في القانون المذكور على توفير الضمانات الاساسية للمتهم للدفاع عن نفسه وذلك باحاطته علما بما هو منسوب اليه واعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيان وتاريخ الجلسة ليتمكن من الحضور وتقديم مالدیه من بيانات وأوراق وأوجه دفاع وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويعتبر بالنسبة لهذا الحق ضمانه جوهرية ... واذا كانت النيابة الادارية هي التي تصدر قرار الاحالة متضمنا بيان العامل أو العاملين المحالين الى المحاكمة التأديبية والمخالفات المنسوبة الى كل منهم .. واذا كانت هي التي تقيم الدعوى التأديبية وتتولى مباشرتها فان المحكمة التأديبية تقيد بقرار الاتهام سواء بالنسبة الى المخالفات الميينة به أو العاملين المنسوبة اليهم هذه المخالفات ... وبالتالي فلا يجوز للمحكمة التأديبية أن تدين العامل في تهمة لم ترد بذلك القرار ولم تكن احدى عناصر الاتهام » .

تقيد المحكمة التأديبية بقرار الاتهام

القضية رقم ١٩٠ لسنة ٨ ق - في ١٩٦٥/٢/٢٠

ضمانات التحقيق والمحاكمة - تقيد المحكمة بما ورد في قرار الاتهام بالنسبة للمخالفات الميينة به أو العاملين المنسوبة اليهم - اثر ذلك : عدم جواز ادانة العامل في تهمة لم ترد بقرار الاتهام ولم تكن احدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة بهذا القرار .

تقيد المحكمة التأديبية بقواعد الإثبات

قضية رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ ق في ١٨/١/١٩٦٤

ضرورة تقيد المحكمة التأديبية بقواعد الإثبات عند استخلاص وقائع الاتهام من ملف الدعوى ، مع تقدير هذه الوقائع بما يتمشى مع المنطق التسليم .

تكيف الذنب الإداري

القضية رقم ٩١٧ لسنة ١١ ق - في ١٨/٢/١٩٦٧

« ان تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب انما مرجعه الى تقدير جهة الادارة ومبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفي او الاخلال بحسن السير والسلوك المساهل للعقاب بوصفه ذنباً ادراياً » .

تكيف قانوني لقرار مد الوقف

- القضية رقم ٣٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧

« ان هذه المحكمة سبق ان اقرت باختصاصها بنظر الطعن في قرارات صادرة من المحاكم التأديبية بمد وقف موظفين عن العمل وبصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتاً وقضت فيها موضوعياً دون أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها (يراجع الحكمين الصادران من المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٤ من فبراير سنة ٥٩ في الطعنين رقمي ٩٧ ، ٩٩ لسنة ٥ قضائية ، ... يؤكد هذا ويمزجه ان القرار الطعن فيه - وان وصفته المحكمة بأنه قرار - الا أنه في الحقيقة والواقع حكم صادر من المحكمة التأديبية وله كل مقومات الاحكام مثله مثل الاحكام الصادرة من المحكمة المذكورة في الدعوى التأديبية ذاتها . . ومن ثم يتعين القضاء برفض هذا الدفع » .

تلاعب في العقيدة

القضية رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق في ٢١/٦/١٩٥٨

تلاعب الموظف بالعقيدة والاديان بقصد تحقيق مآرب خاصة انطواء تصرفه على سوء السلوك الشديد - لامحل للخط بين حرية العقيدة في ذاتها وبين التلاعب في العقيدة والاديان .

جريمة مستمرة

مواعيد مباشرة التحقيق

القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٩ ق في ١٩٦٥/٥/٢٦

امتناع العامل عن توريد مبالغ حصلها من عملاء الشركة التي يعمل بها ثمنا لمشروباتهم منها يعد جريمة مستمرة أو على الأقل ذنبا إداريا مستمرا ألحق في توجيه الاتهام بالنسبة لهذه الجريمة لا يسقط بمضي الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ التي تحكم علاقة المتهم بالشركة - الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لا يقوم على أساس سليم من القانون .

جزاء تاديبى

ملاءمة الجزاء

القضية رقم ٤٧٠ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٥/٦/١٢

القرار التاديبى يجب أن يقوم على كامل سببه والاثمين الفاؤه لتعبد الإدارة تقدير الجزاء - مشروعية تقدير الجهة التأديبية للجزاء منطها إلا يكون هذا التقدير مشوبا بالغلو .

جزاء تاديبى

القضيتان رقما ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٢/٤/٢٢

اشتمال نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩٥٩/١٩ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - صدور تشريعات بعد هذا القانون تنظم أوضاع العاملين بالقطاع العام وتشتمل على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم - أثر ذلك - زوال مقتضى تطبيق نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩٥٩/١٩ والتزام السلطات التأديبية توقيع الجزاءات الواردة في التشريعات الجديدة دون غيرها بيان ذلك .

جزاء تاديبى

القضايا أرقام ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١١ لسنة ١٣ ق في ١٩٧٢/٣/١١

الحكم على العامل بجزاء تاديبى من الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وفي لوائح العاملين بالقطاع العام - جائر قانونا ولو كان هذا الجزاء غير وارد في لائحة الجزاءات الخاصة بالشركة - التى يتبعها العامل - بيان ذلك .

جزاء تأديبي

القضيتان رقما ١٠٨٥ ، ١٢/١١٠٢ ق في ١٩٧٢/١/٨

نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
خول السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع جزاءات معينة على العاملين
من شأغلي بعض المستويات - لا يحول ذلك دون أن توقع المحكمة التأديبية
جزاءات ادنى .

جزاء مقنع

قضية رقم ٣٦١ لسنة ٧ ق في ١٩٦٤/٤/١٨

صدور قرار النقل المكنى من رئيس ادارى مختص بالتأديب دون
النقل استنادا الى ذات أسباب مجازاة الموظف بالخضم من راتبه يؤكد أن
القرار بستر جزاء تأديبيا .

جزاء مقنع

قضية رقم ١٤١ لسنة ٢ ق في ١٩٥٦/٦/٢٣

لا يلزم لاعتبار القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبي المقنع أن يكون
متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة في القانون وانما يكفى أن تبين
المحكمة من ظروف الأحوال أن نية الادارة اتجهت الى عقاب الموظف - النقل
المكنى - حق الادارة في اجرائه حسبما يكون متفقا مع الصالح العام .

حجز ادارى

القضية رقم ٤٦٧ لسنة ١٥ ق في ١٩٧٢/١٢/٣٠

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى - خول مندوب
الحاجز سلطة تأجيل البيع لأسباب جدية - استشعار صعوبة المزايا
بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل
اليه المزايا - سبب قوى يوجب تأجيل البيع - اتمام البيع رغم ذلك يعد
ذنبا اداريا - لا يعفى مندوب الحاجز عن المسؤولية استنادا الى صدور امر
رئيسه بتنفيذ البيع - بيان ذلك - مثال .

حجة الحكم الجنائى

القضية رقم ٨٤٥ لسنة ١٦ ق في ١٩٧٤/٥/١١

عامل - تأديب - عدم حواجز المجادلة في اثبات واقعة سبق لحكم جنائى
أن نفى وقوعها - أساس ذلك .

حدود الشكوى

القضية رقم ١٠٩٠ لسنة ٧ ق في ١٩٦٣/٥/٢١

حق الموظف في الشكوى الى رؤسائه مما يصادفه في العمل وجوب أن
يكون في الحدود التى لا تخل بالعمل والا يتقلب الامر فيها الى الماترة

والخروج بها الى التعريض بأحد من الرؤساء أو الزملاء مما يعد اخلالا
بالواجب الوظيفي - رفض تظلم مكتوب قدمه الموظف لا يجوز تعرضه
لرئيسه عند خروجه من مكتبه لكي يعيد على مسامحه ما سبق أن سطره
في شكواه بطريقة غير مألوفة وبعبدة عن الاصول الادارية الواجب مراعاتها
في مخاطبة الرؤساء احتراماً للوظيفة العامة .

حدود الشكوى

القضية رقم ٨٢٩ لسنة ٣ ق في ١٤/١٢/١٩٥٧

القضية رقم ٦٨٦ لسنة ٣ ق في ١٤/١٢/١٩٥٧

حق الموظف في الطعن على التصرف الاداري بأوجه الطعن القانونية بما
فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها . وجوب أن يلتزم في ذلك
حدود الدفاع - مجاوزتها بما فيه تعد للرؤساء أو المساس بهم - يعد اخلالا
بواجبات وظيفته . مجازاته .

حدود الشكوى

القضية رقم ٤٨٠ لسنة ١٠ ق في ١٥/٥/١٩٦٥

لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما
لا يليق أو لتجديه أو التمرد عليه أو التشهير به والا استحق أن يوقع عليه
الجزاء المناسب . تعدد ذلك في كل حالة على حدة على أساس الظروف
والالاسات التي تحيط بكل حالة .

حدود رقابة المحكمة الادارية العليا

القضية رقم ٢٤ لسنة ٩ ق في ٢٧/٤/١٩٦٣

تترخص المحكمة التأديبية في تقرير الدليل متى كان استخلاصها سليماً
من وقائع تنتج وتؤدي اليه - رقابة المحكمة الادارية العليا لا تعني استئناء
النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتاً أو نقياً - اقتصرها على حابة
انتزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة في الأوراق أو الدليل لا تنتج
الواقعة المطروحة عليها .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ١٦٩٣ لسنة ٦ ق في ٢١/٤/١٩٦٣

القضية رقم ٨٠٣ لسنة ٧ ق في ٢/١٢/١٩٦١

القضية رقم ٨٧٥ لسنة ٧ ق في ٤/١/١٩٦٤

وجوب توافر حسن السمعة وطيب الخصال في الموظف العام - التدليل
على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال . يكفي وجود دلائل أو شبهات قوية .

تلقى ظلالة من الشك المثير على توافر هذه الصفة بمراعاة البيئة التي يعمل بها الموظف - الحاجة الى الدليل القاطع على ذلك .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية ١٠٧٣ لسنة ٦ ق في ١٩/٥/١٩٦٢

صفة الثقة والأعتبار اللازم توافرها للاستمرار في العمل والتي هي عماد صلاحية كل موظف - فقدما يستوجب الفصل .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ٨٥٣ لسنة ٣ ق في ٢١/٦/١٩٥٨

سوء السلوك في غير النطاق الوظيفي . انعكاسه على سلوك الموظف في مجال الوظيفة .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ٨٧٥ لسنة ٧ ق في ٤/١/١٩٦٤

حسن السمعة . هو شرط صلاحية تقتضيه طبيعة الوظيفة العامة اثر ذلك . وجوب توافره دوما في الموظف لاستمراره في تقلد وظيفته والبقاء فيها . خروج الموظف على مقتضى واجبات وظيفته قبل العمل بالقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري لا يمنع من مجازاته عنها باحدى العقوبات المقررة في هذا القانون والقانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ اساس ذلك .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق في ٢٢/٥/١٩٦٥

اشتراط حسن السمعة والسيرة الحميدة في الموظف وجوب توافره عند التعيين واستمراره طوال مدة الخدمة - سلوك الموظف الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه انعام في مجاها .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ١٠٦١ لسنة ٨ ق في ١٢/١/١٩٦٣

فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة يؤدي الى عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة ارتكاب جريمة خلقية - يفقد الشرط سالف الذكر

ولو وقع الفعل برضاها الكامل وسواء وقع في المدرسة أو في أى مكان آخر -
الوعد بالزواج لا يؤثر على مسئوليتها تجاه واجبها الوظيفى وما كان
ينبغى عليها من التمسك بالفضيلة وعدم التردى فى الهاوية الى أبعد الحدود.

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ٨٠٣ لسنة ٧ ق فى ١٩٦١/١٢/٢

سوء السمعة والسيره . تحققة بقيام شبهات قوية تتردد على السنة
الخلق بما يمس خلق الموظف ويؤثر على سمعته الوظيفية - للإدارة مجازاة من
يتسم بذلك ولو لم يصل الفعل الى حد تكوين جريمة جنائية .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ٩٠٣ لسنة ٤ ق فى ١٩٥٩/٦/٦

تردد مدرس على زميلات له يقعن بمفردهن اعتباره من قبيل الخروج
على مقتضى الواجب فى اداء الوظيفة مخالفته لتعاليم المجتمع المصرى والتعليمات
الإدارية الصادرة فى هذا الشأن : وجوب البعد عن مواطن الريب والشبهات .

حسن السمعة

سوء السمعة

القضية رقم ٩٠٣ لسنة ٤ ق فى ١٩٥٩/٦/٦

أن رضا الزوج الموظف عن الأعمال المشينة التى تقارفها زوجته فى منزله
ومشاركته فى ثمارها الآثمة وعلو عيشته عن حقيقة مستواه بحصوله على
المال من مصادر غير مشروعة هو وزوجته - اعتبار ذلك انحرافا خلقيا يمس
السلوك القويم ويؤثر تأثيرا سيئا على الوظيفة العامة بما يفقده الصلاحية للبقاء
فيها - قيام قرار فصله على سببه .

حفظ التحقيق

القضية رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق فى ١٩٦٥/٥/٢٢

القرار الصادر من النيابة الإدارية بحفظ التحقيق مؤقتا لعدم كفاية
الأدلة - لا يجوز حجية تحجب سلطات الجهة الإدارية فى ازال العقاب التأديبى .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب ميعاد سقوط

القضية رقم ١٥٠ لسنة ٦ ق في ١٦/١/١٩٦٢

— نص الفقرة ٢ من المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ هـ على حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض على الجزاء الإداري خلال ١٥ يوما من تاريخ إخطاره به — انقضاء هذا الميعاد دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملاءمته — اعتباره قرينة على اكتفائه بما وصل إليه منها وقيام افتراض اكتفائه بالجزاء الموقع الذي يصبح جزاء نهائيا ، لاوجه معه لأقامة الدعوى التأديبية — عدم ارتفاع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد بطلب ما يلزم من استيفاءات — عدم حساب الميعاد في هذه الحالة إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

القضية رقم ١٤٩٥ لسنة ٨ ق في ٢٩/١/٦٦

« فان الميعاد المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون إلا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية أنزلته الجهة الإدارية بالموظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبة أن يعترض عليه في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ القرار إليه والا سقط حقه في هذا الاعتراض ويعتبر فوات هذا الميعاد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للأوضاع الوظيفية بصفة نهائية أما حيث لا يكون هناك قرارا إداريا بتوقيع جزاء عن مخالفة مالية فان الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق ديوان المحاسبات الخ » .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

ميعاد سقوط

القضية رقم ١٠٢٧ لسنة ٧ ق في ١٩/١٢/١٩٦٤

— الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ للاعتراض على الجزاء التأديبي — من مواعيد السقوط — الأصل مبرانه اعتبارا من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر في شأن المخالفات المالية — طلب الديوان خلال الميعاد بعض أوراق الموضوع ومستنداته — لا يبدأ حساب الميعاد في هذه الحالة إلا من التاريخ الذي تكون الأوراق والبيانات المطلوبة قد وصلت فيه إلى الديوان .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٦ ق في ١/٢٠/١٩٦٢

- الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ -
أخطار رئيس ديوان المحاسبة الذي يبدأ منه هذا الميعاد - هو الاخطار
بالجزاء بعد استقراره في صورته النهائية - الاخطار بالجزاء مع ارفاق
تحقيقات النيابة الادارية ومضى هذا الميعاد من تاريخ هذا الاجراء - قيام
قربه قانونية على توافر العلم بالقرار وبكافة مقوماته وعلى عدم الاعتراض
عليه واستقراره نهائيا - الاستيفاء الذي يطلبه الديوان من الجهة الادارية
بعد ذلك لا يصادف محلا .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

القضية رقم ١٩٧٣ لسنة ٦ ق في ١٩/٣/١٩٦٣

- بدء سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ هو من تاريخ اخطار رئيس المحاسبة بالجزاء الموقع بالنسبة
لهذه المخالفات بتوجيه الاخطار الى مدير عام المراقبة القضائية بالديوان -
اعتباره بمثابة اخطار الى رئيس الديوان - أساس ذلك أن المراقبة القضائية
فرع من فروع الديوان يدخل في اختصاصها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة
عن رئيس الديوان .

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

القضية رقم ١٠٢٧ لسنة ٧ ق في ١١/١٢/١٩٦٤

» انه ولئن كان الحكم المطعون فيه ، قد أصاب وجه الحق اذ قرر ان
الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة ليعترض فيه على الجزاء الإداري يعتبر
من مواعيد السقوط الا أن الحكم المذكور قد أخطأ صحيح فهم القانون حيث
مبدأ سريان ميعاد الخمسة عشر يوما الاولى من الفقرة الثانية من المادة ١٣
سائلة الذكر ، صحيح أن الأصل هو أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ اخطار
رئيس الديوان بالقرار الإداري الصادر في شأن المخالفة المالية الا أن قضاء
هذه المحكمة العليا قد اطرد على أن ديوان المحاسبة لا يتسنى له تقدير ملاحمة
الجزاء الإداري الذي وقعته جهة الإدارة على الموظف المذنب الا اذا كانت
كافة عناصر التقدير من أوراق وتحقيقات وملابسات واقعة تحت بصره
ومعرضة عليه فاذا فات الميعاد المذكور دون أن يبادر الديوان الى طلب
حوافاته بما يراه لازما من أوراق الموضوع وما تعلق به من بيانات فإن ذلك

الفوات للميعاد بعد قرينه على اكتفاء الديوان بما تطلبه من الأوراق ولا ترتفع هذه القرينة الا بأن يبادر الديوان خلال الميعاد المذكور بطلب ما لم يكن قد وصله من أوراق ومستندات ، وفي هذه الحالة لا يبدأ حساب الميعاد الا من التاريخ الذى تكون الأوراق المطلوبة او البيانات قد وصلت فيه الى الديوان .»

حق الجهاز المركزى للمحاسبات فى التعقيب

القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٦ ق فى ١٩٦٢/١/٢٠

الجزاءات التى توقعها الجهات الادارية المختصة بالنسبة للمخالفات المالية حق رئيس ديوان المحاسبة فى الاعتراض عليها خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ (الخمسة عشر يوما) .

حق الجهاز المركزى للمحاسبات فى التعقيب

القضية رقم ١٠٢ لسنة ٦ ق فى ١٩٦١/٢/١٨

حق رئيس ديوان المحاسبات فى طلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرارات الادارة الصادرة فى المخالفات المالية - عدم سريان هذا الميعاد الا من يوم اخطار رئيس الديوان بالجزاء فى صورته النهائية بعد استكمال الوزير حقه فى التعديل او الالغاء او بعد فوات مدة الشهر المقررة لاستكمال هذا الحق .

حق الدفاع

القضية رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ ق فى ١٩٦٩/٢/١

« لا يستقيم دفع التهم ببيان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع طالما وان فى مكتبته لبراء ما يراه من دفاع ليلم المحكمة التأديبية .»

حق الدفاع

القضايا ارقام ٨٢ ، ١٣٠٢ ، ١٤٠٠ لسنة ٧ ق فى ١٩٦٤/٦/٢٤

الجريمة التأديبية المتولدة من جريمة جنائية . سلطة المحكمة التأديبية فى نظرها هي استخلاص المسئولية الادارية من الافعال المكونة للذنب الادارى ولا شأن لها بالناحية الجنائية . ادانة المتهمين بالاهمال الجسيم فى ادية واجبات وظائفهم لا يحل بحق الدفاع مادام ما نسبته اليهم

١. لا يخرج من الواقعة المطروحة في عمومياتها ولا عن الاتهام الذي وجهته النيابة الإدارية في قرار الاتهام أو عما تناوله المتهمون في مذكراتهم من أوجه الدفاع .

حق الدفاع

القضية رقم ١٥٧٣ لسنة ٢ ق في ١٩٥٧/٤/٦

مواجهة الموظف عند التحقيق بوصف أشد للفظ المنسوب اليه -
اعتدول عنه الى وصف أخف - لا اخلال بحق الدفاع مادام الموظف يعلم من
التحقيق بالوقائع موضوع المأخذة في جملتها ويبدى دفاعه فيها غير مجزأ .

حكم محكمة عسكرية

القضية رقم ٢٣٢ لسنة ١٢ ق في ١٩٧٢/٥/٢٧

المحاكم العسكرية هي جهة قضائية تتولى القضاء في نطاق القوات
المسلحة - مؤدى ذلك أن احكامها تعتبر احكاما جنائية - الحكم الصادر
منها على العامل في جريمة مخطلة بالشرف يؤدي الى انتهاء خدمته - بيان ذلك .

خبرة

القضية رقم ١٤٥٦ لسنة ٨ ق في ١٩٦٥/١/٢٣

حق هيئات التأديب في الاستعانة برأي جهة فنية متخصصة في الكشف
عن الحقيقة والوصول الى الصواب - لا تحول دونه تبعية تلك الجهة من
ناحية التنظيم الاداري للوزارة التي احوالت الموظفة الى المحاكمة التأديبية -
امتناع الاستناد في ذلك الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية أساس ذلك .
أن الاجراءات المدنية وضعت لصالح خاص على خلاف الحالة بالنسبة الى
اجراءات المحاكمة التأديبية .

خروج على مقتضى الواجب الوظيفي

مخالفة تنظيم

القضية رقم ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - في ٦٥/٥/٨

« النص بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ٥٦ على انه لا يجوز
الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال التي تمت بالمخالفة للقوانين التي
أوردتها حتى يوم ٩ من مارس سنة ٥٦ لا يعنى إلغاء هذه المخالفات أو جعله
البناء بدون ترخيص عبلا مباحا . ومن ثم فمهندس التنظيم لا يعفى من
تحرير محضر بالمخالفة . بل الواجب عليه العمل على تنفيذ قوانين البناء
وليس له أن يقيم من نفسه قاضيا ليحكم بتقادم المخالفة أو عدم تقادمها » -

خروج على مقتضى الواجب مخالفة تنظيم

القضية رقم ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - في ٦٥/٥/٨

« أن قانون المباني رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - الذي كان مساريا وقت ارتكاب المخالفة - ينص في المادة ١٩ منه على أنه (اذا اتخذت اجراءات جنائية عن مخالفة لاحكام هذا القانون او اللوائح المنفذة له كان للسلطة القائمة على اعمال التنظيم الحق في وقف الاعمال موضوع المخالفة بالطريق الادارى) ومن ثم كان يتعين على الطاعن بوصفه من القائمين على اعمال التنظيم ، ان يشير في محضره المنوه عنه الى اقامة تلك المباني حتى تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية ثم يعمل بالتالى على وقف الاعمال بالطريق الادارى طبقا لصريح نص هذه المادة فان كان لم يفعل فيكون قد اخل بواجبات وظيفته متعينا مساءلته عن ذلك » .

خطأ في تفسير القانون

القضيتان رقما ١١٠٦ و ١٤٤٧ لسنة ١٢ ق في ١٩٧٣/٥/٢٦

الخطأ في فهم القانون او تفسيره لا يشكل كقاعدة ذنبا اداريا - اساس ذلك انه من الامور الفنية التى قد تدق على ذوى الخبرة والتخصص . مثال . مدى اختصاص مراقب المستخدمين في تنفيذ ما يقرره القانون من عدم جواز ترقية الموظف الموقع عليه عقوبة تأديبية في الحدود المنصوص عليها قانونا .

خطأ في تفسير القانون

القضية رقم ١٢٠ لسنة ٩ ق في ١٩٦٣/١١/٩

الخطأ في فهم القانون او الواقع ليس علرا دافعا لمسئولية الموظف .

خطأ مرفقى

القضية رقم ١٢٧٣ لسنة ٧ ق - في ١٩٦٤/١٢/٥

ومن حيث انه لا يمكن نسبة الخطأ الذى ولد الضرر الى المرفق وحده واعتباره خطأ مرفقيا ، اذ الخطأ المرفقى هو ما لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا ، ومن ثم تسأل عنه ادارة المرفق وحدها .

سبب الجزاء الإداري

القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٣/٨

ادانة تومرجى بوزارة الصحة جنائيا في تهمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص سبب كاف في المؤاخذة تأديبيا لانطوائه على اخلال بواجبات وظيفته، قيام قرار الفصل على سبب قانوني .

سبب الجزاء الإداري

القضية رقم ١١٥٤ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/٣/١٦

استطالة أمد التقاضي دون أن تقدم الإدارة أوراق التحقيق الأصلية أو تثبت قيام الواقعة بطرق الإثبات الأخرى - تجعل الجزاء قائما على غير متبب أو على سبب عجزت الإدارة عن اثبات صحته .

سبب الجزاء الإداري

القضية رقم ٩٨٧ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١/٥

استخلاص الجهة الإدارية للذنب الإداري مرجعه الى تقديرها المطلق. حتى كان مرده الى وقائع ثابتة في الأوراق تؤدي اليه .

سبب الجزاء الإداري

القضية رقم ٧٤٥ لسنة ١٥ ق في ١٩٧٤/١/٢٦

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها - يكفي ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحمل القرار - مثال .

سبب الجزاء الإداري

القضية رقم ١٧٢٣ لسنة ٢ ق في ١٩٥٨/١/٢٥

عدم وقوع أى اخلال من الموظف . للمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية لا محل للجزاء لانعدام ركن السبب .

سبب القرار التأديبي

القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٣/٨

القضية رقم ٤٧٨ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٣/١

قرار تأديبي : ان سبب القرار التأديبي هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجابيا أو سلبا أو اتيانه عملا ممنوعا .

سبب القرار التأديبي

القضية رقم ١٥٩ لسنة ١ ق في ١١/٥/١٩٥٥

القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيانه عملا محرما .

سبب قانوني للفصل

فصل - غياب بعون عذر

القضية رقم ٤٧٧ لسنة ٤ ق في ٧/٢/١٩٦٠

ان تراخى الموظف في تسلم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغير عذر مقبول - يستوجب صدور قرار بفصله - قيام القرار على سبب مطابق للقانون .

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ ق في ١٧/١/١٩٨١

حيث ان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، قد نص في الفقرة الاولى من المادة ٦٢ منه على ان « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اقرب » بما مفاده ان المشرع اخذ بذات المبدأ المقرر في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المدة تبعا للتاريخ الذى اخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هذه المدة بذات الاجراءات التى نص عليها القانون السابق ولما كانت الواقعة التى اتخذها هذا القانون بدءا لسريان السقوط السنوى قد تحققت في الحالة المعروضة بعلم الجهة الادارية بالمخالفة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وقد افصحت هذه الجهة عن ارادتها في تحقيق الواقعة والاتهام واتخذت الاجراءات القاطعة للمدة طبقا لحكم هذا القانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد . فان الدعوى التأديبية بهذه المثابة - لا يكون الحق في اقامتها قد سقط وبالتالي لا يلحقها - احتراماً لقاعدة عدم رجعية القوانين - ثمة سقوط بمضى سنة لانتفاء شرائطه ، مع خضوع الدعوى في ذات الوقت لاحكام السقوط الثلاثى في شأن الانقطاع واتارده طبقا لاحكام القانون الجديد ، وذلك باعتبار ان الرئيس المباشر في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو المخاطب دون سواه بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما

كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده أما اذا خرج الأمر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق والاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره كما هو الشأن في الحالة المعروضة ، انتفى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوى وتكمن علة ذلك في أن سكوت الرئيس المباشر من ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها أما اذا نشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة وخرج الأمر بذلك عن سلطانه ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالى أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة وتسرى من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء وآية هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون المذكور من أن « تنقطع هذه المدة - أى مدة السنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو الثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدينين أقرب - بأى اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » ذلك انه لما كان الأصل أن اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة لا تبدأ الا بعد علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو على الأقل يعلم بوقوعها بمناسبة التحقيق فيها بما مفاده التسليم البقبنى بوقوع المخالفة التى تجرى التحقيق فيها ، فإن المشرع اذ كان يرمى بالنسبة للوقائع التى يجرى التحقيق والاتهام أو المحاكمة فيها الى سريان السقوط السنوى المخاطب به الرئيس المباشر - على ما سلف بيانه - فى حالة تجديد مدة السقوط بعد الانقطاع القانونى لها ، لما أعرزه النص فى هذه الفقرة على تحديد كل من مدتى السقوط والتجديد بسنة بدلاً من تعميمها بعبارتى « هذه المدة » وتسرى المدة من جديد « لتشمل كلا من نوعى السقوط السنوى والثلاثى ولنص صراحة على أن تنقطع مدة السنة المذكورة بأى اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة بما مؤداه أن المشرع لم تتجه ارادته الى تغليب السقوط السنوى تسليماً منه أن الأصل فى السقوط هو مضي ثلاث سنوات الا بالنسبة للرئيس المباشر فهو سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدينين أقرب . وبناء عليه فانه اذا أحيل الأمر الى التحقيق قبل سقوط المخالفة على النحو المذكور فإن مدة السقوط هذه تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى مدة السقوط الأصلية وهى ثلاث سنوات من جديد ابتداء من آخر اجراء .

تعليق :

اجتزىء من اسباب الحكم ، المسطر بعالية ، ورغم صدوره خارج الفترة التى أعدت عنها هذه المجموعة ، الا انه رؤى نشره لكونه يتناول مبدأ قانونية له اهميته فى العمل .

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم : ٢٧٤ لسنة ١٠ ق فى ١٢/٣/١٩٦٦

« ان الدعوى التأديبية تنقضى اذا توفى الموظف اثناء الطعن فى الحكم التأديبى امام المحكمة الادارية العليا استنادا الى الأصل الوارد فى المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على ان تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم اثناء نظر المحاكمة التأديبية سواء اكان ذلك امام المحكمة التأديبية ام امام المحكمة الادارية العليا » .

سلطة الجهة الادارية فى النقل

القضية رقم ١٥٧٣ لسنة ٧ ق فى ٢٧/٢/١٩٦٥

ليس يكفى للقول بوجود عيب انحراف الجهة الادارية واساءة استعمال سلطتها أو احدهما ان قرار النقل صدر معاصرا لقرار الجزاء أو بعده . فقد يكشف قرار الجزاء عن اعتبارات من المصاحبة العامة تحتم اجراء النقل . وكما ان للجهة الادارية الحرية فى توزيع عمال المرافق العامة بحسب احتياجات هذه المرافق فيجب ان تكون لها هذه الحرية فى ضوء صلاحية هؤلاء العمال واستعدادهم وكفائتهم فى الجهة التى ينقلون منها والتى ينقلون اليها كما يتضح ذلك من شهادات رؤسائهم وتقاريرهم عنهم او من المخالفات التى تقع منهم » .

سلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ٤٤٥ لسنة ١٤ ق فى ١١/٢٧/١٩٧٩

ارتكاب العامل وقائع تعد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة - مؤاخذه العامل تأديبياً بصرف النظر عن النظام الوظيفى الذى وقعت هذه المخالفات فى ظلة - يجب على المحكمة التأديبية ان تنزل حكم القانون الصحيح على الوقائع المطروحة امامها وان لففلت النيابة الادارية فى تقرير الاتهام الاشارة الى مواد القانون الواجبة التطبيق - مثال بالنسبة الى العاملين بهيئة المواصلات السلكية والاسلكية .

سلطة الوزير المختص في إصدار الجزاء

القضيتان رقمًا ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق و ٦١ لسنة ١١ ق في ٦٦/٢/٢٢ -

« وان كان قانون الإدارة المحلية قد خول المحافظين اختصاص توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة أو التي لم تنقل ، غير أنه لم ينص على إسقاط ولاية التأديب من الوزير ، ويؤيد ذلك أن المادة ٩٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه اذا أسفر تفتيش الوزارة عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ، ومن ثم يكون القرار قد صدر ممن يملك إصداره » .

سلطة تأديب

عمال هيئة السكك الحديدية

القضية رقم ٦٢٦ لسنة ٧ ق في ١٩٦٢/٢/٢٤

عمال هيئة السكك الحديدية سلطة تأديبهم هي لمدير الهيئة أو من ينوبه عنه في حدود القوانين واللوائح وليس الوكيل الوزارة .

سلطة تأديب

القضية رقم ٩٩١ لسنة ١٠ ق في ١٩٧٠/٦/١٢

ان للمحافظ بالنسبة الى موظفي المحافظة سلطة توقيع الجزاء والتعقيب بالمقابل أو الإلغاء ، على القرارات التأديبية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح . لا يشترط في قرار التعقيب شكل معين فقد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً - مثال .

سلطة تأديب

القضية رقم ٨٠٢ لسنة ١٢ ق في ١٩٧١/٤/٣

القضية رقم ١٣٢٢ لسنة ١٢ ق في ١٩٧٠/٢/٢١

لا يتوغل القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي في توقيع العقوبات على موظفي فرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، ومما لا شك فيه أنه اذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب سلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة فتأولي أن تصبح السلطة التأديبية للمحافظ - وهي سلطة وزير - اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن - خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقاً له .

سلطة تقديرية

القضية رقم ١٥٩ لسنة ١ ق في ١٩٥٥/١١/٥

إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها ، حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .

سلطة مقيدة في العقاب

محكمة تأديبية

القضية رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٦/١/٨

وإنه ولئن كان للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وجسامته وما يستأهله من عقاب في حدود النصاب المقرر إلا أن ذلك مناطه ألا يكون التشريع قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة إذ أنه في مثل هذه الحالة يتعين على المحكمة التأديبية أنزل ذات العقوبة المنصوص عليها قانونا ولما كان المطعون عليه قد خالف حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإنه يقع تحت طائلة الجزاء الحتمي الذي لا مناص منه والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة وهذا الجزاء هو الفصل من وظيفة العامة .

سلوك خارج الوظيفة

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق في ١٩٥٥/٥/٢٢

« أن السيرة الحميدة والسمعة الحسنة من شروط التعيين في الوظيفة العامة والبقاء فيها ولا يكفي أن يكون الموظف متحليا بذلك عند التحاقه بالخدمة العامة بل يجب أن يظل كذلك طوال مدتها . ذلك وأخذا بهذا النظر فإن سلوك الموظف العام الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على مسلكه العام في مجال الوظيفة من حيث الإخلال بكرامتها ومقتضياتها وجوب أن يلتزم الموظف في سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار إذ لا يقوم عازل سميك بين الحياة العامة والحياة الخاصة يمنع كل تأثير متبادل بينهما الخ » .

سلوك خارج الوظيفة

القضية رقم ٩٩١ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٣/٦/٣٠

مساءلة الموظف العام تأديبيا لا تقتصر على الأخطاء والمخالفات التي تقع منه أثناء تأدية أعمال وظيفته بل قد يسأل أيضا عن الأفعال والتصرفات التي تصدر عنه خارج نطاق أعمال وظيفته إذا كان من شأنها الخروج على واجبات

الوظيفة أو المساس بها - لا يسوغ للموظف العام أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه للتشهير بهم - انطواء ذلك على إساءة استعمال حق الشكوى - مثبال .

سلوك خارج الوظيفة

القضية رقم ٢٢٩ لسنة ٥ في ٢٠/٥/١٩٦١

الموظف مسئول تأديبيا عما يرتكبه من مخالفات في مباشرته وظيفته الرسمية وعما يصدر منه خارج نطاقها بوصفه فردا من الناس فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة التي ينتمى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق اعمالها .

سوء السمعة والسلوك

القضية رقم ٣٧٨ لسنة ٩ ق في ٢١/١١/١٩٦٣

رضاء الزوج الموظف عن الأعمال المشينة التي تقارفها زوجته في منزله ومشاركته في ثمارها الآثمة وعلو عيشته على حقيقة مستواه بحصوله على المال من مصادر غير مشروعة هو وزوجته ، اعتبار ذلك انحرافا خلقيا يمس السلوك القويم ويؤثر تأثير سيئا على الوظيفة العامة بما يفقد الصلاحية للبقاء فيها قيام قرار فصله على سببه المبرر له .

سوء السمعة والسلوك

القضية رقم ١٦٩٣ لسنة ٦ ق في ٢١/٤/١٩٦٢

تحريرات المباحث العامة - صحة التمويل عليها في المحيط الادارى كأساس للمواخذة الادارية اذ ان طبيعة الجريمة الادارية تختلف اختلافا كليا عن طبيعة الجريمة الجنائية فيكفى في الجريمة الاولى أن تثير الوقائع المنسوبة للموظف غبارا قائما حول تصرفاته مما يمس سلوكه .

سوء السمعة والسلوك

القضية رقم ١٠٦١ لسنة ٨ ق في ١٢/١/١٩٦٣

فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة يؤدي الى عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة ، ارتكاب جريمة خلقية يفقده الشرط سالف الذكر اذ ان ما ثبت في حق المتهم من قيام علاقة آثمة بينه وبين فراشة المدرسة فيه اخلال بواجبه كمدبر مهمته الاولى تربية النشء على الاخلاق القوية ويتمين بذلك تنحيه .

سوء السمعة والسلوك

القضية رقم ١٦٥٥ لسنة ٢ ق في ١٤/١٢/١٩٥٧

القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٣ ق في ٨/٣/١٩٥٨

القضية رقم ٩٣١ لسنة ٦ ق في ٩/٦/١٩٦٢

صدر حكم المحكمة الجنائية ببراءة الموظف من تهمة تعاطي المخدرات تأسيس الحكم على بطلان التفتيش توقيع جزاء تأديبي من جهة الإدارة استنادا الى اخلال الموظف بواجبات وظيفته لضيطة في مكان الواقعة وسط من يتعاطون المخدرات ، صحة الجزاء .

سوء السمعة والسلوك

القضية رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ ق في ١/٢/٦٩

« حسن السمعة وطيب الخصال ، وهما من الصفات الحميدة المطلوبة في كل موظف عام وبدون هذه الصفات لا تتوافر الثقة والطمأنينة في شخص الموظف مما يكون له اثر بالغ على المصلحة العامة ، ولا يحتاج الامر في التدليل على سوء السمعة او عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على توافرها او توافر ايهما وانما يكفي في هذا المقام وجود دلائل او شبهات قوية تلقى ظللا من الشك المثير على اى من الصفتين المذكورتين حتى يتسم الموظف بعدم حسن السمعة » .

شرعية العقاب

القضية رقم ٢٠٥ لسنة ١١ ق في ٧/١/١٩٦٧

« الفاء عقوبة خفض الراتب بمقتضى تنظيم قانوني لاحق ليس له من اثر على الحكم التأديبي الصادر بهذه العقوبة . اذ يجب بحث سلامة تطبيق الحكم التأديبي للقانون على اساس القرارات والقواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها » .

شكليات التحقيق

القضية رقم ١٢٢٦ لسنة ٧ ق في ١٠/١١/١٩٦٢

ليس ثمة ما يوجب افراغ انتحقيق في شكل معين ولا بطلان على اغفال اجرائة في وضع خاص .

شكليات التحقيق

القضية رقم ٤٤٩ لسنة ٨ ق في ١٩٦٦/٢/٢٦

« ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه ليس ثمة ما يوجب افراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين ولا بطلان على اغفال اجرائه في وضع خاص » .

شكليات التحقيق

القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٥/١١/٢٧

« يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب العاملين المدنيين انها ولئن كانت تهدف في جملتها من غير شك الى توفير ضمانات لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين العامل المتهم من جهة أخرى من انوقوف على هذا التحقيق وادله الاتهام لبدء دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب احوالة التحقيق الى النيابة الادارية ولما يوجب افراغه في شكل معين أو وضع مرسوم اذا تولته الجهة الادارية ذاتها أو باجهزتها القانونية المتخصصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تعبير هذه المحكمة العليا ، ان يتم التحقيق في حدود الاصول العامة ، وبمراعاة الضمانات الاساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمعادلة » .

شكوى

واجب احترام الرؤساء

القضية رقم ٨٠ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٥/٥/١٥

لا يسوغ للموظف ان يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه والتمرد عليه أو التشهير به . ويستحق الموظف الجزاء المناسب اذا هو وجه الى رئيسه عبارات قاذفة حتى لو ثبتت صحة ما تضمنته مثل تلك العبارات . ومن المسلم أن واجب الاحترام لا يخضع لضوابط معينة لذلك يكون الحكم على مدى اخلال الموظف به هو في ضوء الظروف والملابسات التي تحيط بكل حالة . ولعدم الاحترام صور متعددة لا تقتصر على التعدي أو التفوة بعبارات قاسية أو جارحة أو التشهير به

بقى كتب وشكاوى طائشة على النحو الذى نسبته النيابة الادارية للطائفة واستخلصته المحكمة التأديبية من الاوراق استخلاصا بيانها وسليما من اوراق هذا الطعن ، وقررها عليه هذه المحكمة .

شيوخ التهمة

القضية رقم ١٧٢٣ لسنة ٣ ق فى ١٩٥٨/١/٢٥

شيوخ التهمة يعتبر سببا للبراءة من العقوبة الجنائية ولكنه لا ينهض على الدوام مانعا من المواخذة التأديبية .

شيوخ التهمة

مسئولية تأديبية

القضية رقم ٤ لسنة ٧ ق فى ١٩٦٢/١١/١٤

« ان المسئولية التأديبية شأنها فى ذلك شأن المسئولية الجنائية مسئولية شخصية فيتمتع لادائه الموظف أو العامل ومجازاته اداريا فى حالة شيوخ التهمة بينه وبين غيره أن يثبت أنه قد وقع منه فعل ايجابى أو سلبى محدد يعد مساهمة منه فى وقوع المخالفة الادارية فاذا انعدم المأخذ على السلوك الادارى للعامل ولم يقع منه اى اخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فلا يكون ثمة ذنب ادارى وبالتالي لامحل لتوقيع جزاء تأديبى والا كان قرار الجزاء فى هذه الحالة فاقدا لركن من اركانته هو ركن السبب .

مسئولية تأديبية

ضبط العمل

- القضية رقم ١٢١٢ لسنة ٧ ق - فى ١٩٥٢/٢/١٣ -

« ان كثرة العمل ليست من الاعذار التى تعدم المسئولية الادارية اذ هى ذريعة كل من يخل بواجبات وظيفته ، ولو أخذ بها على هذا النحو لأضحى الامر لاضابط له ، ولكنها قد تكون عذرا مخففا ان ثبت ان الاعباء التى يقوم بها الموظف العام فوق قدرته واحاطت به ظروف لم يستطع ان يسيطر عليها تماما » .

مسئولية تأديبية

ضبط العمل

القضية رقم ١٢٧٣ لسنة ٧ ق فى ١٩٦٤/١٢/٥

« لا يقدح فى دفع المسئولية عن الطعن الظروف التى ذكرها وهى ضبط العمل وتزاحم اصحاب الشأن ، اذ لو قيل بان هذه الظروف من شأنها

أن تعدد المسؤولية لأضحى الأمر فوضى ولا ضابط له ولضاعت ثقة الناس فيه
امالة هذا المرفق بحجة هذه التعلات التي يلجأ إليها كل من يباشر عملا في
مثل هذه الظروف .

ضمانات التحقيق

القضية رقم ٢٤٤٣ لسنة ٦ ق في ١٩٦٣/٦/٢

القضية رقم ١٧٨ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٣/١

ضمانات التحقيق واجراءاته : الاحكام الواردة في هذا الشأن في قانون
موظفي الدولة ولائحة التنفيذية استهدافها توفير ضمان لسلامة التحقيق
وتمكن الموظف من الوقوف على عناصره وعلى أدلة الاتهام - ليس في هذا
الاحكام ما يوجب افراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم -
لابطلان على اغفال اجرائه في شكل معين .

ضمانات التحقيق

القضية رقم ٩٥٧ لسنة ٥ ق في ١٩٦١/٣/١١

ضمانات التحقيق والتاديب صدور القرار التأديبي قبل العمل بالقانون
رقم ١١٧ لسنة ٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية . وجوب
التزام الادارة في التحقيق والتاديب - الاصول العامة في المحاکمات التأديبية
الى جانب ما نص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ في هذا الشأن .

ضمانات التحقيق

القضية رقم ١٠٠٤ لسنة ٥ ق في ١٩٦٠/٢/٢٧

ضمانات التحقيق امام المحاكم التأديبية - يكفي لتوافرها قيام الاصول
والمقومات الأساسية التي تطلبها الشارع لسلامة التحقيق لا الزام على المحكمة
سماع شهادة الرؤساء الاداريين للموظف المحال على المحكمة التأديبية .

ضمانات التحقيق

القضية رقم ٦٦١ لسنة ٦ ق في ١٩٦٣/٥/١٩

ضمانات التحقيق - لا يعنى مطلقا سقوط اللنب الادارى المبني
عليها متى قام الدليل على وجودها ثم فقدها .

ضمانات التحقيق

القضية رقم ١١٥٣ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١/٥

ضمانات التحقيق أو فقدها لا يجعل القرار التأديبي كأنه منتزع
من غير اصول موجودة - اساس ذلك أن ضياع سند الحق مأكان بعرضه .

الحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا أو جنائيا أو اداريا مادام من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى - مناط ذلك وجود عناصر حكمليه تعين في مجموعها مع باقى القرائن والشواهد ودلائل الاحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع ما يمكن ان ينتهى اليه الحكم في شأن القرار الملعون فيه - قرينة الصحة المفترضة في القرار الادارى لا تنهض وحدها سندا كافيا لتحسين هذا القرار من الطعن فيه بالالفاء ما لم تتوافر الى جانبها العناصر والادلة المشار اليها . قرينة صحة القرار الادارى ليست قاطعة بل يقبل الدليل العكسى - عبء اقامة هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار مقتضى هذا العبء عدم حرمانه من سبيل التمكن من اثبات العكس بفعل الادارة السلبى او تقصيرها متى كان دليل الاثبات بين يديها وحدها وامتنعت بغير مبرر مشروع تقديمه أو عجزت عن ذلك لفترة أو هلاك سنده بغير قوة قاهرة عدم تقديم جهة الادارة اصل القرار التاديبى أو صورة منه أو التحقيقات التى صدرت نتيجة لها وخلو مفردات الدعوى من أى عنصر أو دليل اثبات يمكن ان يصلح اداه تجعل من المقدور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضاء في شأن ترجيح صحة هذا القرار واستخلاصة وعدم تقديم الحكومة أو ابدائها ما ينفى أو ينقض ما استند اليه المدعى من اوجه للطعن على سلامة الحكم الصادر بالفاء هذا القرار .

طعن في حكم المحكمة التاديبية

- القضية رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - في ٦٧/٤/٨ -

انه متى ثبت ان المحكمة التاديبية قد استخلصت النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر افتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها . ولا يجوز للطاعن أن يحاول امادة الجدل في تقدير ادلة الدعوى ووزنها أمام المحكمة الادارية العليا .

طعن في حكم محكمة تاديبية

القضية رقم ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق في ١١/٧/١٩٦١

حكم المحكمة التاديبية في مسألة شكلية دون الفصل في موضوع التاديب الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا - الفأؤها آياه - الحكم بإعادة الدعوى الى المحكمة التاديبية المختصة للنظر في موضوعها .

الظن في حكم محكمة عينية

القضية ٩٣٣ لسنة ٨ ق في ١١/٢/١٩٦٢

الظن في حكم المحكمة التأديبية بناء على طلب صاحب الشأن لا يسوغ أن يفكرك منه .

طلب احالة التحقيق للنيابة الادارية

امتناع العامل عن الادلاء بأقواله في التحقيق الذي تجريه الشركة -
طلبه احالة التحقيق الى النيابة الادارية - لا وجه لاجبار الشركة على احالة
التحقيق للنيابة الادارية امتناع العامل عن الادلاء بأقواله لا يبطل التحقيق
لانه هو الذي فوت على نفسه هذا الحق مثال .

طلب احالة التحقيق للنيابة الادارية

القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق في ٢٧/١١/٦٥

« ان الذي يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكمة العليا انه على الرغم
من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية من حيث مجالات تطبيق احكام
قوانينها السابقة والمعدلة لقانون (١١٧) فلقد ظلت للجهات الادارية ،
وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الحق في فحص الشكاوى والتحقيق بل ظل
حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون أن توضع له ضوابط
محدوده وروابط معينة مما ترتب عليه أن ابقّت انجهات الادارية على الاجهزة
الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اقسام قضايها لتتولى جهة الادارة
بحيازها الخاص تحقيق الماترى هي عرضه على النيابة الادارية ، ويكون
التحقيق الذي قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هي ولايب مختصة به
قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه ،
فلاحالة الى النيابة الادارية ليست اجبارية عليها وأن طلبها الموظف المتهم
واصر عليها ، بل وان امتنع عن الادلاء بأقواله امام اجهزتها الادارية فيما هو
منسوب اليه من مخالفات .

طلب احالة التحقيق للنيابة الادارية

القضية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق في ٢٧/١١/٦٥

« اذا كان من حق الموظف او العامل أن تسمع أقواله ، وان يحقق
دفعه ، الا أنه وقد اتيج له ذلك كله ، فلا يسوغ له أن يمتنع عن الاجابة
أو يتمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى ذلك أن من حق جهة

الإدارة - وفي الظن الراهن الهيئة الزراعية المصرية - أن تجرى التحقيق بنفسها ، وهي إذا كان ذلك من حقها ، فإنها لا تحمل على إحالته إلى النيابة الإدارية ما دام أن القانون لا يلزمها بذلك ... الخ » .

طلب التأجيل أمام المحكمة التأديبية

القضية رقم ٢٢٩ لسنة ٩ ق - في ١٢/٥/١٩٦٤

« ليس من السائغ أن يطلب الطاعن التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب الذي تقدم به والذي من أجله أجابته المحكمة إلى طلب فتح باب المرافعة وأتاحته له ولفيره تقديم مستندات ومذكرات ثم عندما حجوز الدعوى للحكم أتاحته له أيضا التقدم بها ، وقد قدم فعلا دفاعه الموضوعي فلا جناح عليها أن فصلت في الدعوى بعد ذلك ومن ثم يكون النعى عليها من هذا الوجه لا أساس له من القانون ويتعين الرفض » .

ظروف مشددة

كرامة الوظيفة

القضية رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ في ٢٢/٥/١٩٦٥

أن رجال التعليم وهم من الذين يقومون على تربية النشء يجب أن يكونوا فوق مستوى الشبهات والريب وينبغي لهم أن يتحلوا بأرفع الفضائل وأسمائها وأن يبتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم حتى يكونوا موضع ثقة طلابهم وذوئهم ومن ثم تدق موازين الحساب بالنسبة لهم .

عامل بالقطاع العام

موظف عام

القضية رقم ١٨١ لسنة ١٥ ق في ٢١/١٢/١٩٧١

انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين بشركات القطاع العام خضوع منازعتهم غير التأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون المحاكم الإدارية - لا يغير من ذلك تصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة على القرار الصادر من الشركة - بيان ذلك .

عدم اختصاص

القضية رقم ٦٥٤ لسنة ٩ ق في ٢١/١١/١٩٦٤

« أن الدفع بعدم الاختصاص من الدفع التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث ولايتها فان ثبت لها عدم وجودها ، لها أن تقضي بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها » .

عدم استلام العمل

القضية رقم ٤٧٧ لسنة ٣ ق في ١٩٥٨/٣/١

ان تراخى الموظف في تسليم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغير علم مقبول يستوجب صدور قرار بفصله - قيام القرار على سبب مطابق للقانون .

عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري

القضية رقم ٨٧٥ لسنة ٧ ق في ١٩٦٤/١/٤

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤتممة . عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري حصراً ونوعاً وردها بوجه الى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها واعتبارها سبباً للقرار التأديبي محققة هذا السبب بكل فعل أو مسلك من الموظف راجع الى إرادته إيجاباً يكون في ذاته سلوكاً معيباً ينمكس اثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شاغلها بما يقلل من هيبتها .

عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤتممة . عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري حصراً ونوعاً وردها بوجه عام الى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها . ترك تحديد الجزاء على الفعل لتقدير السلطة التأديبية بحسب درجة جسامته في حدود النصاب المقرر قانوناً ووجوب التزام المحكمة التأديبية هذا النظام القانوني في تكيفها للفعل المكون للذنب الإداري وتقديرها للجزاء المناسب . وصفها هذا الفعل وصفاً جنائياً وارداً في قانون العقوبات واختيار اشد الجزاءات التأديبية له يجعل الجزاء المقضى به معيباً .

عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري

القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٥ ق في ١٩٦١/٢/١١

اختلاف الذنب التأديبي عن الجريمة الجنائية - عدم خضوعه لقاعدة لا جريمة بغير نص فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية مقدماً على خلاف ما يجري في مجال الجرائم الجنائية وقانون العقوبات .

عدم تقييد الجهة الادارية بانتظار المحاكمة الجنائية

القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٣ ق في ٢٧/١٢/١٩٥٨

للادارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية أو ارجاء النظر في المحاكمة التأديبية الى أن يفصل في المحاكمة الجنائية حسبما تراه ملائما . الفاء قرار الفصل استنادا الى انه كان يجب وقف المدعى دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا .

عدم جواز الترقية

فرار الاحالة للمحاكمة التأديبية

القضية رقم ١٤٣١ لسنة ٨ ق في ١/٩/١٩٦٥

« نعتبر الدعوى التأديبية مرفوعة بايداع قرار الاحالة وأوراق التحقيق سكرتارية المحكمة . ومتى تم الايداع تعلق اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . واقضى ذلك الا تترتب آثار الاحالة الى المحاكمة التأديبية ومنها عدم جواز الترقية (م ١٠٦ قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او مادة ٧٠ قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤) اذا كان الموظف العامل يدور في فلك التحقيق ولم يخرج عن مرحلته » .

عدم جواز توقيع الجزاء قبل انتهاء النيابة الادارية من التحقيق

القضية رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ ق في ١/٢/١٩٦٩

« اذا تولت النيابة الادارية التحقيق ، سواء بناء على طلب الجهة التي يتبعها الموظف ، أو بناء على ما كشفت عنه اجراء الرقابة الادارية أو بناء على شكاوى الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها ، فإن لها ، بل عليها أن تستمر في التحقيق ، حتى تتخذ قرارا في شأنه ، دون أن يتوقف ذلك على ارادة الجهة التي يتبعها الموظف - ولا يجوز لتلك الجهة أن تتصرف في التحقيق الا اذا احالت النيابة الادارية الأوراق اليها » .

عدم ذكر بيانات مدة خدمة

لقضية رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق في ١/٢/١٩٧٢

اغفال العامل ذكر بيانات مدة خدمته السابقة عند اعادة تعيينه - يعتبر ذنبا اداريا - أساس ذلك .

عدم سريان قانون النيابة الادارية

القضية رقم ١٩ لسنة ١٠ ق في ١١/٥/١٩٦٦

انه وان كان الاصل تسرى احكام قانون النيابة الادارية وانحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة الذين يحصلون على مرتبات تجاوز خمسة عشر جنيها شهريا عملا بأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون اجازت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم فنصت على ما يأتي (مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى احكام المواد ٣ الى ١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على (١) موظفي المؤسسات والهيئات العامة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق هذا القانون) - وليس من شك في ان رئيس الجمهورية كما يملك ان يستثنى بعض المؤسسات والهيئات من تطبيق سائر احكام القانون عليها ، يملك ان يستثنى بعض تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض احكام القانون عليها دون البعض الآخر ، لان من يملك الاكثر يملك الاقل ، وكما يمكن ان يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية باستعمال تلك السلطة صريحا يجوز ان يكون ضمنيا لان القانون لم يشترط في القرار ان يصدر في شكل معين وانما يجب في هذه الحالة ان يحمل القرار الدليل القاطع على ان رئيس الجمهورية قصد اعمال السلطة التي خولها له القانون في استثناء بعض المؤسسات من تطبيق احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية كما لو صدر القرار بعد نفاذ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وعهد ببعض الاختصاصات المخولة للمحكمة التأديبية الى جهة ادارية اخرى او غير ذلك من النصوص التي تقطع بان قصد رئيس الجمهورية قد انصرف الى استثناء احدى الجهات من تطبيق احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ عليها كليا او جزئيا .

عدم وجود تعليمات منظمه للعمل

القضية رقم ٩٢٣ لسنة ٨ ق في ٣/١١/١٩٦٣

تعليمات لا يشفع في اخلاء الموظف من مسؤوليته عن تصرفاته .
» عدم وجود التعليمات المالية ولوائح المخازن تحت يده لعدم جدوى هذا العذر « .

علم الموظف باللوائح والتعليمات

القضية رقم ٩٢٣ لسنة ٨ ق في ١١/٣/١٩٦٢

لا يشفع في اخلاء الموظف من مسئولية تصرفاته عدم وجود التعليمات
المألة ولوائح المخازن تحت يده لعدم جدوى هذا العذر .

عمل تجارى

القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ ق في ٢٦/٤/١٩٦٠

توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متنافيا مع واجبات الوظيفة
وكرامتها - عدم اعتباره مخالفة مسلكية .

عمل تجارى

القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ ق في ٢٦/٤/١٩٦٠

ان توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متنافيا مع واجبات
الوظيفة ومقتضياتها ، عدم اعتباره مخالفة مسلكية ، فتملك الموظف لسيارة
او حصة فيها ليس في ذاته عملا تجاريا ان لم يقترن بنشاط خاص ينفى
على هذا العمل الصفة التجارية طبقا لمفهوم القانون التجارى .

غصب لسلطة المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق في ١٩/٢/١٩٧٢

احالة العامل الى المحاكمة التأديبية - صدور قرار من جهة الادارة
بمجازاته عن التهم التي احيل بسببها الى المحاكمة التأديبية قبل ان يصدر
في الدعوى حكم نهائى - فرار معدوم ولا يؤثر على اختصاص المحكمة التأديبية
بنظر المنازعة - بيان ذلك .

غلو الجزاء

القضية رقم ١٣٣٠ لسنة ٧ ق في ١٢/١/١٩٦٣

حكم المحكمة التأديبية على الموظف بالعزل من الوظيفة لمجرد ثبوت
الاهمال في حقه ، اعتباره غلوا مبناه عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة
الذنب وبين نوع الجزاء مما يعيب الحكم المطعون فيه لعدم مشروعية الجزاء .

غلو الجزاء

القضية رقم ١٠٧ لسنة ٩ ق في ١٦/١١/١٩٦٣

القضية رقم ١٣٢١ لسنة ٨ ق في ٢٢/٦/١٩٦٣

مشروعية القرار التأديبي ، عدم الملائمة الظاهرة في الجزاء تخرجه
عن حد المشروعية .

فصل بغير الطريق التأديبي

القضية رقم ٦١٧ لسنة ١٣ ق في ٢٧/١١/١٩٧١

الفصل بغير الطريق التأديبي ليس جزاء تأديبيا - صدور بناء على
اتهام العامل في جريمة معينة يحول دون محاكمته عن الجريمة ذاتها - وجوب
الحكم بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الحالة - جواز إعادة تحريك الدعوى
التأديبية اذ انفى او سعب القرار الصادر بفصل العامل بغير الطريق التأديبي
بيان ذلك .

فصل لسوء السلوك

القضية رقم ١٩٩٤ لسنة ٦ ق في ٣/٣/١٩٦٣

التماثل بين التهم المنسوبة الى الموظف جنائيا قد يؤدي في المجال
الاداري الى ادانة سلوكه الوظيفي لا سيما اذا اقترن باشتهاره بسوء السمعة
وبالاستهتار وعدم الانتاج .

فصل أوراق تحقيق

القضية ٥٢٢ لسنة ١٦ ق في ١/١/٧٤

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الاداري الذي انبنى
على تلك الأوراق متى قام الدليل أولا على وجودها ثم فقدها وأما محتوياتها
فيستدل عليها بأوراق صادرة من اشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها مثال .

قرار اداري

مخالفة طلابية

القضية رقم ٤٢٣ لسنة ١٣ ق في ٢٨/٢/٦٨

ان اعتداء موظف موفد في بعثة داخلية بكلية الطب على عامل المصعد
بالكلية لا ينطوى على مخالفة طلابية . والقرار الصادر من رئيس الموظف
بجوازاته عن هذه المخالفة يكون باطلا لفقدانه ركن السبب .

قرار ادارى

وقف عن العمل

القضية رقم ٢٥١٧ لسنة ٦ ق في ١٩٦٣/٤/٧

ان قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار ادارى نهائى لسلطة تأديبية لانه افصح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانونى معين وأما كونه نهائيا فلان اثره القانون فى الحال هو الإبعاد من العمل وإيقاف صرف المرتب بمجرد صدوره .

قرار الإحالة للمحكمة التأديبية

القضية رقم ١٢٣١ لسنة ٦ ق في ١٩٦٢/١١/١٧

سبيل رفع الدعوى التأديبية أن تودع النيابة الادارية أوراق التحقيق وقرار الإحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات سكرتارية المحكمة التأديبية المختصة - وجوب تضمن قرار الإحالة اسم الموظف ودرجته ومرتبته وبيانات المخالفات المنسوبة اليه - أساس ذلك يبين من احكام القانون ١١٧ لسنة ٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

قرار الإحالة للمحاكم التأديبية

القضية رقم ٣ لسنة ٨ ق في ١٩٦٥/٥/٢٩

العامل المقدم للمحاكمة التأديبية يتم اعلانه بطريق البريد وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وجوب اتباع الأصول المتبعة فى قانون المرافعات والتى يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد - لصحة المحاكمة يجب الاستيثاق من تسليم الخطاب المرسل الى المتهم نفسه أو فى محل إقامته الى أحد الأشخاص اللذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

قرار الإحالة للمحاكم التأديبية

القضية رقم ٨٢٦ لسنة ٦ ق في ١٩٦٢/١/٦

الضمانات الأساسية لحق الدفاع فى المحاكمة التأديبية المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون ١١٧ لسنة ٥٨ - اعلان المتهم بقرار إحالته الى المحكمة التأديبية وتاريخ الجلسة على الوجه المنصوص عليه فيها - اعتباره من الاجراءات الجوهرية يترتب على اغفاله بطلان يؤثر فى الحكم ويطله .

قرار الاحالة للمحاكمة التأديبية

حق الجهاز المركزي للمحاسبات في التعقيب

القضية رقم ١٤٧٢ لسنة ٨ ق في ١٨/١٢/٦٥ -

« ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب سواء اكانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفي المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ماتضمنته المادة الأولى من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ، وأحال فيها المشرع على أحكام معينة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان أحكام المواد من ٣ الى ١٠ من القانون الاخير المتضمنة للأحكام العامة والرقابة والفحص ومباشرة التحقيق ، ثم عرض المشرع في ذات المادة الى الأحكام الخاصة بالتصرف في التحقيق والمشار اليها في الفصل الخامس من الباب الأول من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ واكتفى من هذا الفصل بالنص على سريان أحكام المواد ١١ و ١٤ و ١٧ دون غيرها واسقط على هذا الوضع المواد الأخرى الواردة في هذا الفصل وأخصها المادة (١٣) التي أوجبت إخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها في إحالة الموظف الموثم الى المحاكمة التأديبية كما أوردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الادارية المختصة بالتصرف في التحقيق وأداة التعيين ، ثم تضمنت المادة (٣) من هذا القانون نصا مقتضاه سريان أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسات والهيئات نصت عليه المادة (٤) متعلقا بتحديد المحكمة المختصة في ضوء الراتب الذي يتقاضاه المخالف ، وبيانا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفي الشركات تضمنته المادة (٥) ، وأوضحت أخيرا المادة (٦) من هذا القانون العقوبات التأديبية التي يسوغ للمحاكم توقيعها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر - وعلى مقتضى ماسلف ، فإن التفسير الشديد لهذا الوضع يستلزم اعمال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفي المؤسسات والشركات، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا المجال . »

قرار النيابة الادارية

القضية رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق في ٢٢/٥/٦٥

« ان قرار النيابة الادارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقنا لعدم كفاية الادلة ولم يكن لعدم الصحة أو لانتقاء الدليل ومن ثم لا تكون له حجية من حجب سلطات الجهة الادارية عن توقيع الجزاء الذي قدرته » .

قرار قضائي

قرار تاديبى

القضية رقم ٢١ لسنة ٢ ق في ٢٦/٤/١٩٦٠

مناطق التفرقة بين القرار القضائي والقرار التاديبى هو الموضوع الذى يصدر فيه القرار - القرار القضائي هو الذى تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق بمركز قانونى خاص او عام ولا ينشئ مركزا قانونيا جديدا - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو من هيئة لا تتكون من قضاة - القرار التاديبى اي قرار ادارى لا يحسم خصومة قضائية على اساس قاعدة قانونية وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه صدور القرار التاديبى من هيئة تتكون كلها او بعضها من قضاة لا يغير من طبيعته .

قرار تاديبى

القضية رقم ٥٩٧ لسنة ٥ ق في ١٠/١٢/١٩٦٠

اصدار الرئيس الادارى ابتداء قرار بالمعاقبة على مخالفة مالية دون اتباع الطريق المرسوم للمعاقبة عليها - يجعله مشويا يعيب اجرائى جوهري - اعتبار القرار من قبيل الفعل المسادى واغتصاب السلطة - انعدام .

قصور التحقيق

القضية رقم ٩١٥ لسنة ٥ ق في ١١/٢/١٩٦١

صدور القرار التاديبى صحيحا متى روعيت فيه كافة الاجراءات والضمانات اللازمة - وجود قصور في التحقيق الابتدائى لا يخل بصحة القرار متى تداركت المحكمة التاديبية هذا العيب .

قصور التحقيق

القضية رقم ١٠٠١ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١/٢٦

اغفال المحقق سماع أقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء بما سبق أن أدلوا به أمام محقق آخر لا يمكن أن يكون سببا لبطلان وإن أمكن أن يكون مأخذاً على التحقيق بالقصور مبرراً طلبه استكماله .

لائحة المخازن والمشتريات مسئولية صاحب المهنة

القضية رقم ١١٤٢ لسنة ٧ ق في ١٩٦٤/١٢/١٢

« أن الأحوال التي عددها المادة ٣٤٠ من لائحة المخازن والمشتريات- لتطبيقها كثيرة ، وهي تعنى وقوع حادث من التي ذكرتها صراحة ، ومنها التلاعب أو التبديد أو أى حادث آخر ، وفى هذا اطلاق والمطلق يجرى على اطلاقه وفيها اشارة الى ان الحوادث المذكورة لم ترد على وجه الحصر والتحديد .

ومن حيث أن الفقرة (ب) منها تنص صراحة على أن واجب اللجنة التي تكون هو أن تبدأ بمجرد الأصناف الموجودة فى مكان الحادث لحصر الأصناف الفاقدة أو التالفة ، وهذا إجراء جوهري يجب اتباعه ، ومباشرة فوراً حتى يحقق فاعليته إذ يجب أن يكون فوراً وعاجلاً ولا يتراخى إلا لسبب قوى وفى هذه الحالة يجب اغلاق المخزن أو التحفظ على محتوياته تحفظاً دقيقاً حتى لاتضيع المسؤولية بين كثرة الأيدي التي تمتد الى هذه المهنة بعد أن ترفع يد المسئول عنها .

والاجراءات التي رسمتها هذه المادة جهرية ، واغفالها أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة مادام الشارع استلزمها ، ولا يقال أن اغفالها لا يترتب عليه البطلان لعدم النص على ذلك صراحة فى متن المادة - إذ لاشك فى أن المحكمة فى صدد تقدير ووزن مسؤولية صاحب المهنة تأخذ فى الاعتبار وفى المقام الأول منه سلامة الاجراءات القانونية ومدى مراعاتها وذلك للتعرف على قيام هذه المسؤولية وتحديد ضوابطها ونطاقها وتحديد من يقع عليه عبؤها بعد ذلك كه .

وتطبيقاً لما تقدم فإن العجز الذى أثبتته الجرد قد يرجع الى الأسباب التى ذكرها الحكم المطعون فيه وقد يرجع الى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها

على وجه الحصر كما انه لا يمكن القاء مسؤولية ما على المظنون ضده على اساس المادة ٢٣٩ من اللائحة او المادة ٤٥ منها او من نص قانونى آخر اذ يجب ان يده رفعت عن العهدة فى ١١/١٢/٥٤ ولم يحصل جرد لها فى ١٠/٢/١٩٥٥ كما ان الاسباب التى قيلت لتبرير التأخير فى الجرد ليس من شأنها ان تحول دون الجرد الفورى وهو الذى يحسم الامر حسما قاطعا والتراخى فيه يفتح ثغرات ويشير احتمالات كثيرة الامر الذى يودى بالمسؤولية من اى نوع كانت ويجعل المحكمة مع عدم قيام دليل آخر وفى حالة استحيل معها القاء عبء مسؤولية الاشياء الفاقدة على شخص او اشخاص معينين بالذات » .

لجنة ثلاثية

القضية رقم ٧٩ لسنة ١٧ ق فى ٢٣/١٢/١٩٧٢

التحقيق مع العامل ثم عرض امره على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ القرار الصادر بعد ذلك من رئيس مجلس ادارة الشركة بفسخ عقد عمله هو فى التكليف القانونى انصحیح قرار تأديبى بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة - بيان ذلك مثال .

لغت النظر

القضية رقم ٤٧٨ لسنة ٣ ق فى ١/٢/١٩٥٨

الفات النظر لا يعتبر عقوبة تأديبية - عدم اختصاص القضاء الادارى بطلب الغاء القرار الصادر بالفات نظر الموظف .

مأمور ضرائب

مخالفة مالية

القضية رقم ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق فى ٩/٢/١٩٦٣

اهمال مأمور ضرائب فى فحص دفاتر احد الممولين يعتبر من قبيل المخالفات المالية الادارية نظرا لما يترتب عليه من ضياع حقوق الدولة .

مباشرة العمل خلال العطلات

القضية رقم ٢٧٠ لسنة ١٥ ق فى ٢٧/٣/١٩٧١

قيام الموظف بمباشرة العمل يوم عطلة المولد النبوى الشريف اعتقادا منه ان الغاء الاجازات يمتد ليشمل العطلات الرسمية لا يكون جريمة تأديبية اساس ذلك .

مجلس تأديب

القضية رقم ٥ لسنة ١٥ ق في ١٢/١١/١٩٧١

- ابداء رئيس مجلس التأديب رأيا مسبقا في الدعوى التأديبية يفقده صلاحية الفصل فيها - أساس ذلك .

معاحه الرؤوس لرئيسه

القضية رقم ٤٨٠ لسنة ١٠ ق في ١٥/٥/٦٥

- لا تثير على الموظف ان كان معتدا بنفسه ، وانقا من سلامة نظره ، شجاعا في ابداء رايه ، صريحا في ذلك امام رئيسه ، لا يداور ولا يرائي ، مادام هو لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار ، وما تستوجبه علاقته برئيسه من التزام حدود الادب واللباقة وحسن السلوك . ولا جناح عليهما يختلف مع رئيسه في وجهات النظر اذ الحقيقة دائما هي وليدة اختلاف الرأي لا يجليها الاقترع المحجة بالحجة ومناقشة البرهان بالبرهان . وانما ليس معنى ذلك ان يفوت الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذي يجب ان يسود بين الرئيس والرؤوس ... الخ » .

مخالفة ادارية

القضية رقم ٢٧٥ لسنة ١٥ ق في ١٠/٢/١٩٧٣

قيام العامل بعمل في إحدى الشركات بغير اذن من جهة عمله - مخالفة ادارية تسوغ مساءلته تأديبيا - أساس ذلك .

مخالفة تأديبية

القضية رقم ١٧٤ لسنة ١٢ ق في ١٢/٦/١٩٧١

- واجبات الوظيفة والجرائم التأديبية : العاملون بالقطاع العام ان المخالفات التأديبية لم ترد في أي من التشريعات الخاصة بالعاملين على سبيل الحصر - أي خروج على الوظيفة او على مقتضياتها او ما تفرضه على شاغليها من واجبات يعد ذنبا اداريا .

مخالفة مالية

القضية رقم (١٧٤) لسنة ٨ ق - في ٢٦/٢/٦٦

« ان كون المخالفة مالية او ادارية هو تكييف يقوم على اساس طبيعة الذنب الذي يقتدره الموظف طبقا للتحديد الوارد في المادة ٨٢ مكررا من القانون رقم (٣١٠) لسنة ١٩٥١ الذي جرت محاكمة الطاعن وفقا لاحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يعتبر مخالفة مالية (كل اهمال

أو تقصر يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) - وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم « (٤٦) » لسنة ١٩٦٤ .

مخالفة مالية

القضية رقم ١٤٩٥ لسنة ٨ ق - في ٢٩/١/٦٦

« أن المخالفة المنسوبة إلى الطاعن وأن كانت تمتد من ناحية ذلها إداريا لاخلال الطاعن بواجبات وظيفته حيث جمع إلى وظيفته عملا آخر في جهة أخرى إلا أن ما ارتكبه يعتبر من ناحية أخرى مخالفة مالية جسيمة وتطلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية وتدخل بهذه المثابة في عموم نص الفقرة خامسا من المادة (٨٢) مكررا إذا استحل الطاعن لنفسه أن يحصل في الفترة من أول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبين أحدهما من الجهة الإدارية دون أن يؤدي إليها عملا يقابل هذا الأجر مما يعيد أهملها جسيما في أداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة وبمس مصلحتها المالية وهما بهذه المثابة تندرج تحت حكم الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا . »

مخالفة مالية

القضية رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - في ٢٨/١/٦٧

« إشارة المحكمة التأديبية في أسباب حكمها إلى أنه لم يترتب على المخالفة المنسوبة إلى الموظف أضرار بالخزانة العامة لا ينفي عن المخالفة حتمسا طبيعتها المالية وليس من شأنه تغيير وصف التهمة . »

مخالفة مالية

القضية رقم ١٣٨٩ لسنة ٥ ق في ٢/١/٦٦٠

كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة اللنب الذي يقترفه الموظف طبقا للتحديد الوارد في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المخالفة تكون مالية إذا تترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية لأحدى الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة .

مخالفة مستمرة

القضية رقم ١٦٦ لسنة ٥ ق في ١٦/٥/١٩٥٦

استمرار الموظف في الإخلال بواجبات وظيفته بعد توقيع جزاء عليه من هذا الإخلال بعد مخالفة تأديبية يجوز مجازاته عنها مرة أخرى أساس ذلك .

مخالفة مستمرة

القضية رقم ١ لسنة ١ ق في ٢١/٦/١٩٦٠

عدم جواز معاقبة الموظف من اللنب الإداري الواحد مرتين جواز معاقبته من الاستمرار في الإهمال أو الإخلال بواجبات وظيفته باعتباره جريمة تأديبية جديدة شرطه أن يكون الاستمرار حاصلًا بعد توقيع الجزاء الأول .

مخالفة مسلكية

القضية رقم ٦٣٦ لسنة ٩ ق في ٨/١٢/٦٧

«ان المخالفات التأديبية ليست محددة حصرا ونوعا فلا يشترط لمؤاخذة الموظف تأديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة ان يكون ذلك متطوبا على انحراف في طبيعة وخلقه على وجه يؤثر تأثيرا مباشرا في كيان وظيفته واعتبارها بل يكفي ان يصدر منه ما يمكن ان يعتبر مناقضا ومتعارضا مع الثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب له لما يتطو على ذلك من خروج على مقتضيات الوظيفة وما تتطلبه من بعد عن مواطن الرب و عن كل ما يمس الامانة والنزاهة » .

مدة الاختبار

القضية رقم ٩٣ لسنة ٢ ق في ١١/٥/١٩٦١

موظف متمرن تسريحه لعدم صلاحيته في مدة التمرن - لا يعتبر ازدواجا للمقوبة المحكوم عليه بها من مجلس التأديب عن وقائع مسلكية أخرى .

مسئولية تأديبية - ضوابطها

القضايا أرقام ٨٣ ، ١٣٠٢ ، ١٤٠٠ لسنة ٧ ق في ٢٢/٦/١٩٦٣

مسئولية الموظف عن الإهمال أو الخطأ - انحصارها في الأعمال الموكلة اليه وفي حدود اختصاصه وفقا للاجراءات التي تملئها طبيعة عمله - عدم مسئولية الموظف عما يقوم به موظف آخر مادام كان يعمل وفق الضوابط المتقدمة .

مسئولية تأديبية - ضوابطها

القضية رقم ١٤٩١ - ٧ ق في ١٢/٢٨/١٩٦٣

اختلاف المخالفة الإدارية في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الجنائية فيكفي في الجريمة الإدارية أن تحمل الأفعال المنسوبة إلى الموظف في ثنائياها مايمس حسن السمعة وتجعل في بقاءه في الوظيفة العلة اضرارا بالصلحة العامة .

مسئولية تأديبية - ضوابطها

القضية رقم ٩٢٣ لسنة ٨ ق في ١١/٣/١٩٦٢

عدم توقف مسؤولية الموظف الإدارية على كون من وقع منه الإخلال مستوفيا شروط شغل الوظيفة مادام قدما بعملها فعلا ، المسؤولية الإدارية إنما ترتبط بالإخلال بالواجب وما يتولد عنه .

مسئولية تأديبية - ضوابطها

القضية رقم ٤ لسنة ٧ ق في ١٤/١١/١٩٦٤

ادانة الموظف اداريا في حالة شيوع التهمة منوطة بثبوت وقوع فعل إيجابي أو سلبى محدد يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الإدارية . أساس ذلك : المسؤولية التأديبية مسئولية شخصية كذلك المسؤولية الجنائية . فإذا لم يقع من العامل أى إخلال بواجبات وظيفته فلا ثمة ذنب إدارى وبالتالي لا محل لتوقيع جزاء تأديبي .

مراعاة الوصف التأديبي للمخالفة

القضية رقم ٧٩٥ لسنة ١٦ ق في ٦/٢/١٩٧٣

مجازاة العامل على أساس ما نسبته بالنيابة العامة من ارتكاب جريمة الاختلاس - استناد الحكم المطعون فيه في الغاء هذا الجزاء إلى أن الأمور لا يعدو مجرد عجز في المهلة لا تتوافر به أركان جريمة الاختلاس استنادا لغير سديد أساس ذلك أنه في مجال التأديب لا يصح رد الفعل إلى نظام التجريم الجنائي - العجز في المهلة نتيجة تلاعب العامل الأمين عليها صورة من صور الاختلاس بمفهومه الإداري .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٥١ لسنة ٣ ق في ١٥/٦/١٩٥٧

عدم تحديد القانون عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته - تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الإداري في نطاق القانون من الملائمات التي تنفرد الإدارة بها خروجها عن رقابة القضاء الإداري .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق في ٢٢/٥/١٩٦٥

تناسب الجزاء التأديبي مع المخالفة التأديبية - مراعاة الحكم التأديبي وهو مقدار لخطورة الذنب الإداري ما أصاب المطعون عليهما من مهانة الضبط ومذلة الإحضار ومرارة المعاناة وما يستتبعه كل ذلك من عناء ونلم لا تشرب عليه .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٠٨١ لسنة ٨ ق في ٢٢/١٢/١٩٦٢

وجوب تدرج العقوبات المقررة للذنوب الإدارية بما يتلاءم وهذه الذنوب . قرار مجلس التأديب بفصل موظف من الخدمة تأسيسا على ما ارتآه من ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه . نفى الحكم الجنائي الذي صدر لاحقا لقرار مجلس التأديب لهاتين الجريمتين . عدم تلاؤم عقوبة الفصل في هذه الحالة والذنب الإداري وتعديل المحكمة الإدارية لها في حدود ما يتلاءم وما ثبت بصفة نهائية من ذنب إداري يستاهل المواجهة .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ٣٤٥ لسنة ١٠ ق في ٦/٢/١٩٦٥

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاصل ان يقوم تقدير الجزاء على اساس التدرج تبعا للدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى انه اذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة لا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة جسامة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التي يخضع لها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٤٤ لسنة ١٠ ق - في ١٩٦٥/٥/٢٢

« سبق لهذه المحكمة أن نعتت الجزاءات الممنعة في الشدة بأنها تنجذب الى عدم المشروعية وأنه يحق لها أن تصل سلطتها في أنزال الحكم الصحيح للقانون » .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٤٤ لسنة ١٠ ق - في ١٩٦٥/٥/٢٢

« ترى المحكمة في تقرير الجزاء التأديبي الملائم أن يكون جزاء عادلا بأن يخلو من الاسراف في الشدة والامعان في استعمال الرافة لأن كلا الأمرين ليس فيهما من خير على حسن سير المرافق وبجافيان المصلحة العامة وليس في فصل عامل المرفق اصلاحه بل فيه الضرر المحقق له وقد يكون فيه الضرر على نفس المرفق بحرمانه من خدمات المطعون لصالحهما . بعد أن قضيا فيه تلك المدة الطويلة . وجزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او اذا كانت خالة المخالف لا ينتظر تحسنها وميثوسا منها فيتمتع عندئذ الفصل ويكون جزاء وفاقا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من العاملين به ويحل محله من هو أكثر فائدة له » .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٦٤٢ لسنة ٦ ق في ١٩٦٢/٥/٥

سلطة الادارة في تقدير الجزاء التأديبي - حدود النصاب مناطها ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع أخطاره تقديره على اساس تهم وثبوت بعضها فقط دون البعض الآخر عدم قيام الجزاء على كامل سببه الغاؤه لاعادة التقدير على اساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حق الموظف . لا يغير من هذا الحكم ارتباطه بجميع الأفعال المنسوبة اليه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ٢٥ لسنة ٩ ق في ١٩٦٣/٦/٨

مناط مشروعية الجزاء التأديبي هو وجوب تناسبه مع الجرم مثال ذلك تلوج المشرع في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية دليل على استهدافه في أنزال العقاب الى وجود الملائمة .

بينه وبين اجرم — الشدة التناهية في الجزاء تجعل الفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء القانوني مما يتعين معه تعديله وانزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الادارى الثابت في حق المتهم .

ملازمة الجزاء

القضية رقم ١٤١٢ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١/٢٦

اقتناع المحكمة التأديبية بوقوع اختلاس من الكمسارى ومعاقبته بالعزل من الوظيفة . ثبوت ان التهمة بحوطها من الشك ما لاتطمئن معه المحكمة الادارية العليا الى ثبوت توافر نية الاختلاس لديه — تكبيفها الواقعة الثانية قبله بانها اهمال لا اختلاس عدم ملازمة جزاء العزل مع الذنب الادارى الذى ارتكبه وانطوئه على غلو لا يتناسب مع درجة خطورته .

ملازمة الجزاء

القضية رقم ٣٩٦ سنة ١٦ ق في ١٩٧٤/٦/٨

عدم التناسب الظاهر بين الجزاء والمخالفة — يخرج الجزاء عن حد المشروعية ويبتله ومن ثم يكون الحكم الطعون فيه قد اصاب فيما انتهى اليه من الفائه دون أن يؤثر ذلك على حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب بعد ذلك .

ملازمة الجزاء

القضية رقم ٥٦٣ لسنة ٧ ق في ١٩٦١/١١/١١

القضية رقم ١١٣٦ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١٢/٨

تمتع السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية بسلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو . من صور انفلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره — يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة في الشدة بينما لا فراط السرف في الشفقة يؤدي الى الاستهانة بالواجب طمعا في هذه الشفقة . معيار عدم المشروعية في هذه الحالة ليس معيارا شخصيا وانما هو معيار موضوعى قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا تتناسب مع نوع الجزاء ومقداره . تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية وعدم المشروعية يخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ٩٠٦ لسنة ٢ ق في ١١/١١/١٩٥٧

القضية رقم ١٦٤٢ لسنة ٦ ق في ٥/٥/١٩٦٢

للإدارة ملائمة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني تقدير
الجزاء على أساس ثبوت تهمته أو عدة تهم ، ثبوت انتفاء أحدى هذه التهم
أو بعضها يجعل الجزاء لا يقوم على كامل سببه ويتمين إذن الفأزه للإعالة
التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم في حق الموظف حتى ولو كانت جميع
الأفعال المنسوبة اليه مرتبطة بعضها مع بعض ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملائمة الجزاء

القضية رقم ٤٨٠ لسنة ١٠ ق في ١٥/٥/١٩٦٥

« انه ولئن كانت للسلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة
تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك
ولا ان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا
الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء
ومقداره »

ملائمة الجزاء

القضية رقم ١٧٢٣ لسنة ٢ ق في ٢٥/١/١٩٥٨

القضية رقم ١٥٧٣ لسنة ٢ ق في ٦/٤/١٩٥٧

القضية رقم ٩٨٧ لسنة ٨ ق في ٥/١/١٩٦٣

ثبوت ارتكاب الموظف للذنب الإداري ، حرية الإدارة في تقدير الخطورة
الناجمة عن ذلك وما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني اقتناع
الإدارة أو تقديرها في هذا الصدد لا يخضع لرقابة القضاء الإداري .

مهندس مكلف

القضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ ق في ٣٠/١١/١٩٦٣

امتناع أحد المهندسين عن تنفيذ قرار صدر بنقله الى أسوان وتقديم
استقالته من الخدمة مخالفا بذلك احكام القانون رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ جواز
معاينة هذا المهندس بالعزل ولا تحول دون ذلك الحكمة المقصودة من هذا
القانون .

مواقع العقاب

القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ٧ ق في ١٩٦٥/٥/٨

اشتراك المؤوسس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لأحكام القوانين
مسئوليتها التأديبية معا عنها - إعفاء الموظف من العقوبة استنادا الى أمر
رئيسه لا يترتب إلا اذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابي صادر
اليه من هذا الرئيس بالرقم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

موظف عام

القضية رقم ١٤١ لسنة ٨ ق - في ١٩٦٤/١٢/٥

« أن الموظف العام هو الذي يهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام
تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام الأخرى » .

موظف فعلى

القضية رقم ١٣٩٠ لسنة ٧ ق في ١٩٦٤/١١/٢٩

« ان نظرية الموظف الفعلى كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة لا تقوم
الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحاج الحاج الاستعانة بمن
ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ضمانا لانتظام المرافق
العامه وحرصا على تادية خدماتها للمنتفعين بها باطراد ودون توقف وتحتم
الظروف الغير عاديه أن تمهد جهة الادارة الى هؤلاء الموظفين بالخدمة العامة
اذ لا يتسع امامها الوقت لاتباع احكام الوظيفة فى شأنهم ونتيجة لذلك لا يحق
لهم طلب تطبيق احكام الوظيفة العامة كما لا يحق لهم الافادة من مزاياها
لانهم لم يخضعوا لاحكامها ولم يمينوا وفقا لأصول التمين فيها ، وبالتالي
فإن المدة التى يجدر ضمها من المدة التى طالب المدعى بضمها هى فقط المدة
من ١٩٥٦/١٢/٩ الى ١٩٥٧/٩/٨ وهى التى تتوافر فيها شروط القرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لانها قضيت فى الحكومة فضلا عن تعادل
الدرجة فى المدين وانه كان يعمل عميلا واحدا لم يتغير وهو وظيفة
التدريس » .

ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

القضية رقم ٣ لسنة ٨ ق في ١٩٦٥/٥/٢٩

ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من المحاكم
التأديبية هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - عدم سريان هذا فى حق

بأن المصلحة التي لم يعلن بأجراءات محاكمته - وبالتالي لم يعلم بمبدأه
الحكم ضده يبدأ هذا المبدأ من تاريخ العلم اليقيني بهذا الحكم .

ميعاد تنظيمي

القضية رقم ٨٥٢ لسنة ٧ ق في ١٩٦٥/٤/٣

ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يتمتع على الجهة الإدارية أن تخطو
النيابة الإدارية - خلاله بنتيجة تصرفها في الأوراق - ميعاد تنظيمي لا يرتب
على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية - مقصور على المخالفات
العامة دون المخالفات المالية - إخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة
من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية لم يحدد له ميعاد .

ميعاد تنظيمي

القضايا أرقام ١٠٦٢ ، ١٠٧١ لسنة ٥ ق في ١٩٦٦/١/٥

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية - نص الشق
الثاني من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
على رفع الدعوى التأديبية عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب
رئيس ديوان المحاسبة - طبيعة هذا الميعاد تنظيمي لا ميعاد سقوط .

ميعاد تنظيمي

القضايا أرقام ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق في ١٩٦٦/١/٧

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية - الفقرة الأخيرة
من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية - نصها على رفع الدعوى عن هذه المخالفات
خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة طبيعة هذا الميعاد - هو
من قبيل استنهاض النيابة للسير في إجراءات الدعوى بالسرعة التي تقتضيها
المصلحة العامة وحسن التنظيم لا من مواعيد السقوط .

ميعاد تنظيمي

القضية رقم ١٤٨٧ لسنة ٧ ق في ١٩٦٥/٥/٨

الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والذي أوجب المشرع فيه على الجهة الإدارية
أن تصدر قرارها بالحفظ أو بتوقيع الجزاء - ميعاد تنظيمي من قبيل

المواعيد المقررة لحسن سير العمل - المشرع لم يقصد حرمان الإدارة من سلطاتها بعد انقضاء هذا الميعاد - إعادة الأوراق إلى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية لم يحدد لها المشرع ميعادا معينا .

ميعاد تنظيمي

القضية رقم ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق في ١٠/١١/١٩٦٢

ميعاد رفع الدعوى التأديبية وهو خمسة عشر يوما المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون النيابة الإدارية ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية بل هو من قبيل استنهاض النيابة الإدارية للسير في اجراءاتها بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة للتأديب - تراخى النيابة الإدارية في اقامة الدعوى في الميعاد المذكور - لا يسقط الحق في السير فيها .

ميعاد تنظيمي

القضية رقم ٨٥٣ لسنة ٧ ق في ٤/٤/١٩٦٥

« ان الميعاد الذي نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٦١٧ لسنة ٥٨ لإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي أوجبت على الجهة الإدارية أن تخطر النيابة الإدارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرارها .. هذا الميعاد انما هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية اذ المقصود به هو حث الجهة الإدارية على التصرف في الأوراق بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة في التأديب - فضلا عن ذلك فان نص هذه المادة قد ورد في خصوص المخالفات العامة لا المخالفات المالية التي تحكمها المادة ١٣ من القانون المذكور .. ولما كانت المخالفة المنسوبة الى الطاعن هي مخالفة مالية لانها تمس مالية الدولة ، كما ورد بقرار الاحالة ، فانه يحكمها نص المادة المذكورة الذي جرى على أن (يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية) وهذا النص يحدد ميعادا للجهة الإدارية لاخطار ديوان المحاسبة » .

ميعة تنظيمي

القضية رقم ١٤٨٧ لسنة ٧ ق في ١٨/٥/١٩٦٥ -

« . ومن حيث ان المحكمة ترى بادي ذي بيان الميعاد الذي نص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ - الذي اوجب المشرع فيه على الجهة الادارية ان تصدر في خلاله قرارها بالحفظ او بتوقيع الجواز اما هو ميعاد تنظيمي من قبل المواعيد المقررة لحسن سير العمل ، كون ان يكون المشرع قد قصد الى حرمان الادارة من استعمال سلطتها بالنسبة للموظف المنسوب اليه الاتهام بحفظ هذا الانهاك او بمجازاته بعد انقضاء هذا الميعاد فضلا عن هذا فان المشرع قد نص في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على انه (اذارات الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية أعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة) دون ان يحدد ميعادا معينا يجب عليها في خلاله ان تعيد الأوراق للنيابة الادارية او تصدر في خلاله ايضا قرارها باحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية » .

ميعة تنظيمي

ميعة سقوط

القضية رقم ١٩٧٢ لسنة ٦ ق في ١٦/٢/١٩٦٣ -

ميعة رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية - نص المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب رفعها خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطائه بالجزاء الاداري، وعلى مباشرة النيابة الادارية الدعوى التأديبية خلال ١٥ يوما التالية - خلوه من تقرير جزاء على تفويت هذين الميعادين في قبول الدعوى التأديبية - وجوب التفرقة بين الميعادين الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة ميعاد سقوط والثاني ميعاد تنظيمي - اساس هذه التفرقة ان الميعاد الاول دون الثاني وضع لصالح الافراد اذ من شأنه التأثير في مركز قانوني للموظف ترتب على صدور قرار ادري .

ميعة سقوط

القضية رقم ١٩٧٣ لسنة ٦ ق في ١٦/٢/١٩٦٣ -

نص المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على وجوب اخطار رئيس ديوان المحاسبة بالفواتر

الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية - حق رئيس الديوان في ان يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وقوع عبء هذا الاخطار على الجهة الادارية التي اصدرت القرار - الاخطار الذي يعتد به في بدء ميعاد الخمسة عشر يوما هو الاخطار الصادر من الجهة الادارية دون غيرها - لا اعتداد في شأن بدء هذا الميعاد بالاخطار الصادر الى الديوان عن طريق المحكمة التي اصدرت الحكم في الدعوى التأديبية .

ميعاد سقوط

القضيتان رقما ١٠٦٣ ، ١٠٧١ لسنة ٥ ق في ١١/٧/١٩٦١

- نص الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطاره بتوقيع الجزاء الاداري - انقضاء هذا الميعاد دون استعمال هذا الحق - يترتب عليه عدم قبول الدعوى التأديبية واكتساب الجزاء الواقع حصانه تلقائية -

ميعاد سقوط

القضية رقم ١٠٢٧ لسنة ٧ ق في ١٩/١٢/١٩٦٤

- لا يسوغ القول بأن كل مخالفة للشكل او الاجراءات يترتب عليها البطلان وجوب التمييز بين ما اذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية التي تمس مصالح الافراد او اقتصر على المساس بالشروط اللاجوهريية التي لا يترتب على اضرارها مساس بمصالحهم ترتيب البطلان في الحالة الاولى دون الثانية - البطلان جزاء مخالفة الميعاد والقرار لرئيس ديوان المحاسبة للطعن في القرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية - لا بطلان في حالة عدم تقييد النيابة بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ٥٨ لمباشرة الدعوى التأديبية .

نيابة ادارية

القضية رقم ١٨ لسنة ١٦ القضائية في ٨/١٢/١٩٧٣

النيابة الادارية هي وحدها الامينة على الدعوى التأديبية - انقطاع المهندس عن العمل يستوجب مؤاخذته تأديبيا - عقوبة الفصل في هذه الحالة تعتبر عقوبة ذات حدين تصيب المهندس ككل تصيب المصلحة العامة - المعدول عنها الى جزاء آخر - اساس ذلك - مثله .

نيابة قانونية

القضية رقم ١٩٣ لسنة ٦ ق - في ١٢/١٢/١٩٦٤

ان تمثل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية
المرد في تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو
القانون .

واجبات الوظيفة

القضية رقم ١٢٧٤ لسنة ٩ ق في ١/٥/١٩٦٥

التزام الموظف ناداء أعمال وظيفته وواجباتها دون تعقيب منه على مدى
حلاصة العمل أو مناسبته - توزيع العمل من اختصاص الرئيس الإداري وحده
ليس للموظف ان يظن في قرار متعلق بتنظيم الرفق الذي يعمل فيه .
التزام الموظف بالحفاظ على مواعيد العمل الرسمية . واجبة في طاعة
الرؤساء واحترامهم وجوب انجازه القدر من العمل المطلوب منه اداؤه في
الوقت المخصص لذلك .

واجبات الوظيفة

القضية رقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق في ١٥/١١/١٩٦٤

واجبات الوظيفة وحدورها هو القانون مباشرة .

واجب احترام الرؤساء

القضية رقم ٩٩٥ لسنة ١٣ ق في ١٤/١٢/١٩٦٨

« ان العبارات التي صدرت من المظنون ضده شائعة بذاتها وتحمل
معنى الإهانة بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد
بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والخط من قهرهما أثناء
مناقشة موضوعات تدخل في صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديري
الشركة وذلك في اجتماع ضم كثيرا من العاملين فيها ومسلك المظنون
ضده على الوجه السابق يبيانه ينطوي على خروج عما تقتضيه وظيفته من
احترام لرؤسائه وتوقيرهم .

ولا حجة في قوله ان الاجتماع كان سياسيا وانه لم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته بل كان يباشر حقوقه السياسية متحررا من السلطة الرئاسية وعلاقة العمل - لا حجة في ذلك اذ فضلا عن ان واجب كل من يشترك في اجتماع ان يتجنب الألفاظ الجارحة وان يصون لسلاله عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتضى - فان الاجتماع سالف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الادارة والتقى فيه أعضاء مجلس الادارة وكثير من مديري الشركة بأعضاء لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية للعاملين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما انجزته الشركة وما هو منوط بها في الخطة المقبلة - وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة وانتاجها وما قد يقتضيه ذلك من التعرض لمسئولية واختصاصات القائمين على ادارتها والمنفذين لواجه نشاطها ... الخ » .

واجب احترام الرؤساء

القضية رقم ٩٨٧ لسنة ٨ ق في ١٩٦٣/١/٥

تكليف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب مرجعه الى تقدير الادارة الاعتداء على الرؤساء وتحقيرهم يعتبر خروجاً على الواجب الوظيفي واخلالها بحسن السير والسلوك مما يستاهل العقاب بوصفه ذنبا اداريا .

واجب احترام الرؤساء

القضية رقم ١١٣٧ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٢/١/٢٢

لا يحل للعامل ان يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على الرؤساء وللتشهير بهم - أساس ذلك - وجوب طاعة الرؤساء واحترامهم - هذا الاحترام لا يقف عند حد احترام العامل لرؤسائه في عهله بل يمتد الى حد التزامه بهذا القدر من الاحترام لامثالهم من الرؤساء في الاجهزة الأخرى .

واجب أداء العمل بدقة

القضية رقم ١٧٢٣ لسنة ٢ ق في ١٩٥٨/١/٢٥

صدر امر من الرئيس بتكليف الموظف بعمل معين . ووجب أداء العمل بعناية ولو لم يكن مختصا بما كلف به فتهاونه في ذلك العمل يستوجب مساءلته .

واجب الأمانة

القضية رقم ٩٢٤ لسنة ٨ ق في ١١/٦/١٩٦٢

انطواء الفعل المنسوب الى الموظف على اخلال خطير بواجبات الوظيفة يفقده الصلاحية للبقاء فيها دون النظر الى ضالة قيمة الشيء المنسوب اليه لاختلاسه او العبث به اساس ذلك تعلق ما ارتكبه بالثقة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما للموظف لا يغير من ذلك احالة النيابة العامة الى الجهة الادارية رغم ثبوت التهمة اكتفاء بالجزاء الادارى .

واجب طاعة الرؤساء

القضية رقم ٤٨٠ لسنة ١٠ ق في ١٥/٥/١٩٦٥

علاقة الموظف برئيسه اساسها التزام حدود الادب واللياقة وحسن السلوك . لا تثريب على الموظف في ابداء رأيه صراحة امام رئيسه ما دام لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار حتى ولو كان رأيه مخالفا لرأى رئيسه هذا الحق مشروطا بأن لا يفوت الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذي يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس .

واجب طاعة الرؤساء

القضية رقم ١٢٦٢ لسنة ١٠ ق في ٢/٢/١٩٦٨

« ما كان للمدعى بعد ان أبدى وجهة نظره ان يعترض على ما استقر عليه رأى رؤسائه في هذا الشأن أو يمتنع عن تنفيذه — ذلك ان النوط بتوزيع الأعمال على الموظفين هو الرئيس المسئول عن سير العمل بحسب التدرج الادارى — اذ لو ترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من أعمال يرتاح اليها ويرفض منها ما يرى انه لا يتفق مع ما يجب ان يكون وفقا لتقديره لاختل النظام الوظيفي وتعرضت السلطة العامة للخطر وحتى لو صح انه كان لوجهة نظر المدعى اساس تستند اليه — لتعين عليه بعد ان نه رئيسه بكتابة — ان يمثل لأوامر هذا الرئيس باستلام الادوية وقيل تكفل القانون بحماية الموظف في مثل هذه الحالة بأن تقلل المسؤولية — في حالة ثبوت المخالفة — الى مصدر الأمر » .

واجب طاعة الرؤساء

القضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ ق في ١١/٣/١٩٦٣

القضية رقم ١٠٩٠ لسنة ٧ ق في ١١/٥/١٩٦٣

طاعة الموظف لرئيسه من أهم واجبات وظيفته إذ أن الرئيس بحسب التدرج الإداري هو المسؤول عن حسن سير العمل وترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويرفض ما لا تهواه نفسه يؤدي إلى الإخلال بالنظام الوظيفي .

واجب طاعة الرؤساء

القضية رقم ١٠٩٠ لسنة ٧ ق في ١١/٥/١٩٦٣

واجبات الوظيفة . أهمها أن يصدر الموظف للأمر الصادر إليه من رئيسه ما دام متعلقا بأعمال وظيفته وأن ينفذه فور إبلاغه عنه لا أن يناقشه أو يمتنع عن تنفيذه بحجة عجزه عن القيام به سند ذلك أن الذي يقوم بتوزيع الأعمال على موظفي الجهة الإدارية الواحدة هو الرئيس بحسب التدرج الإداري وهو المسؤول أولا وأخيرا عن سير العمل في الوحدة التي يرأسها وترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويقبل منها ما يرتاح إليه ويرفض ما يستصعب القيام به يؤدي إلى الإخلال بالنظام الوظيفي ويعرض المصلحة العامة للخطر .

واجب طاعة الرؤساء

القضية رقم ١٠٢٩ لسنة ٧ ق في ١١/٣/١٩٦٣

ان طاعة الموظف لرئيسه تعد من أهم واجبات وظيفته .

وصف التهمة

القضية رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق في ٨/٤/١٩٦٧

انه لا يعيب الحكم الملعون فيه مجرد استعارته وصفا جنائيا للفعل التسبب إلى الطامن مادامت قد أقامت أداتة على أساس رد هذا الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها وقدرت الجزاء بما يتناسب مع جسامة هذا الفعل ذلك أنها وصفت ما وقع منه بالانحراف عن الخلق القويم وحسن السمة وهو وصف سليم لا غبار عليه .

وقف التنفيذ وأثره على انتهاء الخدمة

القضية رقم ٧٢٢ لسنة ٩ ق في ١٩/٦/١٩٦٥

ادانة الموظف في جنابة أو جريمة مخلة بالشرف شمول الحكم بوقف التنفيذ والنص فيه على أن يكون الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية ينصرف إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين وأن الحكم الجنائي الذي صدر بإيقاف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية استهدف المحافظة على مركز الطاعن الوظيفي وعدم الأضرار بمستقبله إنهاء الخدمة يعتبر من الآثار الجنائية التي أوقف الحكم تنفيذها .

وقف عن العمل

القضايا رقم ٢٧٣ لسنة ١٢ ق ورقم ٥١٠ لسنة ٩ ق ورقم ٨٠٠ لسنة ١١ ق في ٢١/١/١٩٦٧

حدد المشرع الحالات التي يجوز فيها وقف العامل على سبيل الحرص فلا يجوز اللجوء إلى هذه الوسيلة لغير ما شرعت له . كوقف موظف عن العمل لإجباره على عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة .

وقف عن العمل

القضية رقم ١١٥٧ لسنة ٦ ق في ١٩/٥/١٩٦٣

تحديد القانون لمدة وقف الموظف بثلاثة أشهر كحد أقصى هي مدة تنظيمية لإعلان على تجاوزها - إصدار الإدارة قراراً بالوقف مدة تربو عليها يصححه إقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها يستوى في ذلك الإقرار الصريح أو الضمني بالموافقة على المدعى من مدة لاحقة .

Fig. 10

٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																																			

الصفحة

٢٥	استقلال الدعويين الجنائية والتأديبية
٢٨	اطراد العمل على مخالفة التعليمات
٢٢	اعانة غلاء المعيشة
٢٨	اعتداء على رب العمل
٢٩	أعضاء مجلس الأمة
٢٩	اعفاء من المسؤولية
٣٠	أفراد القوة النظامية بمصلحة الوائى والنائر
٣٠، ٢٢	الحكم الجنائى وحجيته فى التأديب
٣١	الخاص بقيد العام
٣١	الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى
٣١	انقطاع عن العمل
٣٢	انهاء خدمة
٣٢	اهمال جسيم

(ب)

٣٢	بدل السفر
٣٥	بطلان الاجراءات
٣٦	بطلان الشهادة
٣٦، ٣٤	بطلان القرار

(ت)

٣٦	تأديب العاملين بالجامعات
٣٧	تاريخ العلم بالقرار الادارى
٣٧	تبديد منقولات الزوجة
٣٧	تتبع بعد ترك الخدمة
٣٧	تحقيق النيابة الادارية ضمان لا يحققة قانون العمل
٣٨	تحقيق شفوى
٣٩	تخلف المتهم عن حضور جلسات المحكمة التأديبية
٣٩	تواخى فى العمل
٤٠	ترخيص

صفحة

٥٢	حفظ التحقيق
٧٨، ٥٣	حق الجهاز المركزي للحسابات في التفتيش
٥٥	حق الدفاع
٥٦	حكم محكمة عسكرية

(خ)

٥٦، ١١	خبرة
٥٦	خروج على مقتضى الواجب الوظيفي
٥٧	خطأ في تفسير القانون
٥٧	خطأ عرقي

(س)

٥٨	سبب الجزاء الإداري
٥٨	سبب القرار التأديبي
٥٩	سبب قانوني للفصل
٣٦	سحب التحقيق
٥٩، ٢٠	سقوط الدعوى التأديبية
٦١	سلطة الجهة الإدارية في النقل
٦١، ٤٢	سلطة المحكمة التأديبية
٦٢	سلطة الوزير المختص في إصدار الجزاء
٦٢، ٣١	سلطة تأديب
٦٣	سلطة تقديرية
٦٣	سلطة مقيدة في العقاب
٦٣	سلوك خارج الوظيفة
٦٤	سوء السمعة والسلوك

(ش)

٦٥	شرعية العقاب
٦٥	شكليات التحقيق
٦٦	شكوى
٦٧	شروع التهمة

٩٤ نيابة إدارية

٩٥ نيابة قانونية

٩٥ واجبات الوظيفة

٩٥٦٦ واجب احترام الرؤساء

٩٦٤١ واجب أداء العمل بدقة

٩٧ واجب الأمانة

٢٢٠ واجب التأني عن مواطن الشبهات

٩٧ واجب طاعة الرؤساء

٩٨ وصف التهمة

١٩ وظائف مؤقتة

٩٩ وقف التنفيذ ولثرو على انتهاء الخدمة

٩٩ ٢٧٧٤١٨ وقف من العمل

نشر بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

رجاء الهادي محمد عنارة

مقدمة

الجزء الثاني من المجموعة

للاستاذ المستشار / محمد بدير الألفي

مدير النيابة الادارية

كان لصدور الجزء الأول من هذه المجموعة صدى محمود لدى السادة أعضاء النيابة الادارية ، اذ يسر لهم الرجوع الى أهم مبادئ التأديب المستخلصة من أحكام المحكمة الادارية العليا عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٤ مبنية تبويبا مفصلا ، مما رأيت معه تكليف ادارة الدراسات والبحوث الفنية بالنيابة باتباعها بالجزء الثاني منها ليضم أهم مبادئ التأديب التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا بعد ذلك التاريخ وحتى ١٩٨٠/٦/٣٠

ولقد نهضت ادارة الدراسات والبحوث الفنية بما كلفت به ، واني اذ أقدم هذه المجموعة للسادة أعضاء النيابة الادارية ، آمل أن تكون معينا لهم في عملهم وأن يبلغوا فيه غاية المأمول منهم .

والله ولي التوفيق

في ١٩٨١/١٢/٢٨

مدير النيابة الادارية

(المستشار/محمد بدير الألفي)

منهاج البحث في المجموعة

ورد بنهاية هذه المجموعة فهرس مميز لمحتوياتها ، مرتب أبجدياً لسهولة الرجوع الى المبدأ التأديبي المطلوب .

كما روعي بالنسبة للمبادئ التي يمكن أن ينتظمها أكثر من عنوان واحد أن ترد بالفهرس جملة هذه العناوين ، ليتسنى للقارى العثور على المبدأ المطلوب تحت أى من مظان وجوده .

ويلاحظ القارى لهذه المجموعة أن كل مبدأ فيها مذيّل برقم الحكم والسنة القضائية وتاريخ صدوره .

والغاية من إيراد هذه البيانات الرقمية سهولة الرجوع الى الأحكام التي استقيت منها هذه المبادئ ، استجلاء لأسباب تقريرها ، وهو ما لا غنى عنه للمستزيد من العلم .

الثر مباشر للقانون

القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ القضائية - جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٥ :

(١) عاملون مدنيون بالدولة - تاديب - الدعوى التأديبية - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية - بيان المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأديبية منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المستولين عن المخالفات المالية حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة - الأصل أن القانون إذا استحدث ميعاد بتقديم الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد - أساس ذلك القياس على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المدني - يترتب على ذلك أن سقوط الدعوى التأديبية الذي عاد للشرع واستحدثه في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه في أول يولييه سنة ١٩٦٤

١ - أن الثابت من تقصى المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأديبية أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المستولين عن المخالفات المالية ، استحدث في المادة ٢٠ منه حكماً جديداً يسقط الدعوى التأديبية بعض خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة لم يكن مقرراً من قبل في القوانين التي تناولت الدعوى التأديبية التي ما كانت تستقط عن الموظف مهما طال الأمد وطالما كان الموظف في الخدمة وقد عدل للشرع عن هذا النهج في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قضى بعدم سقوط الدعوى التأديبية المتعلقة بالمخالفات المالية والإدارية على السواء وذلك بالنسبة للموظفين طول مدة وجودهم في الخدمة إذ نص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المذكور في المادة الثالثة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ونقله اليه وأضاف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - المادة ١٠٢ - مكرراً نصها " لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم في الخدمة وتسقط بعض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب كان " ثم عاد للشرع وأخذ بمبدأ سقوط الدعوى التأديبية بعض المدة

فخص في المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية — بالنسبة لمن لم يترك الخلعة — بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة . والنزاع المشرع في المادة ٦٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بهذا المبدأ مع تعديل في مدة سقوط الدعوى التأديبية تبعاً للتاريخ الذي أخذ به المشرع بدءاً لسريان مدة السقوط ، فجعلها سنة واحدة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب .

ومن حيث أن ما نص عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه من عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طول مدة وجودهم في الخلعة يعتبر — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — من الأحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يسرى بأثر حال ومباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بمضي الخمس سنوات عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ أنف الذكر .

ومن حيث أن الأصل أن القانون إذا استحدث ميعاداً بتقادم الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد وذلك قياساً على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون المدني وبهذه المثابة فإن سقوط الدعوى التأديبية الذي عاد المشرع واستحدثه في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مخالف للذكر لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من تاريخ نفاذه في أول يولييه سنة ١٩٦٤

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان المعلوم ضدهم من العاملين المدنيين بالدولة الذين لم يتركوا الخلعة بعد ، وكانت المخالفات المنسوبة إليهم سواء أكانت مالية أو إدارية قد وقعت في عامي ٥٤ ، ١٩٥٥ ولم يكن بذلك قد مضى عليها في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه — خمس سنوات ، فإن الدعوى التأديبية لا تكون بهذه المثابة قد سقطت الحق في إقامتها بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ولا يلحقها ثمة سقوط في ظل سريان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي انتهى العمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مخالف للذكر الذي استحدث سقوط الدعوى التأديبية بنفي المدة على غير ما كان يقضى به القانون رقم ٧٣ لسنة

١٩٥٧ وترتيباً على ذلك يبيناً سريان ميعاد سقوط الدعوى الذى قضت عليه المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وليس من تاريخ منابى عليه على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

اجازة دراسية

القضية رقم ١٠٣٠ لسنة ١٨ ق ٠ فى ٢٩/٥/٧٦

المستفاد من عبارة المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون المبعثات والجازات الدراسية أن مطالبة المصو انما تقتصر على المبالغ التى أنفقت عليه اتفاقاً فعلياً فى البعثة أو المرتبات التى صرفت اليه فعلاً فى حالة الاجازة الدراسية ان كان موظفاً - مقتضى ذلك أنه ليس فى حكم القانون ما يسوغ للإدارة أن تضيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ تصفها بأنها مصاريف إدارية - أساس ذلك أن جهة الادارة تؤدى وظيفة عامة فى سبيل خدمة التعليم فى الدولة ولا يقبل فى الفهم القانونى التسليم أن يرجع على المبعوثين بتكاليف قيامها بوظيفتها العامة .

اجازة مفتوحة

القضية رقم ٢٣٩ لسنة ٢١ ق ٠ فى ٢٤/٢/١٩٧٩

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط برئيس مجلس الادارة حق إيقاف العامل عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر - نص المادة ٥٧ من القانون سالت الذكر يعلم جواز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - قرار الوزير المختص بمنح العامل اجازة مفتوحة دون اجراء أى تحقيق مع العامل لايعلو أن يكون قرار وقف احتياطى عن العمل دون اتباع الاجراءات التى رسمتها المادة ٥٧ سالفه الذكر - اختصاص القضاء التأديبى بالفصل فيه الفاء أو تعويضاً - أساس ذلك تطبيق

اجراءات التحقيق

القضية رقم ٧٠٦ لسنة ١٤ ق في ١٨/٢/١٩٧٨

استلزام التشريعات التي تنظم تأديب العاملين المدنيين كاصل علم أن يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عموماً وأخصها توفير الضمانات التي تكفل للعامل الاحاطة بالاتهام الموجه اليه وابداء دفاعة وتقديم الأدلة وسماع الشهود وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتاً أو نفياً - علم تطلبها اتباع اجراءات محدودة في مباشرة التحقيق وفراغه في شكل معين - أساس ذلك - تطبيق :

توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة وتوجيه الاتهام للعامل المخالف كذلك في رسالة مكتوبة - استيفاء التحقيق مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساءلة الادارية .

اجراءات جوهرية

احالة للمحكمة التأديبية

بطلان الحكم

القضية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق في ٢٧/١٢/١٩٧٥

اعلان العامل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة وخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لحاكمته اجراء جوهرى - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقاً لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام الثابت انه لم يتم التقصى عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيهما قبل اعلانه للنعيابة العامة .

اجراءات ومواعيد الطعن امام المحاكم التأديبية

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٠ ق في ١٩/٢/١٩٧٧

القواعد والاجراءات وموايعد الواجب اتباعها امام المحاكم التأديبية -
بمصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة تصيح القواعد
والاجراءات وموايعد المنصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب
الأول منه عدا ما يتعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبة الاتباع عند
نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم
التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين بالقطاع العام - التظلم من قرار الجزاء يقطع ميعاد الطعن امام
المحكمة التأديبية - تطبيق .

احالة للمحكمة التأديبية

تخلف المتهم عن الحضور امام المحكمة التأديبية

التمضية رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق في ١٥/١١/١٩٧٥

اذا كان الثابت ان العامل المحال للمحكمة التأديبية قد احيط علما
بالدعوى التأديبية المقامة ضده واعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها وكانت
السبل مسيرة امامه للحضور بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ومع
ذلك لم يسبح الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لابطال توجه
دفاعه لا ضير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى وفصلت
فيها في غيبته - أساس ذلك ان الاستفادة من احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان حضور المتهم
جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل
فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة بتاريخ
الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي وصفها القانون .

ان الثابت في الأوراق ان الدعوى التأديبية في الخصوصية المسالفة قد
لقيت اول امرها امام المحكمة التأديبية لوزارة النقل والمواصلات حيث
مقيمت في جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٥ ق وقد عين لنظرها امام هذه المحكمة

جلسة ١٣ يونه سنة ١٩٧٣ وفيها حضر المتهم (الطاعن) وقرر أنه يعمل بهيئة البريد بالزقازيق وطلب اجلا للاطلاع وتقديم مذكرة بنفاعه ، وفي نهاية الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص ونفاذا لهذا اقرر أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمنصورة حيث قيدت فى جدولها برقم ٤٨ لسنة ١ ق وعين لنظرها أمامها جلسة السابع من أكتوبر سنة ٧٣ وأعلن المتهم بتاريخ هذه الجلسة فى الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر فى الرابع من أكتوبر سنة ٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد أرجأت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الادارية إعادة اخطار المتهم وفى الحادى عشر من أكتوبر سنة ٧٣ تلقت المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتابا أبان فيه ان الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته السابع من أكتوبر سنة ٧٣ المشار اليه لم يصله الا فى اليوم ذاته المعين لنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده الأمر الذى لم يستطع معه حضور هذه الجلسة ، واذ كان قد علم ان الدعوى قد حجزت للحكم لجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ٧٣ دون أن يتمكن من الاطلاع وابدى دفاعه وانتهى المتهم الى طلب فتح باب المرافعة فى الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ، وبجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ٧٣ حيث تخلف المتهم ثانية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم فى الدعوى بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال اسبوع وفى هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه فى غيبة المتهم واذ كان الالابى بجلاء من الاستعراض سائف البيان أن المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده كما أعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها سواء أمام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل والمواصلات أو أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة التى أحيلت اليها للاختصاص وإن السبل كانت ميسرة أمامه للحضور أمام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه أو بوكيل عنه لئدفع ما أسند اليه ودرء المسألة عنه بيد أنه لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لابتداء أوجه دفاعه فيها وتقديم الأدلة والبراهين التى تشهد على براءة ساحته مما نسب اليه - اذ كان الأمر ما تقدم - فمن ثم لاضير على المحكمة للتأديبية ان هى سارت فى نظر الدعوى على الوجه بادى الذكر وفصلت فيها فى غيبته اذ استفاد من استقراء أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق فى الخصوصية المطروحة ان حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطاً لازماً للفصل فى الدعوى التأديبية وإنما يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت مهياة لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة

انتى عينت لنظرها بالوسيلة التى رسمها القانون ولاوجه لما أثاره المتهم (الطاعن) من ان المحكمة لم تخطره بالجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك انه فضلا على أن واقع الحال لايسانده اذ - الثابت باقراره أنه قد أعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لتنظر الدعوى وهو السابع من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحا أن هذا الاعلان قد بلغه متأخرا فى ذات يوم الجلسة فقد كان لزاما عليه أن يتابع سواء بنفسه أو بوكيل عنه سير اجراءات الدعوى التديبية المقامة ضده الى أن يفصل فيها اذ ليس ثمة مايلزم المحكمة بأن تخطره بكل جلسة حددتها لتنظر هذه الدعوى بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى أخرى ، واذا كان المتهم قد قصر فيما هو واجب عليه وكان ذلك متاحا له فمن ثم لا يقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محاكمته قد - تمت صحيحة وفقا للقانون .

احالة للمحكمة التأديبية

القضية رقم ٨٩٨ لسنة ٢٣ ق فى ١٨/٣/١٩٧٨

اعلان المحال الى المحكمة التأديبية بتقرير الاحالة وتاريخ الجلسة اجراء جوهرى رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من اتمامه - نص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ على أن يكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - عدم الاعلان أو الاخطار على هذا النحو يترتب عليه وقوع بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه - اساس ذلك - تطبيق .

احالة للمحكمة التأديبية

حق الدفاع

القضية رقم ١١٤١ لسنة ١٨ ق فى ٢٤/٤/١٩٧٦

نص المادة ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ٥٨ على أن تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه وعن جزء الاتهام عنه - مقتضى ذلك أن اغفال اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسير فى اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر بناء على هذه - الاجراءات الباطلة - مثال .

اختصاص الجهة الادارية مرة التحقيق

جزء مقنع

القضية رقم ٨٨٤ لسنة ١٩ ق في ١٨/٣/١٩٧٨

(١) اختصاص النيابة الادارية بمباشرة التحقيق مع العامل - ليس ثمة الزام ان تباشره في جميع الأحوال - وما وكل اليها من اختصاص باجراء التحقيق لا يسلب الجهة الادارية حقها في التحقيق مع موظفيها ما دامت اتاحت للعامل كل الفرص لبدء دفاعه واستوفى التحقيق مقوماته - أساس ذلك - تطبيق .

(ب) نقل العامل قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه استنادا الى نتيجة التحقيق اننى صدر من أجلها الجزاء مدونا على ذات المذكرة التى حملت تلك النتيجة دون افصاح عن الوظيفة المنقول اليها أو تحرى مدى احتياجات العمل المنقول اليه أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها - لا يعتبر ذلك نقلا مكانيا وانما يستتر في الواقع جزاء تأديبي .

اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاء

القضية رقم ٢٨٤ لسنة ١٧ ق في ٧/٤/١٩٧٩

نص المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٦١ على تخويل المحافظ - في دائرة اختصاصه السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي وفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصاتها في حدود اختصاص الوزير - علم اختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة - أساس ذلك : اذا ناط المشرع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (اصالة أو تفويضا) وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة - تطبيق .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ٤٢٢ لسنة ٢١ ق في ١٩٨٠/٥/٣١

المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو إمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل أو العاملين الحاليين الى المحاكم التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم - نتيجة ذلك : ان الممول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسب انهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى - أساس ذلك - تطبيق .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضيتان رقما ٥٩٣ لسنة ٢٠ ، ١٠٦ لسنة ٢٣ ق في ٧٩/٢/٣

المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو إمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى العامل وليس مكان عمل العامل عند اقامة الدعوى التأديبية ومن ثم فان نقل العامل بعد ارتكابه المخالفة الى جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى لا يحول دون اختصاص المحكمة التي تتبعها الجهة الأولى في محاكمة العامل - أساس ذلك نص المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

اختصاص المحكمة التأديبية

القضيتان رقما ٩٢١ ، ٩٢٢ لسنة ٢١ ق في ٧٩/١/٦

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ اذ قضت باختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الطعون المتعلقة بقرارات الفصل من الخدمة التي توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - صدور قرار بفصل أحد العاملين قبل العمل بهذا القانون والظن فيه أمام المحاكم المدنية والحكم برفض الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وصدور حكم من محكمة الاستئناف بتاريخ لاحق لتاريخ نفاذ القانون المشار اليه يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - قيام المدعى بالطعن في هذا القرار أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة - اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن والفصل فيه رغم صدور حكم محكمة الاستئناف المشار اليه والذي لا يحوز أية حجية أمام محاكم مجلس الدولة لصدوره متجاوزا الاختصاص الولائي للمحاكم العادية بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ المشار اليه .

اختصاص المحكمة التأديبية

جزء الفصل

القضية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩ ق في ١٤/٢/١٩٧٦

انه ولئن كان قرار الفصل المطعون فيه قد صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي أنشأ نظام الطمن في جزاءات الفصل أمام المحاكم التأديبية فإنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة التأديبية من التصدي للفصل فيه - لوجه القول بأن قرار الفصل هذا قد وئد محصنا غير قابل للطعن بالالغاء باعتباره صادرا قبل انشاء هذا النظام قياسا على حالة عدم اختصاص القضاء الاداري بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٤٦ بانشاء مجلس الدولة - أساسى ذلك أن هذا القانون انما استحدث لأول مرة طلب الغاء القرارات الادارية أمام محكمة القضاء الاداري وكان مقتضى ذلك أن لا ينطلف هذا الحق المستحدث على ما صدر من قرارات ادارية نهائية قبل تاريخ العمل بهذا القانون في حين أن القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ المشار اليه أسند بعض الاختصاصات التي كانت منوطه بالمحاكم العادية الى المحاكم التأديبية وهو بهذه المثابة يعد من القوانين المعدلة للاختصاص ومن ثم يسرى حكمه على مالم يكن قد فصل فيه من القضايا اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

اختصاص المحكمة التأديبية

القضية رقم ١٣٢٦ لسنة ١٨ ق في ٥/١١/١٩٧٧

نص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ على اعتبار أحكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للفترتين ثانيا وثالثا منها نهائية غير قابلة للطعن ما عدا الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا - تحصن أحكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها لا ينصرف الا الى الأحكام التي عنانها المشرع في المادة سالفه الذكر دون سواها - تطبيق : قضاء المحكمة التأديبية في ظل الفصل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي بصدد نظر

طعن العامل في جزاء الفصل الصادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص بإلغاء جزاء الفصل من الخدمة ومجازاته على الرغم من أن أمر تأديبه لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانوني كما أن نظام العاملين بالقطاع العام لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل الجزاء الذي توقعه السلطة الرئاسية على أحد العاملين - خروجها على حدود اختصاصها - ينتفى عن قضائها وصف الأحكام التي كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك •

• اختصاص المحكمة التأديبية

غصب الجهة الإدارية لسلطة المحكمة التأديبية

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٩ ق(١) في ١٥/١/١٩٧٧

(أ) طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائي فإنه يمتنع على الجهة الإدارية أن توقع عقوبة على المحال للمحاكمة التأديبية أساس ذلك •

(ب) تختص المحكمة التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية التي تحيلها النيابة الإدارية كما تختص بدعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فتراقب بذلك صحة هذه القرارات - لا يصح للمحكمة التأديبية أن تخلط بين الولايتين - أساس ذلك •

(١) يراجع حكم المحكمة بجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ في

القضيتين رقمي ٩٦٣ و ٩٧٤ لسنة ١٥ ق •

اختصاص المحكمة التأديبية

فترة اختبار

القضية رقم ٤٠٧ لسنة ٢١ ق فى ١٩٨٠/٦/٢٨

انهاء خدمة العامل لثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار - لا يكفى وحده سندا للقول بان جهة الادارة قد قصدت تأديبه طالما أنه ليس ثمة ظروف وملابسات أخرى تقطع فى تحول الجهة الادارية عن مجال تقدير مدى صلاحية العامل خلال فترة الاختبار للاستمرار فى الخدمة الى مجال تأديبه باستهدها مجرد النكاية به - تصلى المحكمة التأديبية للفصل فى مدى مشروعية هذا التقدير - خروج المحكمة التأديبية عن حدود اختصاصها المقرر بالقانون اختصاص المحاكم الادارية عملا بنص المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أساس ذلك - تطبيق .

اخطار بالتحقيق

القضية رقم ٦٥٣ لسنة ٢٠ ق فى ١٩٧١/١١/١٧

المادتان ٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية أوجبتا على النيابة الادارية اخطار الوزير أو الرئيس الذى يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التى يتبعها العامل - عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان أساس ذلك : ان الغاية من اجراء هذا الاخطار هى أن يكون رئيس العامل على بينة بما يجرى فى شأنه فى الوقت المناسب ومن ثم وانحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الادارة وحدها تمكينا لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقق صالح العمل - اغفال هذا الاجراء لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين أو الانقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يعد من الشروط الجوهرية التى يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعاملين التمسك به .

ارتباط الدعوى الجنائية والتأديبية

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ ق في ٧٩/١١/٢٤ (١)

مفاد المادتان ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ ، ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ ان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

اذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذ لها أن تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والمعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفصل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه — ولها أن تتصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان أثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما أن ما تنتهى اليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى — لا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى للمحكمة أن تكييف الوقائع المنسوبة الى العامل بحسب ما تستظهره منها وتخلع عليها الوصف الجنائى التسليم بنية النظر فى تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

(١) انتهت المحكمة الى ذات المبدأ فى أحكامها الصادرة فى الطعون أرقام

٩٨٥ لسنة ٢٠ ، ٣٥١ ، ٣٩٩ لسنة ١٨ ، ٩٨٣ لسنة ٢٠ جلسة

١٨/١١/١٩٧٩ ، ١٠٣٨ لسنة ١٨ ، ٩٨٤ لسنة ٢٠ جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩ ،

٥٦٨ لسنة ٢٣ جلسة ١٢/٢/١٩٧٩ يراجع الحكم الصادر فى الطعن

رقم ١١٧٨ لسنة ١٨ جلسة ٢٧/٦/١٩٧٦

استثناء من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩

بطلان عريضة الدعوى

فصل من الخدمة

القضية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩ ق في ١٥/٥/١٩٧٦

(أ) النعى ببطلان عريضة الدعوى المطروحة أمام المحكمة التأديبية لعدم التوقيع عليها من محام غير سديد - أساس ذلك أن المحاكم التأديبية لم تكن في حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة (الذي أقيم المسمى في ظله دعواه المائلة) من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التي أوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس - يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من قانون اصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٩ المشار اليه لم تحدد المحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية كما أن جدول المحامين المشتغلين المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ٦٨ باصدار قانون المحاماة لايشتمل على قسم خاص بالمحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية .

(ب) قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي بعزل أحد العاملين من الدرجة التاسعة بالهيئة - عدم جواز النعى بانعدام هذا القرار بمقولة صدره من رئيس مجلس ادارة الهيئة غصبا لسلطة المحكمة التأديبية صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن - أساس ذلك أن الواضح من نصوص قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أن العاملين بالهيئات العامة انما يخضعون كأصل عام في شئون التوظيف الى الأحكام المنصوص عليها سواء في قرار انشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الادارة والثابت من استقراء لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٠ لسنة ٦٨ أن الهيئة قد استثنيت من أحكام القانون

رقم ١٩ لسنة ٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة اذ نصت اللائحة على أن لرئيس مجلس الادارة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلى أدنى الدرجات حتى الدرجة الثامنة ومن ثم تكون اللائحة سائلة الذكر فيما تناولته من أحكام فى مجال التأديب مطابقة للقانون ولو انطوت على مغايرة لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ المشار اليه .

استقالة

تكليف المهندسين

القضية رقم ٩٤٩ لسنة ٢٣ ق فى ١٣/٥/١٩٧٨

صلور قرار تكليف المهندس فى ظل سريان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - علم تنفيذه نظرا لتجنيده الا من ١٩٧٦/٦/٢ - صلور القانون رقم ٥٤ لسنة ٧٦ فى شأن المهندسين المصريين .خريجى الجامعات والمعاهد المصرية والعمل بأحكامه من ٧٦/٦/٢٤ والفاؤه للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ حظرت على المهندسين المقيدىن والكلفىن وقت العمل بأحكام القانون الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ٦ سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المقررة قانونا ما عدا الاستقالة سواء صريحة أو ضمنية فتعتبر كأن لم تكن - امتناع المهندسين عن تنفيذ قرار التكليف يشكل مخالفة تأديبية فى حقه لا حجة فى الاستناد الى أن الجهة الادارية لم تبت فى طلب الاستقالة المقدمة منه خلال ثلاثين يوما وبالتالى تعتبر استقالته مقبولة - أساس ذلك - استقالة المهندس المكلف تعتبر بحكم قانون التكليف السابق والحالى كأن لم تكن .

استيلاء على المال العام

ذمه وامانة

علامة الجزء

القضية رقم ٥١٣ لسنة ٢١ ق فى ١٧/٤/١٩٧٦

اذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ادانة العامل فيما نسب اليه من استيلائه على بعض قطع الحديد للملوكة لشركة النحاس فان الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون عندما انتهى الى عدم ثنائىب جزاء الفصل مع المخالفة

التي اقترفها العامل » - توقيع جزاء الفصل على العامل في هذه الحالة يتناسب عدلا وقانونا مع ما اقترفه العامل - أساس ذلك ان ما ثبت في حق العامل ليس من الذنوب البسيطة بل كان ذنبا جسيما يتعلق بالنزعة والأمانة وهما صفتان لاغنى عنهما في العامل اذ لاقتدهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء الذي استولى عليه .

اسئلة ايجائية

تاديب اعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصل

القضية رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق فى ١٩٧٨/١٢/٩

(أ) نص المشرع فى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار نظام السلكن الدبلوماسى والقنصل على أن يرأس وزير الخارجية مجلس التاديب المنصوص عليه فى المادة (٣٠) منه - رياسه وزير الخارجية للمجلس المذكور قبل حلفه اليمين القانونية طبقا لحكم المادة ١٥٥ من الدستور التى أوجبت أن يؤدى الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين المنصوص عليها فى هذه المادة ليس من شأنه بطلان تشكيل مجلس التاديب - أساس ذلك : لا يوجد ثمة نص يقضى ببطلان أحكام مجلس التاديب لهذا السبب - تطبيق .

(ب) تولى رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع عضو السلك الدبلوماسى أمانة مجلس التاديب - حضوره مجلس التاديب ليقدم الأوراق والمعلومات اللازمة وتدوين محضر مجلس التاديب دون أن يكون عضوا فيه وعدم اشتراكه فى مداولته بما يخل بتشكيله - لا يتطوى ذلك على ما يخل بسرية المحاكمة - لا أساس للدفع ببطلان تشكيل مجلس التاديب لهذا السبب - تطبيق .

(ج) اشتراك من ليس عضوا بالسلكن الدبلوماسى والقنصل فى عضويه إحدى اللجان المشكلة لاستكمال بعض نواحي التحقيق فيما أسند الى عضو السلك الدبلوماسى للافادة من خبرته واستظهار المخالفات ابتغاء كشف حقيقة ابعادها وعلى سلامتها لا يؤدى الى بطلان التحقيق - أساس ذلك : ان الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على البطلان - خلا القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار نظام السلكن الدبلوماسى والقنصل من نص يقرر بطلان التحقيق فى هذه الحالة تطبيق .

(د) لا اعتداد في مجال تعيب التحقيق القول بان المحقق سار على توجيه أسئلة إبحائية الى الشهود لايصح والحال هذا أن يتخذ من طبيعة السؤال ذريعة لازالة الأثر القانوني للتحقيق - أساس ذلك - تطبيق .

اعادة الى الخدمة

فصل بغير الطريق التأديبي

القضية رقم ٣٤١ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٦/٦/٥

إذا كان ما نسب الى العامل من تقاعس في توريد المبالغ المحصلة لحساب الشركة لم يكن القصد منه اختلاسها بل استخلاص حقه في مبلغ العمولة المحكوم له به على الشركة فإن قرار فصله بغير الطريق التأديبي يكون مخالفا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي - أساس ذلك أن مسلك هذا العامل وإن كان يستوجب المخالفة التأديبية إلا أنه لا ينطوي على جريمة جنائية حسبما ذهبت اليه النيابة العامة كما لا يمثل اضرارا جسيما بمصلحة الشركة - يترتب على ذلك أحقيته في أن يعود الى الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعادة العاملين المدنيين المتصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم وأن تسوى حالته وفقا للقواعد الموضوعية التي تضمنها هذا القانون .

اكراه مبطل للاقرار

القضية رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠ القضائية جلسة ٢٢ من فبراير
سنة ١٩٧٥

- تجريح الشاكية لايجب لأن دورها يقف عند التبليغ بالشكوى -
- اكراه - اختلاف مدلول الاكراه المبطل للاقرار عن مجرد الخشية .

ان القرار الصادر بفصل ابنة المدعى قد استخلص ما اسند اليها استخلاصا سائفا وسليما من الاقرار الذى كتبتة ووقعته والذى تضمن تفصيلا كاملا لوقائع الموضوع ، ولاشك ان مثل هذا الاقرار يفضى تماما عن اجراء أى تحقيق آخر ، اذا فيه اقرت الطالبة المذكورة بما يكشف عن اعوجاج شديد فى السلوك لا تؤمن معه على الاستمرار فى الدراسة بالمعهد المذكور ليس فقط حفاظا على سمعة المعهد وانما تصونا لزميلاتها من النهج الذى تسير فيه ، سيما وقد بان من الاقرار المشار اليه انها اصطحبت طالبة أخرى معها واشركتها فى مغامرتها ، ولا جدال ان مثل هؤلاء الطالبات يجب اخذهن بالقدر اللازم من الشدة أملا فى ردعهن ومنعهن من الانطلاق فى هذا الطريق الذى يتنافى تماما مع الدين ومع البيئة المصرية والقول بغير ذلك ، وأخذ مثل هذه الأمور بالدين والتساهل لاشك يؤدى الى اضرار بالغة سواء - بالنسبة للعلم والتعليم أو بالنسبة للأسرة والمجتمع ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تجريح الشاكية للتشكيك فى الواقعة التى أبلغت عنها ، ذلك لأن دور الشاكية وقف عند حد التبليغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السيرة وتعد انحرافا شديدا للسلوك المألوف ، فإيا كان الرأى فى السلوك الشخصى للشاكية ، فليس من شأنه ان يؤثر بفاوته فى ثبوت الواقعة التى أبلغت عنها ، اذ المراد فى النهاية هو ثبوت الواقعة من عتمة بغض النظر عن شخص المبلغ مجهولا كان أو معروفا ، منحرفا أم مشهورا له بالاستقامة ، فكثير من الانحرافات يكون مصدر التبليغ عنها شكوى من مجهول ويكشف الفحص عن قيام ما يؤكد صحة الوقائع التى تضمنتها الشكوى ، كذلك تطرح المحكمة كل الاعتبارات التى ساقها المتعنى للتشكيك فى مدلول الاقرار الذى كتبتة زميلتها ، ذلك ان كلا من الاقرارين قد اتفق فى جوهره وهو توجه الطالبات الثلاث الى منزل اختلين فيه مع غرباء كما انه ليس صحيحا ما رده المدعى وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من أن الاقرار الذى كتبتة ابنة المدعى كان وليد اكراه مرده الرهبة من الموقف أمام المسئولين بالمعهد ومنهم وكالة المعهد التى توصلت بطريق الخديعة الى استكتابها للاقرار ، ذلك لأن - الطالبة المذكورة ارتضت

كتابته وكون هذا الاقرار قد تم في حضور السادة عميد المعهد ووكيلة المعهد والأخصائية الاجتماعية لا يعنى أن يكون شابه اكراه أدبى اذ أن المركز الوظيفى لهؤلاء وما له من سلطان فى نظر طالبات المعهد لما يسبغة على أصحابه من اختصاصات لا يعد اكراها ما دام لم يمتد الى الطالبة بالأذى المادى والمعنوى ، ومجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاقرار لامعنى ولا حكما اذ لا يمكن ان يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة الطالبة المذكورة من ذلك السلطان حين كتبت اقرارها ، فالنفوذ الأدبى فى ذاته لا يكفى وحده ما لم يقترن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير مشروع وغنى عن القول ان مسلك وكالة المعهد فى تكليف الطالبة المذكورة بكتابة اقرار مما سبق ان القته على مسامعها شفويا ، هو المسلك الواجب بحكم وظيفتها فى القيام على تنفيذ لوائح المعهد وتحقيق المصلحة العامة المقصودة من هذه اللوائح ، فهذا التكليف مشروع فى الوسيلة والغاية معا .

التماس اعادة النظر

طنن فى حكم المحكمة التأديبية

المقضية رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق فى ١٦/١١/١٩٧٧

خضوع الطنن بطريق التماس اعادة النظر فى الأحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية فى الدعوى التأديبية المبتدأة لقانون الاجرمات الجنائية بوصف ان هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية-خضوع الطنن بطريق التماس اعادة النظر فى الأحكام التى تصدر فى دعاوى الغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو فى الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لاحكام قانون المرفوعات المدنية والتجارية باعتبار أن هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل ، وبحسب طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم الى قضاة اللغاة .

الزام العامل بمبالغ بسبب المخالفة التأديبية

القضية رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق في ١٤/٦/١٩٨٠

اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية - يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الادارية قد أوقعتة على العامل أو أن يكون قد قدم إليها على استقلال وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء - أساس ذلك - تطبيق .

العزل

انهاء الخدمة

القضية رقم ٥٧٣ لسنة ٢١ ق في ٤/٢/١٩٧٨

وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية بالتطبيق لنص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا يشمل الا العقوبة التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يتعداها الى الآثار الأخرى سواء كانت من روابط القانون الخاص أو من روابط القانون العام سواء كانت روابط مدنية ادارية - وجوب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية توقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انهاء خدمة الموظف طبقا لقانون نظام موظفي الدولة أو في القواعد التشريعية المنظمة لشتون عمال اليومية المداعين - أساس ذلك : ان لكل من المجالين الجنائي والاداري أوضاعه وشروطه وأحكامه الخاصة وليس ثمة تلازم بين آثارهما في جميع الأحوال - عدم جواز تعديل أحكام القواعد المنظمة للوظيفة العامة في مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفيت أوضاعه وشروطه - تطبيق : الحكم على عامل يومية دائم لارتكابه جريمة جنائية وإدانته عنها تعد سببا كافيا لانتهاء خدمته بغض النظر عن العقوبة التي وقعها الحكم المحكوم عليه - بوقف تنفيذ الحكم وبوقف العمل بالانوار الجنائية المترتبة عليه .

المحكمة المختصة بمنازعات العاملين بشركات القطاع العام

تکلیف قانونی شرکتات القطاع العام

قرارداد انجمنی

القضية رقم ٤٣٢ لسنة ٢٣ ق في ٧٩/١/٢٧

(أ) شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في نطاق هذا القانون علم اعتبارها أجهزة حكومية أو هيئات عامة أو مؤسسات عامة انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين فيها - اختصاص القضاء العالى كاصل عام بالفصل فى منازعات العمل التى تنشأ بين الشركات المذكورة والعاملين فيها - أساس ذلك - تطبيق *

(ب) القرار الإداري هو انفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة - صدور القرار من جهة إدارية لا يسبغ عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلقه بإدارة شخص معنوي خاص يخرج من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري - لا يجوز اعتباره من القرارات الإدارية الصادرة في شأن أحد الأفراد والتي تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بنظرها - أساس ذلك .

١٠ تطبيق : مستورد قرايوا وزير التجارة الدولية للاستصلاح الأراضي . ينقل
١١ احمد الغامدي باحفي شريكه في القطاع العام في صندوقه من الخويز
١٢ سبوحه كذا ولما عمل بمؤولة لمسلو قمار كذا القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٤
١٣ نبالي بكون ان نظام الغامدي ببالطريق الى المستطاه راجع الى شرق العقار
١٤ لا يحد من اثار المستطاه بالغامدي في نشر كذا القطاع العام والعمومي
١٥ P. لوصف مسلكه وانه لقا بانظر على فيه النظر الى المعلومات المتوفرة
١٦ في ١٩٨٤ من قبل الغامدي . ولما في العقار ببلد لعا ولما

انقضاء الدعوى التأديبية بالوفاة

القضية رقم ٧٤ لسنة ٢٠ ق فى ١٥/١٢/١٩٧٩

وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العامل أثناء نظر المحاكمة التأديبية سواء أكان ذلك أمام المحكمة التأديبية أم المحكمة الادارية العليا امتداء بما تنص به المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الوفاة قد حدثت قبل الفصل نهائيا فيما نسب الى العامل .

انتهاء الخدمة

عذر قهرى

القضية رقم ٣١٩ لسنة ٢٣ ق فى ٣/١٢/١٩٧٧

العذر القهرى المانع من انتهاء الخدمة « العذر القهرى المانع من انتهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام » هو العذر الذى يبلغ حد من القوة بحيث يضطر العامل الى الانقطاع عن العمل بغير رغبة منه - أساس ذلك - تطبيق .

انتهاء الخدمة

القضية رقم ٦٤٣ لسنة ١٧ القضائية جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٥

قرار انتهاء خدمة العامل بشركة من شركات القطاع العام لا يعتبر قرارا تأديبيا خروجه عن اختصاص المحاكم التأديبية أساس ذلك - مثال .

ان اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لحكم لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى صدر فى ظلها القرار المطعون فيه مناهض بغض النظر عن عدم دستورية المادة ٦٠ منها وهو تعلق المنازعة بقرار تأديبي . ولما كان قرار انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر منطويا على جزء تأديبي وفقا لحكم البند السابع من المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة ، فانه بهذه المثابة يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ولقد اخذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بنات الأوضاع التى سبقته فى خصوص انتهاء

الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سببا لانتهاء الخدمة وليس جزاء تأديبيا على ما نص عليه البند السابع من المادة ٦٤ منه ، وجعل هذا النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطا ايضا بفكرة الجزاء التأديبي دون سواء من أسباب انتهاء الخدمة .

انهاء الخدمة بسبب الحكم بعقوبة جنائية

القضية رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ ق في ١٩٧٦/٢/٦

انهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيمة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ لا يعد من قبيل الفصل التأديبي - يستوى في ذلك أن يكون انتهاء الخدمة وجوبيا اذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة النفاذ أو كان انتهاء الخدمة جوازيا اذا كانت العقوبة الجنائية موقفا تنفيذها - أساس ذلك أن انتهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة المذكورة دون تطلب توافر أركان الجريمة التأديبية أو تطلب قيام السبب المبرر للتأديب بما مؤداه . اختلاف طبيعة انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب المادة ٦٤ سالف الذكر أكدت هذا الفهم اذ عدت حالات انتهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ونصت في الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي أوردتها الفقرة السادسة المذكورة مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الواردة في الفقرة الثالثة - يترتب على ذلك أن محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائيا بالفصل في قرار إنهاء خدمة العامل للحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والامانة .

بعضات

تعيين تحت الاختبار

القضية رقم ١٠٥٦ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٨/١/٢٨

(١) وضع الموظف تحت الاختبار لمدة سنة لا يكون الا في حالة التعيين لأول مرة اذا كان للموظف مدة خدمة سابقة تزيد عن الفترة الزمنية المقررة للاختبار فلا يستتبع ذلك وضعه مرة أخرى تحت الاختبار - بهان ذلك - تطبيق .

(ب) مساواة الموظف المبعوث من كل الوجوه بالموظف القائم فعلا على أعباء الوظيفة - استمرار بقاء الموظف المبعوث ببعثته الى ما بعد انتهاء فترة الاختبار المقررة قانونا يحمل في طياته توافر التأهيل والاستعداد اللازمين لتحمله مسئولية الوظيفة العامة لامجال لاشتراط وضعه تحت الاختبار بعد عودته من البعثة - بيان ذلك - تطبيق .

تأديب

حلول في الاختصاص بتوقيع الجزاء

القضية رقم ٦٥٨ لسنة ١٤ ق في ١٩٧٦/٥/٢٢

اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الأولى في القيام على شئون المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه فان الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التي صار العامل تابعا لها أخيرا وذلك نتيجة حلولها محل الجهة الأولى في اختصاصاتها - مثال - انتقال سلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة الى ادارات المرور والعاملين فيها بالمحافظات الى مديري الأمن بالمحافظات اعمالا لقرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يترتب عليه أن يصبح لمديري الأمن سلطات رؤساء المصالح على العاملين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها سلطة التأديب اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٤ وبالنسبة الى المخالفات التي تقع منهم بعد هذا التاريخ وكذلك ما يكون قد ارتكب من مخالفات قبله وذلك نتيجة لحلول مديريات الأمن محل مصلحة الشرطة في اختصاص التقييم على مرفق المرور في المحافظات .

تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

القضية رقم ٥٥٣ لسنة ١٩ ق في ١٩٨٠/١/٢٦

عضو هيئة التدريس بالجامعة - تأديبه يتعقد للسلطات التأديبية المختصة بالجامعة وحدها - القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ بشأن تنظيم الجامعات نظم أحكام التأديب لأعضاء هيئة التدريس تنظما خاصا سواء في سلطاته أو في جزاءاته ولم يعقد للمحاكم التأديبية ثمة ولاية تأديبية على هؤلاء الأعضاء - احالة النيابة الادارية عضو هيئة التدريس بالجامعة لمحاكمته تأديبيا أمام المحكمة التأديبية لا يترتب أي أثر قانوني ولا تنفيد المحكمة أو رئيس الجامعة بهذه الاحالة طالما أن أمر تأديب عضو هيئة التدريس لا يتصل بمجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس الا بقرار من رئيس الجامعة . أساس ذلك تطبيق .

تأديب الأطباء

القضية رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠ ق في ٧٩/١٢/٨

المادة ١٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ٤٩ بإنشاء نقابات نقابات المهنة الطبية تقضى بان يحاكم أعضاء النقابة العاملون بالحكومة عما يقع منهم بسبب مزاولتهم مهنتهم من مخالفات تتعلق بجهاتهم الحكومية أمام مجلس النقابة - هذه المادة تعتبر ملغاة قانونا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٦٩ بشأن نقابة الأطباء والذي نظم الباب الخامس منه النظام التأديبي لأعضاء نقابة الأطباء بما لا يحول دون اختصاص السلطات التأديبية المنصوص عليها في قوانين العاملين في تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم وذلك دون إخلال بحق النقابة في النظر في أمرهم عن هذه المخالفات وتوقع عليهم الجزاءات المنصوص عليها في قانون النقابة والتي تتلاءم مع صفتهم النقابية .

تأديب العامل العام أو المتدرب

القضية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٩/١/٦

انطأ المشرع في المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالسلطات التأديبية في الجهات التي يعار إليها العاملون المدنيون بالدولة أو ينتدبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو نديهم - عدم اختصاص الجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أن تنظر فيما اقترفه أثناء اعارته أو نديه من مخالفات - هذا الحكم لا يتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يعار إليها العامل أو ينذب للقيام بالعمل فيها تملك قانونا توقيح جزاءات تأديبية على العاملين المحالين إليها أو المتدربين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الأصلية التي يتبعونها - نتيجة ذلك : اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يعار إليها العاملون المدنيون بالدولة أو ينتدبون للقيام بالعمل بها أن توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب سلطات الجهات الأصلية التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الأصلي - أساس ذلك - تطبيق : جميعات تعاونية - خضوع

علاقة العمل التي تربط الجمعيات التعاونية بالعاملين بها لأحكام القانون الخاص — لا تستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص فى أن توقع على العاملين المعارين إليها من الجهات الحكومية أو العامة الجزاءات التأديبية ، اختصاص الجهة الأصلية التي يتبعها هؤلاء العاملين بتأديبهم عن المخالفات التي يرتكبونها خلال مدة إعارتهم أو ندبهم .

تأديب العاملين بهيئة قناة السويس

انظن رقم ٦٤٧ لسنة ١٥ ق فى ٢٠/١١/٧٦

العاملون بالهيئات العامة لا يخضعون فى تأديبهم لقانون العاملين المدنيين بالدولة الا فيما لم ينص عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة أو فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يتبعها مجلس إدارتها — فطريق — تأديب العاملين بهيئة قناة السويس وفقا لقرار مجلس إدارتها رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة عمال هذه الهيئة .

تأديب المأذونين

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٢٣٣ لسنة ٢٢ ق فى ٤/٢/١٩٧٨

اعتبار المأذون من الموظفين العموميين — وظائف المأذونين لم ترد فى الموازنة العامة — عدم سريان المادة (٦٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي حددت أحوال سقوط الدعوى التأديبية على الدعاوى التأديبية التي تقام ضد المأذونين شأنها فى ذلك شأن باقى أحكام النظام المذكور أساس ذلك ان تنص المادة ٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون المشار اليه على أن أحكامه — لا تسرى على العاملين فى الجهات التي حددتها حصرا المادة الأولى منه ممن يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة العامة — عدم ورود نص فى لائحة المأذونين يقرر سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون أثناء عمله نتيجة ذلك : عدم سقوط الدعوى التأديبية التي تقام على المأذون — تطبيق .

تتبع الخالف بعد انتهاء الخدمة

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٩٧٩ لسنة ١٩ ق فى ١٩٨٠/٥/٣

نص المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ على سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة مؤدى ذلك ان القانون استحدث ميعاد التقادم وان هذا الميعاد لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٤ فى الاول من يوليو سنة ١٩٦٤ - نص المادة ٦٦ المشار اليها سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات جاء مطلقا دون ثمة تفرقة بين الدعوى التأديبية التى تنطوى على مخالفات ادارية وتلك التى تنطوى على مخالفات مالية - مقتضى ذلك سقوط الدعوى التأديبية ايا كانت طبيعة المخالفة ادارية كانت ام مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوعها - ليس ثمة تعارض بين هذا النظر وبين ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون سالف الذكر من جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق الخزانة ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء خدمة العامل وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها - لكل من هاتين المادتين مجالها المحدد - أساس ذلك - تطبيق .

تحقيق

لجنة ثلاثية

القضية رقم ٤٠٤ لسنة ٢٣ ق فى ٧٩/١٢/١

الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من نظام العاملين بانقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بانه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا - هذا التحقيق يجب أن يكون سابقا على عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية اذا مارأت السلطة الرئاسية أن المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله حتى يكون هذا التحقيق تحت نظر اللجنة عند بحث أمر العامل وإبداء رأيها بشأنه - التحقيق الذى تجريه اللجنة بمعرفة لا يفتى عن التحقيق المتخصص عليه فى المادة ٤٧ المشار اليها - أساس ذلك .

تغلف المتهم عن الحضور للتحقيق

حق الدفاع

القضية رقم ٨٧ لسنة ٢١ ق فى ١٢/٤/١٩٨٠

استدعاء الموظف للتحقيق معه فى مخالفات منسوبة اليه - عدم انكار العامل استدعاءه للتحقيق - اعتبار ذلك تسليما بصحة حصول هذا الاستدعاء - تفويته بذلك فرصة الدفاع عن نفسه واهداره ضمانات أساسية خولها له القانون - جهة الادارة فى حل من توقيع الجزاء عليه بما لديها من أدلة ثبوت ضده - أساس ذلك - تطبيق .

تسبب الأحكام التأديبية

القضية رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق فى ٢٢/٥/١٩٧٦

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق الى ادانة مطعون ضده فى المخالفات التى أسندت اليه بتقرير الاتهام فان الحكم إذا ما قضى ببراءة المذكور يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله - أساس ذلك أن ما ثبته الحكم المطعون فيه من ادانة المطعون ضده يتناقض مع النتيجة التى انتهى اليها .

تشكيل المحكمة التأديبية

وقف عن العمل

القضية رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق فى ١٥/١٢/١٩٧٩

(أ) الاشارة بصورة الحكم المطبوعة الى تشكيل المحكمة التأديبية التى أصدرت الحكم تشكيلا رباعيا بالمخالفة لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ ماديا لا يبطل الحكم طالما ان مسودة الحكم الأصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا .

(ب) صدور قرار بايقاف العامل عن العمل لمصلحة التحقيق مع وقف صرف نصف راتبه خلال فترة الوقف - إعادة العامل الى عمله بعد ذلك مع صرف نصف راتبه الذى أوقف صرفه - قيام العامل

بالطعن على قرار وقفه عن العمل - لا يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة بعد أن أعيد الطاعن الى عمله وصرف له ما سبق وقفه من مرتبه - أساس ذلك انه رغم عودته لعمله وصرف نصف راتبه الموقوف فانه يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تمت خلال حياته الوظيفية وتمثل مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بفض النظر عن آثاره .

تصرفات مسلكية

القضية رقم ٥١٨ لسنة ١٩ ق في ١٢/٧/١٩٧٤

قيام العاملة بالتمثيل في أحد الأفلام أو احتسابها القهوة والتدخين بمقر العمل ، كلها أمور لا تنطوي في ذاتها على مخالفة تأديبية تصم مرتكبها بسوء السلوك ، ذلك لأن التمثيل فن أضحى معترفا به في المجتمع وتشجعه الدولة وافتتحت له المعاهد المختلفة لتدريسه . ولاشك أن قيام الممثل بتمثيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لا يصمه بسوء السمعة . كذلك فإن التدخين واحتساء القهوة بمقر العمل أمر مألوف في مكاتب الحكومة ، وليس محظورا على أحد .

تظلم

قرار نهائي

القضية رقم ٥٠٦ لسنة ١٩ ق في ٢٤/٢/١٩٧٩

نص المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام على أن التظلم من توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة يكون لرئيس مجلس الادارة - وان قرار البت في التظلم نهائي - معنى النهائية التي تضمنها نص هذه المادة في وصف قرارات البت في التظلمات هو مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ دون اخلال بالرقابة القضائية التي للمحاكم عليه : أساس ذلك - تطبيق .

تقلم من جزاء صادر من احدى شركات القطاع العام

الطن رقم ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق فى ١٩٨٠/٢/٢

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها - اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاء أن يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الواقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع فى نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لنات الأحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين - نص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما وأن التظلم الى الجهة التى أصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد - أساس ذلك - تطبيق .

تعامل فى النقد الأجنبى

القضية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩ ق فى ٧٨/١٢/١٦

التعامل فى نقد أجنبى - تأييم الفعل وفقا لأحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر لا يترتب عليه لفاته مؤاخذه مرتكبيه تأديبيا ما لم ينظر هذا الفعل على اخلال من العامل بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها أو يحمل فى ثناياه ما يمس السلوك الوظيفى الواجب مراعاته أو الثقة الواجب توافرها فيه - تطبيق : شراء العامل نقد أجنبى محظور التعامل به وفقا لحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى لا يشكل اخلالا منه بواجبات وظيفته أو خروجا على مقتضاها يستوجب مجازاته تأديبيا عنه أساس ذلك :

تعهد الجزاءات

القضية رقم ٤٧٧ لسنة ٢٢ ق في ١٩٧٨/١/٢٨

مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وانذاره بالفصل من الخدمة لثبوت ارتكابه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة - لا ينطوي القرار على تعمد في الجزاءات مما يشوبه بعبث - أساس ذلك : عقوبة خفض المرتب والدرجة معا هي عقوبة واحدة بحكم القانون - ذكر عبارة انذار العامل بالفصل من الخدمة مع عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه - لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهي أخف الجزاءات عليه بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والدرجة وهما من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة - المقصود بها مجرد مناعها اللغوي وهي التحذير من مغبة العودة الى مثل هذا الفصل مستقبلا .

تعهد بالتدريس

القضية رقم ٤٤٦ لسنة ١٨ ق في ١٩٧٩/٤/٢١

التعهد برد مصروفات دراسية بمعهد المعلمين العالي الصناعي - عدم توقيع الطالب على التعهد - عدم وجود لائحة تلزمه برد المصروفات الدراسية - التحاق الطالب بالمعهد لا يكفي للقول بأنه أرباد الالتزام بالتعهد - تعهد والد الطالب بطريق التضامن مع نجله بدفع مصروفات التعليم بهذا المعهد في حالة الإخلال بالالتزام - تعهد في هذا الشأن هو التزام أصلي تضامني وليس التزاما تبعا (كقوله) ينور - وجودا وعدما مع التزام آخر ، التزام والد الطالب كدين أصلي برد نفقات التدريس في الحالات الواردة بتعهد - أسس ذلك - تطبيق .

تعويض عن القرارات التأديبية

القضية رقم ٧٤ لسنة ٢٢ ق في ١٩٧٩/٤/٢٨

توجيه طلب التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الغائبا المحاكم التأديبية بمجلس الدولة الى الموظف العام بصفته الشخصية لا يخرج المنازعة من ولايتها أساس ذلك - اختصاص المحاكم التأديبية بالحكم في طلبات التعويض عن القرارات التأديبية التي تختص بطلب الغائبا لا يحل محل ذلك

نص صريح فى القانون - توجيه طلب التعويض الى الموظف العام بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية لا يحمل سوى معنى واحد هو أن القرار المطعون فيه مع مخالفته للقانون اصطليح بخطأ شخصى من مصلره فاذ حكم بالتعويض أمكن تنفيذ ما قضى به فى ماله الخاص - تطبيق .

تفتيش منازل العاملين

القضية رقم ١٠٩١ لسنة ١٨ ق فى ١٩٧٦/٥/٢٩

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ أن المشرع فى الجرائم التأديبية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على أعضاء النيابة الادارية وخدمهم يجرونه بالشروط والأوضاع التى نص عليها القانون - يترقب على ذلك أنه يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا - لفظ المنازل المنصوص عليه فى قانون النيابة الادارية جاء عاما مطلقا وينصرف الى المساكن الخاصة والمساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل طالما أنها مخصصة فعلا للاقامة والسكن .

تفويض فى الاختصاص

القضية رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ ق فى ١٩٧٩/١٢/٨

تنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام بأن يكون توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لجزاءات الانذار والخصم من المرتب أو الوقف مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثانى - لرئيس مجلس الادارة طبقا للمادة سالفة الذكر توقيع الجزاءات التى حددتها ما لم ير لاعتبارات معينة أن يفوض غيره فى مباشرتها - التفويض استثناء من الأصل العام يجب أن يكون صريحا واضحا ولا يجوز افتراضه ضمنا ويخضع لقاعدة التفسير الضيق - صدور التفويض بقرار من مجلس الادارة شارك رئيسه فى اصداره - عدم صدوره فى هذه الحالة ممن حوله القانون اصداره - التفويض فى التفويض مخالف للقانون - اساس ذلك - تطبيق .

تقاعس عن تقديم شهادة تأجيل الخدمة العسكرية

وقف عن العمل

القضية رقم ٢٤ لسنة ٢٥ ق في ١٢/١/١٩٨٠

نص المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره فى وظيفته ما لم يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من القانون ومن بينها شهادة تأجيل الخدمة العسكرية - وقف الجهة الادارية العامل عن العمل لحفره على الاذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية تقاعس العامل عن تنفيذ ما كلف به - اعتباره منقطعاً عن العمل دون عذر مقبول - لا يحق له أن يتنزع أن انقطاعه عن العمل كان نتيجة لوقفه عن العمل - ارتكابه ذنباً ادالياً يسوغ مساءلته تأديبياً عنه - أساس ذلك - تطبيق .

تقيد المحكمة التأديبية بالاختصاص

القضية رقم ١٣٩ لسنة ٢٢ ق في ٢٢/٤/١٩٧٨

احالة الدعوى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية لا يجوز للمحكمة الأخيرة أن تقضى فيها بعدم الاختصاص - أساس ذلك أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب على المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر باحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان علم الاختصاص بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - ازاء صراحة النص يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث فى الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان علم الاختصاص متعلقاً بالوظيفة لا يخل ذلك بحق صاحب الشأن فى الطعن على حكم علم الاختصاص والاحالة بطريق الطعن المناسب اذا فوت على نفسه الطعن فإن الحكم يحوز حجية المقضى فيه ، ولا يمكن اثاره مسألة اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى (١) .

(١) بمثل ذلك قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٩/٨٣١ ق بجلسته ١٩٧٩/٥/١١ ومن ذلك الحكم الصادر بجلسته ١٩٧٨/٣/٢٦ فى الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٩ ق والمنشور بهله المجموعة .

تكليف المهندسين

القضية رقم ٤٩٩ لسنة ٢٢ ق في ١٩٧٩/١٢/١

عاملون مدنيون بالدولة - « انتهاء الخدمة » (تكليف - انتهاء الخدمة)

المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ٧٦ في شأن المهندسين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية حظرت على المهندسين المشار اليهم في المادة الأولى من القانون الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم لمدة ست سنوات تبدأ من تاريخ استلامهم العمل ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ والمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فتعتبر كأن لم تكن - للمهندس الذي كلف قبل العمل بالقانون المشار اليه ومضت مدة ست سنوات على تاريخ استلامه العمل أن يتمتع عن أداء أعمال وظيفته اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر خدمته منتهية بحكم القانون اعتباراً من هذا التاريخ دون توقف على صدور قرار من السلطة الرئاسية التي يتبعها بانتهاء خدمته اذ لا يعدو مثل هذا القرار في حالة صدوره أن يكون اجراء تنفيذيا كاشفاً لمركز قانوني تحقق فعلاً نتيجة امتناع المهندس عن أداء أعمال وظيفته وليس منشئاً لها - انقطاع المهندس قبل العمل بذلك القانون واستمرار انقطاعه بعد ذلك يؤدي الى اعتبار خدمته منتهية من تاريخ العمل به طالما قد مضت مدة ٦ سنوات على تاريخ استلامه العمل وان كان ذلك لا يحول دون معاقبته عن واقعة انقطاعه في الفترة السابقة على العمل بالقانون باحدى العقوبات المقررة لمن ترك الخدمة على أساس أن خدمته قد انتهت قانوناً منذ تلويح العمل بذلك القانون .

توقيع محام على صحف الدعاوى التأديبية

القضية رقم ٢٩٠ لسنة ٢١ ق في ١٩٧٩/١٢/٢٧

عدم توقيع محام على صحف الدعاوى التي تقدم للمحاكم التأديبية طعناً في القرارات المشار اليها في البيندين (التاسع ، والثالث عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه بطلان صحيفة الدعوى - أساس ذلك : حق المتقاضى كفله الدستوري - الأصل ان للمواطنين اللاتجاه الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون أن يستلزم ذلك توقيع محام على صحف دعاويهم

ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء - قانون مجلس الدولة ونظام العاملين
بالقطاع العام سواء الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ أو القانون رقم ٤٨
لسنة ٧٨ وقانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستلزم
هذا الاجراء - تطبيق .

جزاء غير قانوني

المضية رقم ١٣٢٠ لسنة ١٨ ق في ١٩٧٨/٢/٤

أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي
تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن
توقيع جزاءات - تجاوز المحكمة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير
قانونية بابتداع عقوبة تحقير السارق ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب
التي لا يجوز العطن فيها أمام المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك .
تطبيق .

جزء مقنع

قرار تنظيمي

في القضية رقم ٤٦٣ لسنة ٢٠ القضائية : جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٥
ندب - جزء مقنع .

حرمان العامل من الندب لأعمال الامتحانات بعد وقوع افعال منه في
أحد الامتحانات وتوقيع جزاء عليه لا يعد جزءا مقنعا - أساس ذلك - مثال .

أنه يبين من الأوراق ان مديرية التربية والتعليم بطنطا أجرت تحقيقا في
واقعة ارتكاب بعض الطلبة الغش يوم ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ بلجنة امتحان
النقل بالصف الثاني في مادة الميكانيكا وقد ثبت من التحقيق أن المدعى وزميلا
له كانا يقومان بالمراقبة باللجنة رقم ٢٢ وأن أحد العمال أدخل إليها ورقة
مدون عليها إجابات الأسئلة فتداولها بعض الطلبة وتمكنوا من النقل منها
بطريق الغش ، وقد أقر المدعى في التحقيق أنه لم ينتبه إلى دخول العامل
المذكور ولا إلى ارتكاب الطلبة الغش من الورقة التي أدخلها إلى مقر اللجنة
ومن ثم صدر القرار المطعون فيه بمجازاة المدعى وزميله بخمسة أيام من
مرتب كل منهما ومجازاة العامل بخمسة أيام من مرتبه . وتضمن هذا
القرار أخطاء الادارة العامة للامتحانات بالوزارة بحرمانهم من الانتداب لأعمال
الامتحانات مستقبلا . وقد أخذت الوزارة بهذه التوصية وضمنتها النشرة
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

ومن حيث ان المدعى لم يطعن في الحكم فيما قضى به من رفض طلب
الغاء قرار الجزاء بالخصم من مرتبه ، بذلك فقد أصبح الحكم نهائيا في هذا
الشق منه ، ولما كان القرار المطعون فيه قد تضمن توصيته بعدم انتداب
المدعى وزميليه المذكورين لأعمال الامتحانات لما ثبت في حقهم من افعال
في أعمال مراقبة الامتحان ، وقد استجابت الوزارة لهذه التوصية بقيامها على
ما يبررها فإن هذا الاجراء وإن كان قد اقترن بتوقيع الجزاء عن المخالفة
المذكورة الا أنه لا يعد استطرادا أو استكمالا لقرار الجزاء ، وإنما هو محض
قرار تنظيمي مارسه الجهة الادارية بما لها من سلطة تقديرية في تنظيم أعمال
مراقبة الامتحانات واختيار من يصلحون لها من العاملين بها واستبعاد من
قام في حقهم سبب يجعلهم غير أهل لها ، ومن ثم فقد جانب الحكم المطعون
فيه الصواب إذ قضى باعتبار الاجراء المذكور بمثابة جزاء مقنع أضافته الادارة
إلى جزاء الخصم من مرتب المدعى . ولذلك يتعين الغاء الحكم فيما قضى من
الغاء القرار الصادر بعدم انتداب المدعى لأعمال الامتحانات .

جزء مقنع

القضية رقم ٥٠٩ لسنة ١٧ ق في ٢٩/٥/٧٦

لكي يعتبر القرار الإداري بمثابة الجزء التأديبي المقنع يكفي أن تتبين المحكمة من ظروف الأحوال وملاساتها أن نية الإدارة اتجهت إلى عقاب العامل - إذا صدر القرار بسبب تصرف معين ينطوي على إخلال عامل بواجبات وظيفته كان القرار قراراً تأديبياً - مثال - إذا كان قرار نقل العامل قد أفصح عن سبب إصداره وهو تأخير العامل في تجهيز الحسابات الختامية فإن هذا القرار يكون قراراً تأديبياً صدر مخالفاً للقانون - أساس ذلك أن هذا القرار صدر دون اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة للتأديب .

جزء مقنع

القضية رقم ٥٠٢ لسنة ٢٣ ق في ١٤/١/١٩٨١

المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع انعام أن نقل العامل من وظيفة إلى وظيفة أخرى في ذات الشركة التي يعمل بها أو في غيرها من الشركات أو الجهات الحكومية يعتبر من الاطلاقات التي تترخص فيها جهات العمل حسبما تقتضيه للمصالح العام طالما أن النقل تم إلى وظيفة في ذات المستوى ولم يفوت على العامل دوره في الترقية - لا يعيب قرار النقل ويجعله منطوياً على جزء تأديبي مقنع صدوره معاصراً لقرار أوقع جزءاً على العامل - أساس ذلك - تطبيق .

حجية الحكم الجنائي أمام القضاء التأديبي

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق في ٣٠/١٢/١٩٧٨

(أ) إن مؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ أنه إذا كان الفصل مكوناً لجريمة جنائية وكان يمثل في ذات الوقت ذنباً تأديبياً فإن للجهة الإدارية أن تخرج - اتخذ الإجراءات التأديبية ضد الموظف إلى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة النيابة العامة والحكم نهائياً في الاتهام الجنائي المنسوب إلى الموظف

هذا الاجراء متروك امره لتقرير النجبة الادارية - ميعاد سقوط
السوى التأديبية لا يبدأ فى هذه الحالة الا من تاريخ انتهاء
الاجراءات القانونية بحكم نهائى حاسم لموقف الموظف من كافة
جوانبه - أسس ذلك - تطبيق .

(ب) لا يكتسب الحكم الجنائى حجية أمام القضاء التأديبى الا فيما
فصل فيه هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا عملا
بأحكام المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الاثبات فى المواد المدنية
والتجارية - تطبيق : ما أورده الحكم الجنائى بنسبة الاهمال
الى الموظف فى قيامه باعباء وظيفته وهو بصدد التليل على علم
ثبوت جرميتى التزوير والاختلاس فى حقه لا يعتبر بناتة حجة فى
المجال التأديبى على وقوع هذا الاهمال - ما أثبتته الحكم الجنائى
يمكن الأخذ به كتليل على ثبوت هذا الاهمال متى اقتنعت به
السلطة التأديبية المختصة عملا لحريتها فى استخلاص الأدلة
وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيده الثابت فى الأوراق .

حجية الامر المقضى فيه

حكم محكمة امن الدولة

القضية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق فى ٢٩/٣/٨٠

(١) قضاء الحكم التأديبى ببرائة الطاعن مما أسند اليه بتقرير اتهام
النيابة الانارية - ارتضاء النيابة الادارية هذا الحكم وعدم الطعن
فيه - هذا القضاء أصبح حائزا لقوة الشيء المقضى ولا يسوغ
اعادة البحث فى مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها - نطابق
الطعن يتمدد فى الاتهامات التى تضمنها تقرير الطعن والتى ادين
فيها الطاعن دون سواها لا مفتح فيما طالبت به النيابة الادارية
من التصدى للاتهامات التى حكم ببرائة الطاعن عنها - أسس
ذلك - تطبيق .

(ب) نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضى بأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصاته المنصوص عليها فيه - مؤدى ذلك ان تصديق رئيس الجمهورية أو من ينيبه فى ذلك أو تعقيبه على حكم محكمة أمن الدولة هو فى حقيقته قرار قضائى بوصفه تعقيبا على حكم - اعتباره بمثابة الحكم النهائى ويحوز بالتالى قوة الشيء المقضى الا فى الحالة التى انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التى أجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالادانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو ان يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين فى المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها اذا ما مارس رئيس الجمهورية أو من ينيبه اختصاصه فى التعقيب على حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفذ ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه - أساس ذلك - تطبيق .

حجية الشيء المقضى به

انقضية رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ ق فى ١٩٧٦/٥/١

حجية الشيء المقضى لا تترتب الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتتعلق بنات المحل سببا وموضوعا - اذا كان المدعى قد أقام الدعوى الأولى التى حكم فيها بعدم اختصاص المحكمه بنظرها ، مستندا الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذى انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فانه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الثانية بعدم جواز نظرهما بحجة سبق الفصل فيها فى ظل قواعد قانونية أخرى - أساس ذلك ان هذه الحجية لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ولا شك أن تبديل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه ان ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررلة له مما يجعل لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١

حدود ولاية المحكمة التأديبية

التضحية رقم ١٣٥٢ لسنة ١٨ ق في ١٩٧٦/٣/٦

إذا كان الثابت أن المحكمة المدنية قد قضت بعدم الاختصاص الولائي في دعوى رفعت أمامها طعنا في قرار صادر بإنهاء خدمة أحد العاملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل وأحيلت الدعوى إلى المحكمة التأديبية عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه أيا كان الرأي في سلامة الأسباب التي قام عليها هذا الحكم فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تفصل في موضوع الدعوى في حدود طلبات المدعى - المحكمة التأديبية ما كان يجوز لها قانونا وهي تنظر الدعوى في هذا النطاق أن تتجنى إلى التصديق لمحاكمة المدعى تأديبيا - أساس ذلك أن المشرع حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية المبتدأة بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الإدارية الاختصاص بإقامة الدعوى التأديبية أمامها كما أن المشرع لم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام من أحد العاملين في قرار صدر في شأنه من السلطة الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية ضده وتفصل فيها - مجاوزة المحكمة التأديبية حدود ولايتها في هذا الشأن يترتب عليه أن حكمها يكون مخالفا للقانون يتعين الإلغاء .

حصول على مصروفات خلافا للحقيقة

التضحية رقم ١١٧ لسنة ١٧ ق في ١٩٧٤/١١/٣٠

استبان للمحكمة أن المدعى لم يقم أصلا بنقل أثاثه الخاص إلى البلدة التي نقل إليها ومن ثم يكون قد حصل على مرتب نقل دون سبب مشروع ، ذلك أن استحقاق هذا المرتب طبقا للائحة بدل السفر منوط بأن يكون نقل الأثاث قد تم فعلا بغير طريق السكة الحديد أو عربات النقل من الباب للباب .

خفض المرتب والوظيفة

التضحية رقم ٨٧٩ لسنة ٢٠ ق في ١٩٨٠/١/١٢

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ نصها ضمن الجزاءات المترتبة التي عرّضتها على جزاء (خفض المرتب) ثم جزاء (خفض الوظيفة) يليهما جزاء (خفض المرتب والوظيفة معا) - لم يضع النص أية قيود أو - حدود في شأن انزال عقوبة خفض

المرتب والوظيفة معا على العامل - هذا الجزاء جاء بصيغة مطلقة دون ثمة قيد في أن يكون هذا النقص للوظيفة التالية مباشرة وبالتالي دون التزام بأن تكون الفئة المالية هي الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي كانت مقررة للوظيفة التي كان يشغلها العامل أساس ذلك - تطبيق .

سبب الجزاء

القضية رقم ٥١٨ لسنة ١٩ القضائية : جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

هـ - عاملون مديون بالدولة « تأديب » - « تقدير الجزاء » .

عقوبة الخصم تقديرها على أساس ثبوت جميع المخالفات في حق المدعية -
عدم ثبوت الجوانب الأهم من المخالفات - إلغاء القرار - أساس ذلك وتطبيق .

٥ - أنه ولئن كان للإدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني إلا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بكامل أخطاره ، فإذا كان يبين ما تقدم أن عقوبة الفصل التي وقعت على المدعية ، قدرت على أساس ثبوت جميع المخالفات المسندة إليها ، وكان الواضح مما سلف بيانه أنه لم تقم في حقها المخالفات المتصلة بحسن السيرة والسلوك وهي الجانب الأهم من المخالفات جميعها ، فإن الجزاء الموقع والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه كما أن الباقي من المخالفات والتي قامت في حق المدعية لا يكفي لحمل القرار فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه - فيما انتهى إليه من إلغاء القرار المطعون فيه - قد أصاب وجه الحق .

سحب الجزاء

القضية رقم ٦٩٦ لسنة ١٤ القضائية - جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٥ :

تعديل العقوبة التأديبية هو في حقيقته سحب للجزاء السابق توقيعه على العامل - يترتب على ذلك أن يترد أثر التعديل الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول - مثال .

٢ - أن الثابت من الأوراق أن المدعى قد جوزى في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بخمسة عشر يوما من راتبه ، وقد أجرت الجهة الإدارية حركة ترقية الى الدرجة الرابعة في سنة ١٩٦٣ وكانت اقليمية المدعى تسمح بترقيته الى تلك الدرجة إلا أنه لما كان من غير الجائز تربيته قانونا لحسم

انقضاء المدة التي يمنع ترقيته خلالها بسبب توقيع الجزاء السالف الذكر عليه فقد حجزت له الإحالة درجة لمدة سنة طبقا لنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم عدل الجزاء الى ثلاثة أيام فقط ونقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، ورقى الى الدرجة الرابعة بعد مرور ثلاثة أشهر على نقله .

ومن حيث أن تعديل الجزاء الذي وقع على المدعى وهو ثلاثة أيام هو في حقيقته سحب للجزاء السابق الموقوع عليه في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ ومن ثم يرتد أثر هذا التعديل بأثر رجعي الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول ، وبذلك يستحق الترقية وجوبا الى الدرجة الرابعة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ زوال المانع من الترقية أي اعتبارا من ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣ وليس من التاريخ الذي رقى فيه فعلا ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد جاء متفقا مع أحكام القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على سند صحيح من القانون متعيينا رفضه مع الزام الجهة الادارية بصروفاته .

سحب قرار الجزاء

القضية رقم ٧٨ لسنة ٢٠ ق في ١٩/١/١٩٨٠

سبق التحقيق مع العامل عن مخالفة معينة ومجازاته عنها اداريا - قيام الجهة الادارية بسحب قرار الجزاء الذي صدر صحيحا في هذا الشأن - حالة العامل الى المحاكمة التأديبية عن ذات المخالفة - عدم جواز نظر الدعوى التأديبية أساس ذلك : ان القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات ادارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء ومن المسلم به عدم جواز سحب القرارات الادارية الصحيحة ، السلطة التأديبية الرئاسية استنفذت سلطاتها التقديرية في تقدير الذنب الاداري والجزاء الملازم له - تطبيق .

سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق في ٢٩/٤/١٩٧٨

نص المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ على سقوط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وسقوطها بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة - انقطاع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - صدور قرار يفصل العامل من السلطة الرئاسية عام ١٩٧٠ - طعن

العامل بالالغاء على هذا القرار وصدر حكم المحكمة التأديبية المختصة بالغاء قرار الفصل في عام ٧٥ - هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الاجراءات السابقة على صدوره كما ينهب المسعى - مبادرة الشركة بعد صدور حكم الالغاء الى احالة الاوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة المسعى الى المحكمة التأديبية وقيام النيابة الادارية بذلك بالفعل - عدم سقوط الدعوى التأديبية .

سقوط الدعوى التأديبية

انقضت رقم ٩٦٧ لسنة ١٩ ق في ١٧/٢/١٩٧٩

نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ على سقوط انمصى التأديبيه بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وسقوطها في كل حال بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وانقطاع هذه المدة بى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء - عبارة « أى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو - المحاكمة » الواردة بالمادة المذكورة من الاتساع وانشمول بحيث تتسع تكافة الاجراءات التى يكون من شأنها بعث الاتهام وتحريكه - الطعن بالانفاء فى قرار الجزاء يدخل فى عموم معنى الاجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتى يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط أساس ذلك - تطبيق .

سلطة تأديب العامل المجند

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ١٩ ق في ٥/٣/١٩٧٧

مؤاخنة السلطات العسكرية للعامل المجند ضابطا احتياطيا عما يصدر عنه من مخالفات ابان فترة تجنيده وفقا للنظم العسكرية المطبقة فى القوات المسلحة - ينصرف اثره الى العلاقة التى تربطه المستدعى للاحتياطى بالقوات المسلحة دون ان يغفل يد جهة الادارة المدنية عن مؤاخذته تأديبيا عن هذه المخالفات ذاتها طالما كانت هذه المخالفات مما يمتد اثره الى الوظيفة العامة وينطوى على الاخلال من جانب الموظف بواجبات هذه الوظيفة ومقتضياتها - اساس ذلك : اختلاف طبيعة العلاقة فى كل من المجالين اختلافا يحول دون كفاية النظم التأديبية فى مجال الخدمة العسكرية منها فى مجال العلاقة المدنية نتيجة ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية بمحاكمته تأديبيا .

سلطة تأديب المتوس الكلف بأعمال الامتحانات العامة

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٤ ق في ١٩/٢/١٩٧٧

اختصاص المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم يقتصر على الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس - الامتحانات العامة ومنها الشهادة الاعلادية لا تتبع المجالس المحلية وانما تتبع وزارة التربية والتعليم - تكليف مدرس بينها بالعاونة في أعمال طبع الامتحانات العامة هو في واقع الأمر انتدابا لوزارة التربية والتعليم طوال عملية طبع الامتحانات - اختصاص وزير التربية والتعليم بتوقيع الجزاءات عن المخالفات التي وقعت خلال فترة النذب دون المحافظ أساس ذلك ومثال .

سلطة تقديرية

وقف عن العمل

القضية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٨ ق في ١٧/٤/١٩٧٦

اختصاص المحكمة التأديبية في تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه - المحكمة التأديبية في هذا الصدد تصدر قرارها بحسب ظروف الحالة المروضة وملابساتها - سلطة المحكمة التأديبية في هذا الشأن سلطة تقديرية تخضع لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه انوظيفي ومعنى جديده أو خطورة الاتهام الذي ينسب اليه - مثال اذا كانت اللادارة قد تحركت الى اصدير قرار وقف أحد العاملين بناء على مذكرة تضمنت وقائع ليس فيها ما يمس الذمة أو الأمانة أو يفقد الصلاحية للوظيفة العامة وكان الثابت انه ليس للعامل المذكور مورد سوى مرتبه الذي يعتمد عليه فان وقف بصرف نصف مرتبه ، وهو يشغل وظيفة قيادية أمر لا يقتضيه الصالح العام - القرار الطعن فيه وقد ذهب غير هذا المنصب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه ولحكم بصرف ما أوقف صرفه من مرتب العامل مدة وقفه احتياطيا عن العمل .

شركات القطاع العام

القضية رقم ٧٨٠ لسنة ٢٣ ق في ١٧/٢/٧٩

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص - عدم اعتبارها من الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات العامة - انتفاء صفة الموظف العام من العاملين فيها - أساس ذلك - تطبيق : ندب أحد العاملين بأحدى شركات القطاع العام الى أحد الأجهزة التابعة لأحدى الوزارات لا يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يضمن عليه هذا الندب صفة الموظف العام .

الطعن الجامعة على قرارات مجلس التأديب

القضية رقم ٨٠٧ لسنة ٢٤ ق في ٢/٧/١٩٧٩

نص المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ على أنه يعتبر من ذوى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى أحكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية - هذا النص ليس نصا خاصا لمن يعتبرون من ذوى الشأن - نتيجة ذلك : حق الجهة الادارية فى الطعن فى الأحكام التأديبية وما فى حكمها من قرارات مجالس التأديب - أساس ذلك - تطبيق : حق الجامعة ممثلة فى رئيسها فى الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

طعن فى قرارات المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل

القضية رقم ١٨٢ لسنة ١٨ ق في ٤/٢/١٩٧٨

القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل - اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا فى الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية لارتباط الفرع بالأصل - لا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة (رابعا) من المادة (٤٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فى شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفة الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن فى غير هذه الحالات - أساس ذلك - تطبيق :

ظمن في قرار النقل

القضية رقم ٢٤٠ لسنة ٢١ ق في ٧٩/٢/٢٤

صدور قرار بنقل أحد العاملين والظمن فيه أمام المحاكم التأديبية - يكفي أن تبين المحكمة من ظروف الأحوال وملاساتها أن نية مصدر القرار اتجهت إلى عقاب العامل دون اتباع الاجراءات المقررة فينعقد لها الاختصاص بنظر الظمن والفصل فيه - إما اذا تبين للمحكمة أن النعى على القرار في جوهره يتناول مشروعية قرار النقل بوصفه كذلك وليس بوصفه مساقرا لمقوبة مقننة كان عليها أن تقضى بعدم اختصاصها مع الحالة الدعوى الى المحكمة المختصة - اذا ما انتهت المحكمة الى أن قرار النقل لا يعد جزءا تأديبيا مقننا لصدوره في نطاق تنظيم العمل بالجهة المطعون ضدها وانتهت الى سلامته قانونا بصدوره من مختص ولاسباب تبرره فانه لا يجوز لها أن تقضى بعد ذلك بعدم الاختصاص وإنما يتعين عليها أن تقضى برفض الدعوى أساس ذلك - مثال :

عيب شكلي

ميعاد نظر الدعوى

القضية رقم ٤١١ لسنة ١٩ القضائية - جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ :

(أ) إخطار العامل المنسوب اليه مخالفة تأديبية بالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ليتمكن من ابداء دفاعه - اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وقوع عيب شكلي فى اجراءات المحاكمة تؤدى الى بطلان الحكم - أساس ذلك - مثال .

(ب) المحكمة الادارية العليا - ميعاد الظمن .

ميعاد الظمن لايسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا الا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - أساس ذلك - مثال .

أنه يبين من استقراء أحكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ز ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باتخاذ تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية ، للدفاع عن نفسه ولتبرء الاتهام عنه ،

وذلك باحاطته علما - باعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم مايعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهريه لنوى الشأن . وتأكيدا لأهمية اعلان العامل المتقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة التحقق من اتمام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور ، فقد نص على أنه يكون هذا الاعلان بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد للمشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاختطارات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان والاختطار بما مفاده أن المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهريا ، ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه ، وقد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالأحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عليها اذ ورد فى المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذلك القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان وأضاف فى المادة ٣٤ منه أن يتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - ممن تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، مستشهدة فى ذلك بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

غلو الجزاء

القضية رقم ١٠ لسنة ١٩ ق فى ٧٥/٣/٢٢

أن جزاء الفصل من الخدمة الذى وقعته الجمعية المدعى عليها على المدعى بعيد عن التلاؤم مع الذنب الذى ارتكبه ، ويشوبه الغلو على نحو يخرج من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ذلك أن الظروف والملابسات سواء المتعلقة به أم بالحدث لا تستدعى اخذه بالشدة المتناهية ومجازاته بأقصى الجزاءات التأديبية ، حيث لم يقد دليل على أن المدعى تمرد ارتكاب الذنب الذى نسب اليه ، وإنما وقع فيه نتيجة عدم خبرته ودرايته بهذا العمل .

فصل العاملين بالتطاع العام

القضية رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق في ١٧/١/١٩٧٨

أوجبت المادة ٥٣ من نظام العاملين بالتطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على رئيس مجلس الإدارة أن يعرض قبل أن يصدر قراراً نهائياً بفصل العامل الأمر على اللجنة التي تشكل برئاسة مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه وعضوية ممثل العمال الذي تختاره اللجنة النقابية وممثل للوحدة الاقتصادية - استلزام انعقاد اللجنة فعلاً وليس مجرد طلب انعقادها وذلك للنظر في أمر العامل وابداء رأى أعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل - تخلف هذا الاجراء الجوهري في الحدود التي فصلتها المادة (٥٤) بترتب عليه أن فصل العامل مشوباً بالانعدام - تطبيق : صدور قرار بفصل العامل دون عرض أمره على اللجنة الثلاثية - عدم جواز الاعتماد بالقول بأن إعادة اللجنة الثلاثية الأوراق يعتبر تفويضاً منها في التصرف في أمر العامل إذ أن اللجنة لم تنعقد أصلاً ، ما يبطئ بها من اختصاص لايجوز قانوناً تفويض فيه - القرار الصادر في هذا الشأن يكون ممدوماً .

فصل بغير الطريق التأديبي

القضية رقم ١٠٠٥ لسنة ١٨ ق في ١٠/٤/٧٦

صدور قرار بفصل أحد العاملين بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير بغير الطريق التأديبي وخلو الأوراق مما يثبت أن جهة الإدارة قد استئنفت في اصدار قرار انفصل الى حكم صادر ضد هذا العامل من محكمة الجنتع في تاريخ سابق على تعيينه بابرع سنوات مقتضى ذلك عدم جواز تكييف هذا القرار على أنه قرار بانتهاء الخدمة لارتكاب جريمة مخلة بالشرف والأمانة - اذا كان الثابت ان قرار انفصل قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير فانه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص - أساس ذلك ان القرار المذكور كان يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية وحده .

فصل بغير الطريق التأديبي

انقضية رقم ٧٨٠ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٨/١/٢٨

نص المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم والذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتطبيق أحكام النواذ ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه - المقصود بالاحكام النهائية في هذه المادة هي تلك التي حازت قوة الأمر المقضى باستتلاق الطعن فيها لاي سبب - نص المادة ٩ من القانون سالف الذكر على اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعن والمنازعات المتعلقة بالمعاشات أو المكافآت الخاصة بالعاملين الخاضعين لاحكامها وحكمها في هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن فيه امام اية جهة - نص المادة ١٣ يفاير نص المادة ٩ من القانون سالف الذكر - المقصود بالاحكام النهائية في تطبيق نص المادة ١٣ هي الاحكام التي تصدرها المحكمة الادارية العليا واحكام محكمة القضاء الاداري بفوات مواعيد انطعن فيها - اساس ذلك - تطبيق .

قرار تأديبي

القضية رقم ٤٢٦ لسنة ٢٢ ق في ١٩٧٨/١/١٤

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على عقد الاختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية ونظر الطعون التي يرفعها الموظفون العموميون والعاملون بالقطاع العام في الجزاءات التأديبية الصادرة بشأنهم - اعتبار المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفصل في الطعون في قرارات توقيع الجزاءات وما يرتبط بتلك القرارات من طلبات - تطبيق : قرار مجازاة العامل لاهماله وتحميله نسبة من قيمة المعجز - القرار الخاص بتحميل العامل نسبة من قيمة المعجز يرتبط جوهريا بالنشق الآخر من القرار الخاص بمجازاته تأديبيا وذلك لاتحاد الموضوع ووحدة الهدف الذي تفتته جهة الادارة باصدار قرارها بشطرية وهو مسانة العامل عن الاهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عليه وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الاهمال .

كفاية التحقيق الجنائي لتوقيع الجزاء الإداري

انظمن رقم ٢٢ لسنة ٢١ ق في ٢٢/١/٧٧

انه وان كان من اللازم اجراء تحقيق اداري قبل توقيع الجزاء الاداري المناسب ، الا انه يمكن الانتهاء في هذا الصدد بالتحقيق الجنائي الذي تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام اذا ما كان هذا التحقيق قد اثبت مسئولية العامل وحقق دفاعه بشأنها . اساس ذلك .

لجنة ثلاثية

القضية رقم ٦٨٢ لسنة ١٩ القضائية جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٥

علم عرض قرار فصل العامل على اللجنة الثلاثية يترتب عليه انعدام القرار .

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم الواقعة - يوجب في المادة ٥٣ منه على رئيس مجلس الادارة قبل ان يصدر قراره نهائيا بفصل العامل ان يعرض الامر على لجنة ثلاثية التشكيل ، ويقضى هذا النظام في المادة ٥٤ منه ان تتولى هذه اللجنة بحث كل حالة تعرض عليها وابلغ رئيس مجلس الادارة رأيا فيها ، وخولها في سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزومها لها ، ووجب عليها ان تحرر محضرا يثبت فيه ما اتخذته من اجراءات وما سمعته من اقوال ورأي كل عضو من أعضائها الثلاثة مسبقا . ونصت المادة ٥٥ - من النظام المذكور على ان كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لأحكام المادتين السابقتين يكون باطلا بحكم القانون دون حاجه لاتخاذ أي اجراء آخر .

مؤدى هذه النصوص ان المشرع رأى ازاء جزاء الفصل من الخدمة واثره البالغ على مستقبل العامل واسرته ، ان يحيط الفصل بضمانات جوهرية تكفل قيامه على السبب المبرر له ابتغاء المصلحة العامة دون ثمة تصسف او انحراف ، فشرط قبل ان تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل ، ان تعرض امره على لجنة ثلاثية تتولى بحث ما اسند اليه من مخالفات وتبدي رأيا في موضوعها وذلك على ما يتبادر من نص المادة ٥٤ سالفه الذكر ومن الحكمة التي اقتضت عرض الامر على اللجنة وهي استظهار مشروعية الفصل وملامته - وتقديرا من المشرع لهذه الضوابط والاجراءات فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة على بطلانه بحكم القانون دون حاجه لاتخاذ أي اجراء آخر .

لفت النظر

القضية رقم ٨٥٣ لسنة ١٩ ق في ١٩٧٦/٢/٢١

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل اوتكابه مخالفات محددة ودمغ سلوكه بأنه معيب يناقش القيم الأخلاقية وأكد ما وصفه به بإيداع القرار والأوراق المتعلقة به ملف ختمته ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال انوظيفة العامة فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لالقات النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحي لتذكير العامل بواجبات وظيفته - القرار على هذا النحو ينطوي على جزاء تأديبي مقنع اذا كان الامر كذلك وكانت الأسباب التي يستند اليها القرار المذكور قد استخلصت استخلاصا غير سائغ من الأوراق ولا تصلح مسوغا للمسائلة التأديبية فانه يتعين الفاؤه ورفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف ختمه العامل - أسس ذلك ان القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ يقضى في المادة ٦٧ منه بأنه يترتب على محو الجزاء التأديبي رفع أوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف ختمه العامل وهذا الاثر واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بالقضاء القرار التأديبي المطعون فيه .

مرتب العامل الموقوف

المطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠ ق في ١٩٧٧/٣/١٩

ما صرف فعلا من مرتب العامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من المحكمة التأديبية عند العرض عليها لا يجوز إعادة النظر في أمر حرمان العامل منه طبقا لصريح المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام - نصت المادة ٧٠ من نظام العاملين المذكور انه لا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق ان صرف له من مرتب اذا حكم عليه بالفصل - أساس ذلك - تطبيق .

مزاولة الأعمال التجارية

القضية رقم ٢٢١ لسنة ٢٤ ق في ١٩٧٨/٦/٢٤

حظر المشرع على العاملين بموجب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ممارسة بعض الأعمال اطلاقا حيث ورد التحظر بشأنها شاملا كاملا لا سبيل فيه الى ترخص ولا منقذ الى استثناء مثل مزاولة الأعمال التجارية أو المضاربة في البورصات أو لعب القمار في

الأندية والمحال العامة م ٥٣ (١١) - مثل تلك المحظورات مما يمتنع على الموظف اتيانه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب أو يقلله من مسؤولياته اذن الجهة الادارية أو ترخيص انوزير المختص ذلك ان هذا الاذن أو الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الأثر فلا يرفع المسؤولية أو يعفى من العقاب ، غاية الأمر انه في مقام وزن العقوبة وتقدير الجزاء يدخل هذا الاذن أو الترخيص ضمن عناصر التقدير من بين العقوبات لانتفاء الأنسب منها اننى يتحقق به الزجر في غير لين وينأى عن متن الشطط والامعان في الشدة - تطبيق : تكوين بعض العاملين شركة للقيام بكافة الأعمال اللازمة لانتاج وتوزيع الأفلام انسينمائية والتليفزيونية بجميع أنواعها وانتاج وتوزيع التسجيلات والمواد الصوتية والاذاعية وتسويق الأعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات لا تستقيم شركة مدنية على مثل الشركات التى تنهض بأعمال مدنية لا تدخل فى أعمال التجارة وإنما لها فى طبيعة شأنها وعموم أغراضها ما يدخل فى عداد الأعمال التجارية بطبيعتها بما يلزم ذلك حتما القيام ببعض عمليات السمسرة والوكالة بالعمولة ومقاولات التوريد والنشر التى تندرج فى عموم العمليات التجارية وعليه تدخل الشركة ضمن الشركات التجارية دون خلاف بما تزاوئه من الأعمال التجارية على وجه الاعتیاد والاحتراف - ترخيص الووزير المختص بممارسة العمل المؤتم - دخول هذا الاذن بالترخيص ضمن عناصر تقدير العقوبة .

مسئولية ارباب المهد

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ١٧ ق فى ١٩٧٧/١/٢

التمييز بين الخطأ المصلحي أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أو التقصير الى المرفق العام والخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف - لا مجال لأعمال هذه القاعدة فى حالة وجود نصوص خاصة تحكم مسؤولية الموظف مثال ذلك ما جاء بأحكام لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ عن مسؤولية أمين مخزن - لا تخضع هذه المسؤولية خضوعاً مطلقاً لقواعد المسؤولية كما رسمها القانون المدنى - الأصل فيها هو قيام مسؤولية أمين المخزن عن الأصناف التى فى عهده - لا يمكنه دفع مسؤوليته الا اذا أثبت ان تلف هذه الأصناف أو فقدما كان لأسباب قهرية أو لظروف خارجه عن إرادته ولم يكن فى مقدوره الاحتراز منها وتوقيها .

مسئولية أرباب العهد

القضية رقم ٣٧١ لسنة ١٨ ق فى ١٩٧٧/٥/٢٢

لائحة المخازن والمشتريات نظمت مسئولية امناء المخازن وأرباب العهد تنظيميا خاصا لا يجوز الرجوع فى شأن هذه المسئولية بصفة عامة ومطلقة الى القواعد التى تقوم على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى - أساس هذه المسئولية من نص المادتين ٣٤٩ و ٤٥٠ من اللائحة - قيامها على خطأ مفترض من جانبهم وعدم جواز الاعفاء منها للسبب الأجنبى ما لم يكن ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن فى وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها .

مسئولية أرباب العهد

القضية رقم ٨٩ لسنة ١٥ ق فى ٧٨/٢/٥

لائحة المخازن والمشتريات وضعت بعض الضوابط والاجراءات التى يجب على أمين العهد اتباعها عند تسليم العهد الى شخص آخر حتى لاتضيع المسئولية من كثرة الايدى التى تمتد اليها هى اجراءات جوهرية قصد منها اسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال العامة - اغفال هذه الاجراءات أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة من شأنه اهدار ائتمان المقرر للمصالح العام ولتحديد المسئول عن هذه العهد بجميع أنواعها - هذا الإعمال يعتبر احمالا جسيما ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصى الذى يسأل العامل عن نتائجه مدنيا فى ماله الخاص - تسلم ناظرة مدرسة عمدة المدرسة من ناظرتها السابقة دون أن تقوم بإسناد هذه العهد الى أربابها ليتولوا المحافظة عليها مما أدى الى وجود عجز بها يعتبر بمثابة الخطأ الشخصى الذى تسأل عنه فى مالها الخاص ومن ثم يتعين خصم قيمة العجز من راتبها .

ملازمة الجزاء

القضية رقم ٣٨٦ لسنة ١٩ ق فى ٧٧/١٢/١٧

رقابة القضاء لمشروعية الجزاء التأديبى رقابة قانونية تحلها المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة التى جوزى عنها - لاتمتد هذه الرقابة الى ملازمة الجزاء لان البهجة التى تملك توقيعه تترخص فى تقدير مدى جسامة الذنب وما يناسبه من جزاء مادام فى حدود التصويب المقرر لها قانونا .

ميعاد التظلم

القضية رقم ٦٢٣ لسنة ٢١ ق في ١٤/١/١٩٧٨

المادتان ٦٠ ، ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدها المادتان ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام لم تحلدا مجالا زمنيا يبت خلاله رئيس مجلس الادارة فيما يقضيه انبه العاملون من تظلمات من الجزاءات الموقعة عليهم - حق العامل في التبرص بقرار رئيس مجلس الادارة لا يجد بلورة بميعاد معين - التظلم من الجزاء يقطع سريان ميعاد الطعن القضائي المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٢٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سائفي اذكر ان ان يبت رئيس مجلس الادارة بالرفض فينتج للعامل ميعاد طعن جديد امام المحكمة التأديبية يبدأ حسابة من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم - الالتجاء الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن بالالغاء - اساس ذلك - تطبيق .

نهائية الحكم التأديبي

القضية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق في ١٠/١١/١٩٧٩

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام انصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما حلت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون انتظلم اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات انصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية المقصود بنهاية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا مالم تأمر دائرة قضاة الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا لنهاية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - اساس ذلك ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصرف النظر عن النص في المادتين ٢٢ و ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ الى الفاء طريق الطعن المذكور مراحة او ضمنا .

وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية

القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ القضائية : جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٥

١ - عاملون مدنيون بالدولة - تاديب - الدعوى التأديبية - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية *

إذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي المسند إلى المظنون ضدهم وذلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المخالفات التأديبية المنسوبة إليهم فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طاللت مدة الإيقاف أساس ذلك أن من شأن هذا الإيقاف أن يشل يد النيابة الإدارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علقت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية - علم جواز الاستناد إلى حكم المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالا بوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان - أساس ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا تنطوي على نص مماثل فإن القضاء التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية وإنما يستلهم بها ويستعير منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام وإطراد *

٢ - من حيث أن المحكمة التأديبية قد قررت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٢ تأجيل نظر الدعوى إلى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيا في الاتهام الجنائي المسند إلى المظنون ضدهم وذلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المخالفات التأديبية المنسوبة إليها ، ولما كان من مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لأن من شأنه أن يشل يد النيابة الإدارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علقت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، فإن الدعوى التأديبية بذلك لا تسقط بمضى المدة مهما طاللت مدة الإيقاف ، وبظل الأمر كذلك إلى أن يزول المانع بتحقيق الأمر الذي أوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فيستأنف ميعاد السقوط سيره . ولاغناء في الاستناد إلى حكم المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالا بوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوي على نص مماثل ، فإن القضاء التأديبي لا يلتزم كأصل

عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستعير منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام واطراد ، ولا ترى المحكمة فى مجال سقوط الدعوى التأديبية الاستهداء بحكم المادة ١٦ سائلة البيان خاصة وأن سقوط الدعوى الجنائية يقوم على قرينة نسيان المجتمع للجريمة بمرور الزمن ، بينما يقوم سقوط الدعوى التأديبية أساسا على إهمال الرئيس المباشر ولظنة التفاضى عن المخالفة التأديبية وصرف النظر عنها ، ومن ثم فإن الجهة الادارية أو النيابة الادارية اذا ما استحالت عليها لسبب عارض «تخاذ الاجراءات التأديبية أو السير فيها فإن القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى ويقتضى ذلك بحكم الزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما استحالت السير فى اجراءاتها وذلك الى ان تزول أسباب هذه الاستحالة .

ومن حيث أن الاتهام الجنائى الذى علقته المحكمة التأديبية تأديب المطعون ضدهم على نتيجته قد فصل فيه على ماسلف بيانه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ ، وبأدلت النيابة الادارية فى ٢٧ من يولية سنة ٧٠ بطلب تحريك الدعوى التأديبية ، فانه لا يكون ثمة مجال للقول بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ، طالما أن مدة السقوط المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أوقفت اعمالا لقرار المحكمة التأديبية الصادر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ بتأجيل الدعوى التأديبية الى أجل غير مسمى حتى يتم الفصل فى الاتهام الجنائى المشار اليه وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه اذا قضى بسقوط الدعوى التأديبية قد خالف حكم القانون جديرا بالالغاء .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية لم تنول محاكمة المطعون ضدهم وسماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم واقتصر نظرها للدعوى على الدفع الخاص بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ، فإن الدعوى بذلك تكون غير مهيأة للفصل فى موضوعها ، ومن ثم يتعين إعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها .

وقف عن العمل

القضية رقم ٥ لسنة ٢٠ ق بجلسته ٢٦/٤/١٩٧٥

اذا ما أوقف عامل لاتهامه فى مخالفات منسوبة اليه ثم تبين علم وجود خشية على مصلحة التحقيق من اعادته الى عمله ، ومن ثم ينهى وقفه مع استمرار التحقيق فى سيره ، فليس مفاد ذلك صرف مرتبه عن مده الوقف منذ بدايتها على خلاف ما صدر به قرار وقفه السابق ، إذ أن هذا القرار يظل منتجا

لأنه فيما تضمنه من عدم صرف نصف المرتب الى أن يتم التصرف في الاتهام المنسوب الى العامل بتبرئته أو بادانته ، وعندئذ تقرر السلطة المختصة وفقا لحكم المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . ومن ثم فإن ما يترتب على رفض طلب الوقف وهو استحقاق المملوب ضمه مرتبه كاملا من اليوم الذي انتهى فيه وقفه بناء على هذا القرار ، أى بعد نهاية مدة الوقف السابقة عليه ، وليس قبل ذلك .

وقف عن العمل

القضية رقم ٨٤٦ لسنة ١٩ ق في ١٩٧٥/٥/٣

المستفاد بجلاء من نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن الشارع قد خول رئيس مجلس إدارة المؤسسة سلطة وقف العامل احتياطيا عن عمله لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وذلك اذا ما رأى أن صالح التحقيق حول ما نسب اليه من مخالفات يتطلب اتخاذ هذا الاجراء . وليس أعمال هذه السلطة وفقا على التحقيق الذي تباشره السلطة الادارية في شأن تلك المخالفات ، وإنما يمتد الى ما يجرى في المجال الجنائي من تحقيق حول ذات المخالفات اذا ما خالطتها شبهة الجرية العامة وذلك لاتحاد العلة من الوقف في الحالين ، وهي كفاية سير التحقيق الى غايته ومنتهاه في جو خال من المؤثرات وحمايته من أن تعصف به الأهواء أو تميل به الى غير قصده من كشف الحقيقة والتعرف عليها .

وقف عن العمل

القضية رقم ٤٢ لسنة ١٣ ق في ١٩٧٨/٤/٢٢

للسلطة الرئاسية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن تقرر من تلقاء نفسها وقف العامل عن عمله مؤقتا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - للسلطة الرئاسية أيضا أن تصدر قرار الوقف عن العمل بناء على طلب النيابة الادارية وفقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المحال الى حكمها - الوقف عن العمل لمصلحة التحقيق أجراه

مؤقت يترتب عليه وقف صرف بعض مرتبه — المادة العاشرة المشار اليها
أوجبت أن يكون مد الوقف بقرار من المحكمة التأديبية لتقدير ملائمة المد
وما يتبع بالنسبة للموقوف صرفه من مرتب العامل — المادة ٦٨ من لائحة
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ — ترديد للحكم المشار اليه — المحكمة التشريعية من وجوب عرض طلب
مد الوقف على المحكمة التأديبية تتوافر سواء أكان قرار الوقف قد صدر
من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية — القانون رقم ١٨ لسنة
١٩٥٩ قد خول للمحاكم التأديبية ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات
انعاما والشركات والهيئات والجمعيات الخاصة نتيجة ذلك — ان هذه المحاكم
تكون بحكم اللزوم هي الجهة المختصة بالفصل في طلبات مد الوقف أعمالا
لقاعدة ان قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

وقف عن العمل

القضية رقم ٩٨٣ لسنة ١٩ جلسة ٢٨ من يونيو
سنة ١٩٧٥

— عاملون مدنيون بالدولة وقف عن العمل — مرتب .

مرتب العامل الموقوف عن العمل مدة الوقف — وجوب التفرقة في الحكم
بين الفترة السابقة على أول يولية سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها — أساس
ذلك ان الأصل في ظل أحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية كان حرمان
الموظف من المرتب مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما
تقرره السلطة التأديبية أو المحكمة التأديبية المختصة وبعد العمل بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ انتهج المشرع نهجاً آخر مفادته الزامة الجهة الادارية وبقوة
القانون صرف نصف مرتب العامل الموقوف أو مرتبه كاملاً حسب الأحوال دون
تطلب التجاء العامل الموقوف للقضاء في هذا الشأن — يترتب على ذلك التزام جهة
الادارة بحكم القانون بصرف نصف مرتب العامل ابتداء من تاريخ وقفة من
١/٧/١٩٦٤ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه)
أعمالاً لأثره المباشر وذلك بالنسبة للعامل الموقوف في تاريخ سابق على تاريخ
نفاذ هذا القانون كما تلتزم بصرف مرتب العامل الموقوف كاملاً اذا لم تعرض
أمر صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة
أيام من تاريخ الوقف .

وقف عن العمل

القضائية رقم ٥ لسنة ٢٠ القضائية : جلسة ٢٦ من أبريل
سنة ١٩٧٥

وقف عن العمل - عاملون بالولولة - تاديب - محاكم تاديبية .

وقف العامل عن العمل لاتهامه بتزوير وتلاعب - تحفظ النيابة العامة
على المستندات - عدم وجود خشية على مصلحة التحقيق - سلامة قرار انهاء
الوقف عن العمل - عدم جواز صرف نصف المرتب عن مدة الوقف مادام
التحقيق لم ينته بعد - بيان ذلك - مثال .

ان البادئ من الأوراق ان النيابة العامة شرعت في تحقيق الاتهامات
المسندة الى المطعون ضده وزملائه في غضون سنة ١٩٧١ وانها في سبيل ذلك
كلفت ادارة الخبراء بوزارة العدل بفحص سجلات الشركة الطاعنة لكشف
ما قد يكون وقع فيها من تزوير أو تلاعب ، وقد افصححت ادارة الخبراء
بكتابها المؤرخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ عن انها قاربت الانتهاء من المهمة
المسندة اليها تمهيدا لاعداد تقرير عنها ، ولما كان الاستفادة من ذلك انه ومن
كان التحقيق لم ينته بعد ، الا ان النيابة قد تحفظت على السجلات والمستندات
التي قد تكون محلا للجريمة وتسلمتها ادارة الخبراء لفحصها ، ولما كان
المطعون ضده يشغل وظيفة عامل شراب بالفئة العاشرة حسبما جاء بأوراق
الشركة الطاعنة ، فانه ازاء هذه الاعتبارات لا تكون ثم خشية على مصلحة
التحقيق من انهاء وقف المطعون ضده واعادته الى عمله ، ومن ثم يكون القرار
المطعون فيه قد اصاب فيما قرره من عدم الموافقة على طلب مد وقف المطعون
ضده ، الا انه في الوقت ذاته قد خالف القانون فيما ذهب اليه من تقرير
صرف مرتبة عن مدة الوقف السابقة منذ بدلائتها على خلاف ما صدرت به
قرارات مد الوقف السابقة عليه اذ ان هذه القرارات تظل منتجة لآثارها فيما
تضمنته من عدم صرف نصف المرتب الى ان يتم التصرف في الاتهام المنسوب
الى العامل بتبرئة منه أو بالدفعة ، وعندئذ تقرر السلطة وفقا لحكم المادة ٥٧
من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه - ومن ثم فان ما يترتب على
قرار رفض طلب مد الوقف هو استحقاق المطعون ضده مرتبة كاملا من اليوم
الذي انتهى فيه وقفه بناء على هذا القرار أي بعد نهاية مدة الوقف السابقة
عليه وليس قبل ذلك ، ومن ثم يتعين الغاء هذا الشق من القرار المطعون فيه
لمخالفته القانون .

وقف عن العمل

القضية رقم ٥٣ لسنة ١٧ القضائية : جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

موظف « تاديب » •

الحكم على شاغلي الفئة الثالثة بعقوبة الوقف عن العمل في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يجيز توقيع هذه العقوبة على شاغلي تلك الفئة - صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أثناء نظر الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - اجازته توقيع هذه العقوبة مع صرف نصف المرتب - تعديل الحكم بمجازاة الطعون ضده بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه - بيان ذلك •

فهرست

(١)

صفحة

٢	اثر مباشر للقانون
٥	أجازة دراسية
٥	أجازة مفتوحة
٦	اجراءات التحقيق
٦	اجراءات جوهرية
٧	اجراءات ومواعيد الطعن أمام المحاكم التأديبية
٧٤٦	احالة للمحكمة التأديبية
١٠	اختصاص الجهة الادارية بمباشرة التحقيق
١٠	اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاء
١١	اختصاص المحكمة التأديبية
١٢	اختصاص النيابة الادارية
١٦	اخطار بالتحقيق
١٧	ارتباط الدعوى الجنائية والتأديبية
١٨	استثناء من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩
١٩	استقالة
١٩	استيلاء على المال العام
٢٠	أسئلة ايعائية
٢١	اعادة الى الخدمة
٢٢	اكرام مبطل للاقرار
٢٣	التماس اعادة النظر
٢٤	الزام العامل بمبالغ بسبب المخالفة التأديبية
٢٤	العزل
٢٥	المحكمة المختصة بمنازعات العاملين بشركات القطاع العام
٢٦	انقضاء الدعوى التأديبية بالوفاء
٢٦٠٢٤	انهاء الخدمة
١٢	انهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية
٢٧	انهاء الخدمة بسبب المحكم بعقوبة جنائية
١٣	انهاء خدمة العامل المؤقت

(ب)

صفحة	
٢٧	بمشتات
٦	بطلان الحكم
١٨	بطلان عريضة الدعوى

(ت)

٢٨	تأديب
٢٠	تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى
٢٨	تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
٢٩	تأديب الأطباء
٢٩	تأديب العامل المعار أو المنتدب
٣٠	تأديب العاملين بهيئة قناة السويس
٣٠	تأديب المأذونين
٣١	تتبع المخالف بعد انتهاء الخدمة
٣١	تحقيق
٣٢	تخلف المتهم عن الحضور للتحقيق
٧	تخلف المتهم عن الحضور أمام المحكمة التأديبية
٣٢	تسبب الأحكام التأديبية
٣٢	تشكيل المحكمة التأديبية
٣٣	تصرفات مسلكية
٣٣	تظلم
٣٤	تظلم من جزاء صادر من إحدى شركات القطاع العام
٣٤	تعامل فى النقد الأجنبى
٣٥	تعهد بالمجازاة
٣٥	تعهد بالتدريس
٣٥	تعويض عن القرارات التأديبية
٢٧	تعين تحت الاختيار
٣٦	تفتيش منازل العاملين
٣٦	تقويض فى الاختصاص

صفحة

٢٧	تقاعس عن تقديم شهادة تأجيل الخدمة العسكرية
١٣	تقرير سنوى
٢٧	تقيد المحكمة التأديبية بالاختصاص
٢٨، ١٩	تكليف المهندسين
٢٥	تكييف قانونى لشركات القطاع العام
٢٨	توقيع محام على صحف الدعاوى التأديبية

(ج)

١٤	جزاء الفصل
٢٩	جزاء غير قانونى
٤٠، ١٠	جزاء مقنع

(ح)

٤١	حجية الحكم الجنائى أمام القضاء التأديبى
٤٢	حجية الأمر المقضى فيه
٤٣	حجية الشيء المقضى به
٤٤	حدود ولاية المحكمة التأديبية
٤٤	حصول على مصروفات خلافا للحقيقة
٢٢، ٩	حق الدفاع
٤٢	حكم محكمة أمن الدولة
٢٨	حلول فى الاختصاص بتوقيع الجزاء

(خ)

٤٤	خفض المرتب والوظيفة
----	---------------------

(ذ)

١٩	ذمة وأمانة
----	------------

(س)

٤٥	سبب الجزاء
٤٥	سحب الجزاء
٤٦	سحب قرار الجزاء
٤٦، ٤١، ٢٩، ٢٠، ٤١٧	سقوط الدعوى التأديبية

صفحة

٤٧.....	سلطة تأديب العامل المجند
٤٨.....	سلطة تأديب المدرس المكلف بأعمال الامتحانات العامة
٤٨.....	سلطة تقديرية

(ش)

٤٩.....	شركات القطاع العام
---------	--------------------

(ط)

٤٩.....	طعن الجامعة على قرارات مجلس التأديب
٢٣.....	طعن في حكم المحكمة التأديبية
٤٩.....	طعن في قرارات المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل
٥٠.....	طعن في قرار النقل

(ع)

٢٦.....	عذر قهري
٥٠.....	عيب شكلي

(غ)

١٥.....	غصب الجهة الادارية لسلطة المحكمة التأديبية
٥١.....	غلو الجزاء

(ف)

١٦.....	فترة اختبار
٥٢.....	فصل العاملين بالقطاع العام
٥٢، ٢١.....	فصل بغير الطريق التأديبي
١٨.....	فصل من الخدمة

(ق)

٢٥.....	قرار اداري
٥٢.....	قرار تأديبي
٤٠.....	قرار تنظيمي
٢٣.....	قرار نهائي

(ك)

٥٤.....	كفاية لتحقيق الجنائي لتوقيع الجزاء الاخرى
---------	-------------------------------------------

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

رئيس مجلس الادارة

مهندس/ رجاء الهادي محمد عتاره

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

٨٠٠-١٩٨١-٤٩٢

Bibliotheca Alexandrina



0410281